وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة – ابن خلدون – تيارت-
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

محاضرات في مقياس: المنظمات الدولية المالية و التجارية

السنة الثالثة علوم تجارية تخصص تجارة دولية

من إعداد الدكتورة: بوجحيش خالدية

السنة الجامعية: 2021/2020

مقدمة

لقد عرف العالم بأسره تغيرات على كل المستويات و في جميع الميادين بفعل العولمة التي قلصت حجم العالم ليصبح الناس و كأنهم في مكان واحد. و من خلالها تقلص دور الدولة لصالح قوى العولمة في صنع السياسات الاقتصادية الوطنية بما في ذلك تحديد حجم الاستثمارات و مستويات التشغيل و الدخل و كذا النمو الاقتصادي و انتعاش أو ركود أسواق المال و أسعار صرف العملات....، كما تجلت مظاهرها من خلال إنشاء المؤسسات المالية الدولية و التجارية متمثلة في صندوق النقد الدولي لإدارة النظام النقدي و البنك الدولي لإدارة النظام المالي، إضافة إلى المنظمة العالمية للتجارة لتسيير الشؤون التجارية العالمية.

و لقد واجهت العديد من الدول النامية منذ بداية السبعينات العديد من الاختلالات الاقتصادية تجلت في انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، ارتفاع العجز في موازين المدفوعات، و كذا معدل التضخم والبطالة، مع انخفاض دخل الفرد وارتفاع مستوى الفقر.... و قد زادت حدتها مع بداية الثمانينات ،خاصة بعد الأزمة النفطية سنة 1986 ، التي ألقت بظلالها على الدول التي تعتمد على المحروقات كمصدر وحيد لإيراداتها مما أدى بأغلبية الدول النامية و الجزائر على وجه الخصوص إلى تبني برامج الإصلاحات الاقتصادية، التي تعتبر بمثابة وصفات أملتها المؤسسات المالية الدولية بهدف إصلاح الأوضاع الاقتصادية لهذه الدول.

و بذلك و مع انخفاض أسعار المحروقات، المصدر الأساسي للاقتصاد الجزائري و تفاقم عجز ميزان المدفوعات و ارتفاع مديونيتها الخارجية، دفعها إلى الاتجاه إلى المؤسسات المالية العالمية من أجل الاقتراض، إلا أن هذه الهيئات اشترطت عليها الالتزام ببرامج اقتصادية عبر مراحل زمنية تهدف إلى إجراء تغيرات جذرية في الاقتصاد الجزائري حيث، تضمنت ثلاث برامج للتثبيت الاقتصادي و برنامج رابع خاص بسياسة التعديل الهيكلي مع العلم أن الجزائر انضمت إلى صندوق النقد الدولي مباشرة بعد استقلالها سنة 1963، إلا أن صرامة تطبيق البرامج الهيكلية على الجزائر جعلت من أن كل البرامج قد أثرت تأثيرا كبيرا على الناحية الجزئية للاقتصاد، بحيث مس جميع القطاعات الاقتصادية، مما أدى إلى تقليص دور القطاع العام و خفض للنفقات الاجتماعية وتحرير سوق العمل.

من هذا المنطلق و على هذا الأساس، تم تحديد المحاور الرئيسية لهذه المجموعة من المحاضرات في مقياس **المؤسسات الدولية المالية و التجارية** الموجهة لطلبة السنة الثالثة علوم تجارية تخصص، تجارة دولية للسنة الجامعية 2021/2020 فتضمن **المحور الأول** المعنون بـ **مدخل إلى العولمة** أهم المفاهيم المتعلقة بالعولمة والخلفية التاريخية لنشأتها، بالإضافة إلى أنواعها أهدافها و كذا أبعادها، و أيضا آثارها على الدول النامية. أما

المحور الثاني، صندوق النقد الدولي و علاقته بالجزائر فتطرقنا في جزئه الأول إلى المفهوم الخاص بصندوق الدوليو ظروف نشأته و هيكله التنظيمي و كذلك الأهداف و المهام و الوظائف....، بينما خصصنا جزأه الثاني لأهم البرامج الإصلاحية التي فرضها على الجزائر و ما ترتب عنها من نتائج. ثم و في **المحور الثالث** لهذه المطبوعة تحدثنا عن **البنك الدولي للإنشاء و التعمير**، من مفهوم و نشأة إلى مكوناته **(مجموعة البنك الدولي)**، و كذا الهيكل التنظيمي، كذلك تم تحديد أهم المحطات التاريخية للبنك مع الجزائر. أما **المحور الرابع** فكان بعنوان **المنظمة العالمية للتجارة** و الذي احتوى دائما على المفهوم و النشأة و الهيكل التنظيمي...،
بالإضافة إلى علاقتها بالجزائر، بالتطرق إلى مسار انضمام الجزائر إلى المنظمة و أهم العراقيل التي صادفتها في ذلك.

في الأخير، نأمل أن تكون محتويات هذه المطبوعة قد حققت أهداف المقياس، و أن تكون مرجعا لطلبتنا الأعزاء .

المحور الأول: مدخل إلى العولمة

تمهيد: لقد عرفت الساحة الدولية و العالمية تطورات و تغيرات طالت جميع المجالات و الميادين بفعل ظاهرة العولمة التي يسعى أصحابها إلى جعل العالم كالمكان الواحد تعيش فيه مختلف الأجناس و تتلاقى فيه كل الثقافات و تمارس فيه كل الأنشطة الاقتصادية و السياسية و غيرها دون أي قيد أو شرط.

إن ظاهرة العولمة ليست حديثة المفهوم، فقلد عرفت و تعاملت البشرية مع قضايا كونية منذ آلاف السنين، إلا أنها لم تعرف باسم العولمة، هذه الكلمة التي أعطيت عدة مسميات على غرار الكوكبة، الكونية، الشولمة منسوبة بذلك إلى كلمة العالمية، و هي بأبعادها المختلفة، الاقتصادية و السياسية ، الاجتماعية و الثقافية ، البيئية و التكنولوجية، تمثل أحد الاتجاهات المميزة للعالم المعاصر بما يترتب عليها من تبعات هامة على كل المستويات، فهي عملية تأثيراتها متعددة تعكس تغييرات إيجابية و سلبية على كل الجوانب، بما في ذلك طريقة تعامل البشر مع بعضهم البعض و مع البيئة التي ينتمون إليها. ويثير مفهوم العولمة على الصعيد المعرفي إشكاليات فكرية عديدة بدأت في الدراسات الاقتصادية، وامتدت إلى ميادين علمية أخرى كالاجتماع والسياسة والبيئة والإعلام والثقافة والمعلوماتية والعلاقات الدولية، من ثم أصبح لهذا المصطلح شيوع كبير له طابع كوني جعله محل اهتمام كثير من الباحثين على اختلاف توجهاتهم الإيديولوجية نحو استقصاء مساراته وانعكاس هذه المسارات على أرضية الواقع .

أولا: مفهوم العولمة (Globalization)

إن الترجمة الحرفية لكلمة العولمة (Globalization) هي جعل الشيء على مستوى عالمي، كانتقال بضاعة ما في حدود الدولة الإقليمية التي تتحدد بحدود جغرافية وبمراقبة صارمة على مستوى الجمارك ونحوه، أي نقل الشيء من المحدود المراقب إلى اللامحدود الذي لا يراقب، وبالتالي يجمع العلماء والقادة على تعريف محدد للعولمة، وذلك بسبب دراسة أبعادها ونشوئها ونحو ذلك . فهي تحوي عدة عمليات أهمها، المنافسة بين القوى العظمى، والابتكار، وانتشار عولمة الإنتاج والتبادل الحديث.[1]

من جانب آخر، ويتعامل الفرنسيون مع كلمة عولمة بمصطلح " Mondialisation " في حين يستخدم الأمريكيون و الإنجليز مصطلح" Globalization " وهي تفيد معنى تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل الكل . وبما أن المصطلح أول ما ظهر في الولايات المتحدة الأمريكية، فهو يعني توسيع النموذج الأمريكي وفسح المجال له للكلمات الانجليزية الجديدة لمفهوم العولمة للمرة الأولى في قاموس Oxford ليشمل العالم كله، وقد أشار سنة 1991،واصفاً إياها بأنها من الكلمات الجديدة التي برزت خلال التسعينات ، ويعرف معجم ويبستر Webster's

1:صلاح ياسين محمد الحديثي و معتز خالد عبد العزيز، التأثيرات السلبية و الإيجابية للعولمة في القضايا الاجتماعية و الثقافية و السياسية و الاقتصادية، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، المجلد 11، العدد 1، ص 508.

الانجليزي كلمة العولمة بالقول: أنها اكتساب الشيءطابعاً عالمياً أو كونياً، وجعل نطاقه أو تطبيقهعالمياً أوكونياً بخاصة وتطرح العولمة بمفهومين: [1]

.مفهوم أمريكي : Globalization ، يرمي إلى طمس الآخر، والكلمة مشتقة من Global و الكلمة ترمي إلى الحياة الاجتماعية كذلك الشمولية من دون إقصاء.

.مفهوم فرنسي: Mondialisation ، يشير إلى التعامل مع الآخر هذا غالبا طرح ثقافي، فالفرنسيون يقولون بما أنه لدينا حضارة وأمة فنحن نجسد العالمية، أما الأمريكيون، فمعروف أن الولايات المتحدة الأمريكية تكونت على أساس فدرالي، أي مجموعة عرقيات اندمجوا في عرقية واحدة وهذا هو الهدف الأمريكي، بينما يفضل الفرنسيون الحفاظ على خصوصيتهم ، أما اليابانيو ن وفي مشاركتهم المعرفية ، واستخدامهم لمصطلح العولمة، فإنهم يرون المعنى من جانب اقتصادي محض، فهي بالنسبة لهم تحليل الاقتصاد، فالعالم أصبحشمولياً بفضل تحرير واسع لحركة المبادلات التجارية.

و يرى بعض الباحثين، إلى العولمة على أنها: التداخل الواضح لأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك ، دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة ، أو انتماء إلى وطن محدد أو لدولة معينة ، دون حاجة إلى إجراءات حكومية. [2]

كما يعبر عنها آخرون بأنها: عبارة عن سلسلة من الظواهر الاقتصادية المتصلة في جوهرها ، وهذه الظواهر تشمل تحرير الأسواق ورفع القيود عنها، وخصخصة الأصول، و تراجع وظائف الدولة ولاسيما ما يتعلق منها بالرفاهية الاجتماعية وانتشار التقنية و توزيع الإنتاج الصناعي عبر الحدود، كالاستثمار الأجنبي المباشر وتكامل أسواق رأس المال وتشير العولمة في قالبها الاقتصادي الأضيق إلى انتشار المبيعات ، ومنشآت الإنتاج ، وعمليات التصنيع على مستوى العالم، والتي تعيد معا تشكيل تقسيم العالمعالمياً . [3]

كما يعرفها الاقتصادي " Joseph Stiglitz" في كتابه " La grande désillusion " بأنها، توثيق التكامل بين دول و شعوب العالم مما يحقق تخفيضا في تكاليف النقل و التواصل من ناحية، و من ناحية أخرى رفع الحواجز لتسهيل حركة انتقال السلع و الخدمات و رؤوس الأموال، و بالتالي تخفيض تكاليف الحياة البشرية . [4]

و قد عرفتها الجمعية الأوروبية، بأنها العملية التي يتم من خلالها الاعتماد المتبادل بين الأسواق والإنتاج في مختلف البلدان ينمو تحت تأثير التجارة في السلع والخدمات وكذلك التدفقات المالية والتكنولوجية. و هي ليست ظاهرة جديدة ولكنها استمرار لتطور بدأ منذ مدة " [5]

---

1 :صلاح ياسين محمد الحديثي و معتز خالد عبد العزيز، التأثيرات السلبية و الإيجابية للعولمة في القضايا الاجتماعية و الثقافية و السياسية و الاقتصادية، مرجع سابق، ص ص 510-511.

2: هند خلف كمال الدين، انعكاسات العولمة على استراتيجيات الإنتاج، مذكرة ماجستير، الأكاديمية العربية للعلوم و التكنولوجيا و النقل البحري، مصر، 2016-2017، ص 30.

3: المرجع السابق، ص 30.

4:JEAN-YVES HAUWART et LOIC VENDIER, La mondialisation économiques origines et conséquences ,les publications de OCDE ,2012, Page 14.

5 :DAVID BOLDUC et ANTOINE AYOUB , La mondialisation et ses effets , revue de la littérature, novembre 2000,canada, page 7 .

أما Antoine Ayoub و في نفس السياق يرى، بأن العولمة انتشار حرية حركة السلع والخدمات ورأس المال والأشخاص والأفكار بين جميع الدول متجاهلة الحدود السياسية التي تفصل بينها.[1]

بينما يرى صندوق النقد الدولي بأنها " زيادة في الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول مع تنوع و تكامل المعاملات التي تتم عبر الحدود، كما أنها تصف العمليات التي من خلالها تؤدى القرارات و الأحداث و الأنشطة التي تحدث في أحد أجزاء العالم إلى نتائج مهمة للأفراد و المجتمعات في بقية أجزاء العالم. من الواضح أن صندوق النقد الدولي يركز على مبدأ الاعتماد المتبادل بين الدول التي تعتبر الأساس و المحرك للنشاط الاقتصادي نحو بلورة العولمة على كافة المستويات و العمليات" [2]

إن صياغة تعريف دقيق للعولمة يعتبر مسألة شاقة، بالنظر إلى اختلاف اتجاهات و آراء الباحثين و الكتاب و المفكرين حولها، فمنهم من يرى بضرورتها و منهم من يرى بجوانبها السلبية الكثيرة و المتعددة، أما إمكانية وضع تعريف يقرب بين كل المفاهيم فإنه لابد من وضع ثلاث عمليات في الاعتبار للكشف عن جوهرها، الأولى تتعلق بانتشار المعلومات و الثورة المعلوماتية بحيث تصبح متاحة لدى جميع الناس و العملية الثانية ترتبط بإزالة القيود و الحواجز بين الدول، أما الثالثة فهي زيادة معدلات التشابه بين الجماعات و المجتمعات و المؤسسات، و كل هذه العمليات قد تؤدي إلى نتائج سلبية لبعض الاقتصاديات و إلى نتائج إيجابية لبعضها الآخر. [3]

و عليه، و بناءا على التعريفات السابقة يمكن القول، بأن العولمة ظاهرة تتداخل فيها جميع المجالات السياسية و الاقتصادية، الاجتماعية و الثقافية و حتى سلوكيات الأفراد و يكون الانتماء فيها للعالم كله دون أي قيد أو شرط، مما يسهل حركة انتقال السلع و الخدمات و كذا رؤوس الأموال ، بالإضافة إلى الثقافات و المعلومات و التكنولوجيات...

ثانيا: التطور التاريخي لظاهرة العولمة

لقد حاول العديد من المفكرين و الباحثين الاقتصاديين و المؤرخين دراسة ظاهرة العولمة، إلا أنهم اختلفوا في تحديد تاريخ نشأتها، حيث يرى بعضهم أنها كفكرة ظهرت مع قيام التبادلات الاقتصادية عند الآشوريين و المصريين، كما عرف الإغريق و الرومان بأنشطتهم السوقية معتمدين على الذهب و الفضة و بعدها ظهرت عملات نقدية مسموح بها كقيمة وسيطة لتبادل البضائع بدل المقايضة و بعد سقوط الإمبراطورية الرومانية انخفضت المعاملات التجارية بشكل حاد، أما في القرن الثاني عشر فقد عرفت التجارة الإقليمية في أوروبا انتشارا و نموا كبيرا، ثم و في القرن السادس عشر امتد نشاط بعض التجار إلى أوروبا كلها، مثل تجارة الأقمشة و النحاس و المجوهرات، و كذا تشغيل المناجم في عدة دول أوروبية و كان هذا شكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر المبكر و واكب التوسع إلى المصرفيين الإيطاليين. [4]

---

1 : DAVID BOLDUC et ANTOINE AYOUB, La mondialisation et ses effets, op.cit., page 7.

2 : عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية (منظماتها، شركاتها، تداعياتها)، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص 18.

3: المرجع السابق، ص 16.

4 :ISABELLE SCHLUEP COMPO , qu'est que la mondialisation et comment s'est-elle développée, la vie économique, revue de politique économiques, octobre 2010,page 4.

ويمكن تتبع جذور العولمة الحديثة إلى ما قبل التاريخ، حيث أن التوسع الإقليمي في جميع القارات الخمس كان عاملا رئيسيا في العولمة، كما أن تقدم القطاع الزراعي ساهم في ظهور العولمة عن طريق منح نمط حياة مستقر للغالبية العظمى من السكان، لكن وبالرغم من ذلك فإن العولمة فشلت في التوسع سريعا وذلك لبعد المسافة وعدم توفر التكنولوجيا، في حين أن العولمة المعاصرة ظهرت في أواسط القرن التاسع عشر بسبب زيادة رأس المال وقوة العمل و نقصان تكلفة النقل وهذا ما ساهم في جعل العالم أصغر.

العولمة الحديثة:

شهد القرن التاسع عشر ظهور العولمة بشكل حديث، حيث أن الثورة الصناعية سمحت للبضائع المنزلية الرخيصة أن تخضع للمقاييس الاقتصادية، في حين أن النمو السكاني السريع أدى إلى طلب مستمر على البضائع. و في الفترة نفسها أدرجت بعض المناطق الإفريقية وجزر المحيط الهندي في النظام العالمي، حيث استولى الأوروبيون على مناطق جديدة في العالم ، مما أدى إلى استغلال مواردها الطبيعية الثمينة، مثل المطاط و الألماس والفحم و تجارة الوقود، كما توسعت حركة الاستثمار بين الدول الأوروبية الاستعمارية، وبينها و الولايات المتحدة و لقد كان التطور الاقتصادي للإنسان نقلة استثنائية في ذلك العصر الذي انتهى في أوت 1914. [1]

لقد أصبح العالم في ظل العولمة، محكوما بقوى كلية تصعب مراقبتها قائدها في ذلك الشركات المتعددة الجنسيات التي ليس لها أي التزام تجاه أي دولة وطنية بعينها، فهي تحدد أماكن توطنها بناء على معايير المزايا القصوى و رغم تزايد الاهتمام بالعولمة، فإنها ليست جديدة في تاريخ الرأسمالية، حيث يمكن أن نرجع بذور العولمة إلى الجهود الدولية المتعلقة بتنسيق السياسات الاقتصادية نتيجة الشعور بترابط العلاقات و اعتماد الاقتصاديات على بعضها، مما يؤدي إلى تأثرها بالأحداث التي تقع هنا و هناك مثلما حدث في أزمة 1929 في بداية الربع الثاني من القرن العشرين، أو مع الأزمة الآسيوية في أواخر التسعينات التي امتدت إلى مختلف دول العالم و يمكن أن ندرج ضمن هذه الجهود تأسيس المنظمات الدولية كالأمم المتحدة و صندوق النقد الدولي، إلا أن الجديد في ظاهرة العولمة هو أنها دخلت مرحلة جديدة من تطورها خلال السنوات الأخيرة من تلك الفترة، خاصة مع نهاية الثمانينات و بداية التسعينات و قد ميز **fitoussi** بين ثلاثة مراحل للعولمة : [2]

المرحلة الأولى: هي الفترة التي غطتها نتائج جولة كنيدي ضمن اتفاقية الغات (1963-1967) و التي ضمت خمسين دولة تمثل 75% من حجم التجارة العالمية و تم فيها الاتفاق على عدم وضع عراقيل أمام منتجات الدول النامية و تخفيض التعريفات عليها، حيث بلغت سنة 1979 حوالي 40 مليون دولار .

1: تاريخ العولمة، عن الموقع الإلكتروني http://wikipedia.org ، تاريخ الاطلاع ، 2020/12/21.

2: المرجع السابق.

المرحلة الثانية: تميزت بتوسع السوق الدولي لرؤوس الأموال سنة 1979 بسبب إعادة رسكلة البتر ودولارات الناتجة عن الصدمة البترولية الثانية، الأمر الذي مكن من توسيع حركة الإقراض و الاقتراض.

المرحلة الثالثة: تميزت بانهيار المعسكر الاشتراكي و حينها تم تسجيل نوع من الهيمنة الأمريكية على العالم و اندثار الخصوصيات الثقافية، مما أدى إلى الطلب و تحول السلع و الخدمات إلى منتجات منمطة على المستوى الكوني، لقد أفرز نمو العولمة عدة نتائج منها تقارب المخاطر النوعية في كافة أنحاء العالم سواء، كانت تجارة ، مالية أو تكنولوجية ما عدا المخطر السياسي و إذا كانت العولمة ظاهرة متجددة، فلابد من الإشارة إلى أن البشرية منذ القديم تعاملت مع قضايا كونية بطبيعتها.

وإذا كانت الكوكبة ظاهرة متجددة -فلا بد من الإشارة إلى أن البشرية منذ القديم تعاملت مع قضايا كونية بطبيعتها:

أ -الممتلكات المشتركة بين البشرية، مثل أعالي البحار، استخدام الفضاء الخارجي، استخدام القارة القطبية الجنوبية.

ب -قضايا البيئة والسكان .إذ إن البشرية أدركت منذ نشر تقرير روما" حدود النمو".

ج-أن استمرار البشر في استغلال موارد الطبيعة غير المتجددة سيؤدي إلى نضوبها ومن هنا، فلا بد من بذل الجهد المشترك المحافظة عليها و استغلالها بشكل منظم و هذا ما جعل من قضايا البيئة قضايا كونية و ما الاهتمام بالمحافظة على طبقة الأوزون إلا نموذج على ذلك.

د -قضايا الفقر في العالم، ذلك أن الفقر ظاهرة تقلق أغنياء العالم لما يمكن أن يحدثه من هزات اجتماعية، يمكن أن تقلب أنظمة الحكم و تمتد إلى أماكن أخرى و أعمال إرهابية ليست أي دولة بمنأى عن آثارها.

و- مكافحة الجريمة المنظمة، الاتجار بالمخدرات، و غسل الأموال المشبوهة وتهريب رؤوس الأموال.

تبرر هذه الأمثلة حجم التداخل الموجود بين القضايا الاقتصادية، والسياسية والثقافية والاجتماعية في العالم، دون الأخذ بعين الاعتبار للحدود السياسية بين الدول أو الانتماء لوطن معين.

ثالثا: خصائص العولمة

مما سبق ومن خلال التعاريف السابقة، يمكن أن نوجز أهم خصائص العولمة في النقاط التالية:[1]

1-سيادة آليات السوق والسعي لاكتساب القدرات التنافسية :تعتبر من أهم ما يميز العولمة هي سيادة آليات السوق و اقترانها بالديمقراطية بدلا من الشمولية واتخاذ القرارات في إطار التنافسية من خلال الاستفادة من الثورة التكنولوجية وثورة الاتصالات والمواصلات والمعلومات، وتعميق تلك القدرات المتمثلة في الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة وبأحسن جودة ممكنة وبأعلى إنتاجية، والبيع بسعر تنافسي على أن يتم في أقل وقت ممكن ، حيث أصبح الوقت ميزة تنافسية يجب اكتسابها في ظل العولمة، حيث أن صفة العالمية اتجهت إلى الإنتاج و الأسواق فأصبح

1 : تاريخ العولمة، مرجع سبق ذكره.

كل جزء من السلع المختلفة ينتج في أماكن مختلفة من العالم و أصبحت قرارات الإنتاج و الاستثمار تتخذ من منظور عالمي لاعتبارات الرشادة الاقتصادية في العائد و التكلفة .[1]

2- ديناميكية مفهوم العولمة :ويتضح هذا من خلال التعريفات المختلفة للعولمة، و تتعمق ديناميكيتها من خلال سعيها إلى إلغاء الحدود السياسية و تقليص دور الدولة الاقتصادي و التأثير عليه بقوة، كما يمكن أن تظهر هذه الديناميكية في ما يتوقع من نتائج حول قضايا النزاع بالنسبة للمستفيدين من الأوضاع الاقتصادية، و فيما يمكن أن يكون من ردود أفعال بالنسبة لغير المستفيدين كالدول النامية في حالة تكتلها للدفاع عن مصالحها.

3- الاتجاه نحو اعتماد الاقتصاد المتبادل :يظهر هذا من خلال التحولات التي شهدتها فترة التسعينات من اتفاقيات تحرير التجارة الخارجية، و تزايد حرية انتقال رؤوس الأموال الدولية مع وجود الثورة التكنولوجية والمعلوماتية، كما ينطوي مفهوم الاعتماد المتبادل على معنى تعاظم التشابك بين الأطراف المتاجرة، وهو عكس التبعية الاقتصادية، حيث أنه يعني وجود تأثير وتأثر من الطرفين ويكون كلاهما تابعا ومتبوعا في نفس الوقت.

و قد ترتب على زيادة درجة الاعتماد الاقتصادي المتبادل ظهور آثار عديدة على الساحة الدولية أهمها: [2]

أ- زيادة درجة التعرض للصدمات الاقتصادية الوافدة من الخارج، نظرا للتزايد الكبير في النشاط الاقتصادي و تأثره بما يحدث في العالم الخارجي.

ب- سرعة انتقال الصدمات الاقتصادية عبر أنحاء العالم، إيجابية كانت أو سلبية، فإذا حدث انتعاش اقتصادي في إحدى البلاد المتقدمة سينتقل إلى البلدان الصناعية الأخرى و كذا الدول النامية.

ج- تزايد أهمية التجارة الدولية كعامل محدد من عوامل النمو، في البلاد المختلفة حيث أصبحت الصادرات محرك النمو بعد زيادة درجة الاعتماد المتبادل.

د- زيادة درجة التنافسية في الاقتصاد العالمي، مما نتج عنه إزالة أو تخفيض العوائق أمام التدفقات السلعية و المالية و قيام أسواق عالمية للسلع و الخدمات تتنافس فيها مختلف البلدان.

5- وجود أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي: و ظهر ذلك واضحا في طبيعة المنتج الصناعي الذي لم تعد تنفرد بإنتاجه دولة واحدة مهما كانت قدرتها الذاتية، فأصبح في إمكان كل البلدان أن تشترك في تصنيع مكونات هذا المنتج، و مثال ذلك صناعة السيارات و الأجهزة الكهربائية و غيرها.

6- تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات :تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات أحد أهم السمات الأساسية للعولمة، فهي تؤثر بقوة على الاقتصاد العالمي، من خلال ما يصاحب نشأتها من نقل للتكنولوجيا

1:عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية (منظماتها، شركاتها، تداعياتها)، مرجع سابق، ص 26.

2: ياسين صاقع، العولمة و أثرها على الأنشطة التسويقية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة مؤسسة الحراث الفلاحية، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة 2، 2013-2014، ص 18.

و الخبرات التسويقية والإدارية، وتأكيد ظاهرة العولمة في كافة المستويات الإنتاجية والمالية والتكنولوجية والتسويقية والإدارية.

و يلاحظ أن هناك العديد من المؤشرات الأخرى الدالة على تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات العالمية النشاط في تكوين وتشكيل العولمة، أهمها ما يلي:

أ-سيطرتها على مصادر التمويل الدولية.

ب-تستحوذ على نسبة كبيرة من الناتج الإجمالي العالمي، وتسيطر على جزء كبير من حجم التجارة الدولية.

ج-تسيطر على نسبة كبيرة من الأصول السائلة من الذهب والاحتياطات النقدية الدولية، أي أنها تحكم السيطرة على السياسة النقدية والمالية الدولية.

د-لها دور القيادة في الثورة التكنولوجية والمعلوماتية.

6-تزايد دور المؤسسات الاقتصادية العالمية في إدارة العولمة :خاصة بعد انهيار المعسكر الاشتراكي وتفكك الاتحاد السوفيتي، بالإضافة إلى إنشاء المنظمة العالمية للتجارة في أول جانفي 1991 بعد عدة جولات تفاوضية، وانضمام معظم الدول إليها، ومن ثم اكتمال الضلع الثالث من مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي الجديد وهذا من خلال تحكمها فيما يلي:

أ-صندوق النقد الدولي :مسئول عن النظام النقدي للعولمة وإدارته.

ب-البنك الدولي وتوابعه :مسئول عن النظام المالي للعولمة وإدارته.

ج-المنظمة العالمية للتجارة :مسئولة عن النظام التجاري للعولمة وإدارته.

7- ظهور التكتلات الإقليمية الاقتصادية :إن التطورات التي وصلت إليها البشرية بفضل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية وما صاحب ذلك من توسيع للأسواق وتحرير التجارة الدولية، بدأت الدول تفكر في حماية نفسها، من خلال تكوين تكتلات اقتصادية إقليمية، وأحسن مثال على المستوى العالمي هو الاتحاد الأوروبي الذي سار بخطى ثابتة وبعزيمة كبيرة حتى وصل إلى الوضعية الحالية، حيث أنه يهدف إلى مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية من الناحية الاقتصادية، وتكوين قوة يستطيع بها أن يسيطر على القارة الأوروبية ثم الانتقال إلى خارج أوروبا.[1]

8-تقليص درجة سيادة الدولة القومية و إضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة المالية و النقدية: فاضطرت الحكومات بذلك إلى إلغاء قوانين التحكم في السوق و تطبيق قوانين تحرير الأسواق حتى قبل أن تجد وسائل رقابية جديدة، بالإضافة إلى أن استجابة الدول و الحكومات و السعي إلى إيجاد حلول مشتركة للمشكلات الكونية قد أنقص من سيادة الدولة، كما أن الانضمام للمنظمات العالمية و التوقيع على الاتفاقات الدولية يضع قيودا على السياسات المتاحة أمام الحكومة و قد يضطرانها إلى إجراء تعديلات على السياسات و الممارسات المحلية التي اتبعتها. و عليه، و مع التقدم نحو العولمة دور الدولة يتقلص و لصالح قوى العولمة في

1: ياسين صاقع، العولمة و أثرها على الأنشطة التسويقية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة مؤسسة الجرارات الفلاحية، مرجع سابق، ص 19.

صنع السياسات الاقتصادية الوطنية بما في ذلك تحديد حجم الاستثمارات و مستويات التشغيل و الدخل و كذا النمو الاقتصادي و انتعاش أو ركود أسواق المال و أسعار صرف العملات....

رابعا: أهداف العولمة و أبعادها

1* أهداف العولمة

هناك مجموعة من الأهداف للعولمة يمكن توصيفها على النحو التالي:

1) الوصول إلى سوق عالمي مفتوح بدون حواجز أو فواصل جمركية أو إدارية أو قيود مادية أو اختلافات عرقية أو جنسية أو معنوية ...، بل إقامة سوق متسع ممتد يشمل العالم كله ويشمل كل قطاعاته ومؤسساته وأفراده أي، الوصول بالعالم كله إلى أن يصبح كتلة واحدة متكاملة ومتفاعلة، وفى نطاق هذا الهدف يتم احتكار مباشر وغير مباشر بين كافة الأجناس البشرية بموروثها الحضاري وثقافتها المتعددة واختلافها الفكري وصهر هذا الاختلاف في بوتقة التوحيد والائتلاف. [1]

2) الوصول بالعالم إلى جعله وحدة واحدة مندمجة و متكتلة، سواء من حيث المصالح و المنافع المشتركة و الجماعية أو من حيث الإحساس و الشعور بالخطر الواحد الذي يهدد البشرية جميعا أو من حيث أهمية تحقيق الأمن الجماعي بأبعاده الكلية و عناصره الجزئية الفاعلة فيه، و أهمية التصدي لأي خطر يهدد الاستقرار و الأمن العالمي العام و التعامل معه بجهد و عمل مشترك و تعاون كامل من الجميع و يتضمن ذلك القضاء على بؤرة النزاع ، و مصادر التوتر و عوامل القلق و يتم ذلك من خلال زيادة مساحة الفكر المشترك، و إنهاء حالات الصراع و زيادة الاعتمادية المتبادلة بين الشعوب و تنمية حاجة كل منهما إلى الآخر و خلق الثقة و جني المكاسب المشتركة. [2]

3) تهدف العولمة إلى تحقيق الوفورات الاقتصادية، و هي المزايا التي يحصل عليها الاقتصاد نتيجة زيادة حجم الإنتاج و ذلك بانخفاض متوسط التكاليف المتغيرة، و يرجع هذا كله إلى التطورات التكنولوجية و أساليب الإنتاج المتقدمة. كما أنه و بالإضافة إلى وفورات الحجم الكبير، سيكون المنتج ذو نوعية و جودة تحقق الأداء الجيد تشبع متطلبات المستهلك . [3]

4) تعدد الشبكات الاتصالية وانفجار المعلوماتية وما إلى ذلك من صور التقدم التكنولوجي، هذه التطورات جعلت الدول المتقدمة عبارة عن شبكات يتعامل بداخلها بالرموز والبيانات والصور، باعتبارها المحدد الجديد للنشاط الاقتصادي والمالي والاتصالي والاجتماعي والثقافي والعسكري، وبذلك أصبح الإنسان العصري الناجح هو الذي يملك التكنولوجية الحديثة في جميع المجالات، الأمر الذي يحتم علينا مضاعفة الجهود من أجل الانخراط في هذا العالم. [4]

1:عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية (منظماتها، شركاتها، تداعياتها)، مرجع سابق، ص ص 33- 34.

2: هند خلف كمال الدين، انعكاسات العولمة على استراتيجيات الإنتاج، مرجع سابق.

3: المرجع السابق، ص 39.

4: عبد الله بن الحسين الموجان، العولمة الاقتصادية من منظور إسلامي الطبعة 1، مركز الكون، الكويت ، 2004، ص ص 66-67.

5) بالإضافة، فهناك من يرى أن هناك أهداف معلنة، و أخرى خفية ، فأما **المعلنة،** فتتمثل في تحرير أسواق المال والتجارة العالمية وزيادة حجمها، وزيادة الإنتاج والنمو الاقتصادي العالمي، وحل المشكلات الإنسانية المشتركة، وأما الأهداف **الخفية،** فهي هيمنة الدول الغربية على الاقتصاد العالمي، والتحكم في مركز القرار السياسي العالمي، وفرض السيطرة العسكرية والثقافية على الشعوب النامية. ولتحقيق تلك الأهداف تستعمل عدة أدوات منها، المنظمات الاقتصادية الدولية، والشركات متعددة الجنسية، وأدوات الاستثمار الأجنبي غير المباشر، والاتحادات الاقتصادية الدولية، والعقوبات الاقتصادية، ووسائل الإعلام والاتصال المختلفة ومنها شبكة المعلومات الدولية. [1]

2* أبعاد العولمة

لقد انتشر مفهوم العولمة في كل البلدان، و أصبحت المسافات بين الدول أكثر قربا و الاتصالات بين الشعوب و المجتمعات أسرع مما كانت عليه، ذلك لأن العالمية مست جميع مناحي الحياة، و في كل المجالات، السياسية منها، الاقتصادية و الثقافية و التكنولوجية و حتى الاجتماعية و غيرها، و بهذا تعددت أبعاد العولمة و التي يمكن تقديمها على النحو التالي:

أ-البعد الاقتصادي[2]

و في صميم عملية العولمة ، نجد ملف الاتجاه نحو إعادة توجيه السياسات والهياكل الاقتصادية المنظمة التي تعطل قوى السوق و الشركات الخاصة من ناحية و من ناحية أخرى ، تفتح آفاقًا جديدة للإصلاحات الأساسية التي تم تنفيذها منذ بداية الثمانينات و التي كانت تهدف إلى الحد من تدخل الدولة في الاقتصاد و إلى خصخصة المؤسسات العامة و تحرير الخدمات والسيطرة على التضخم، و هذه أهم الاستراتيجيات التي ميزت سياسات التكييف الهيكلي ولا سيما في البلدان النامية ، مما ينتج عنها اندماج سريع في الاقتصاد العالمي.

تفترض العولمة الاقتصادية أيضًا تعديلاً في طرق الإنتاج التي تستفيد من زيادة وحدات إنتاج متقدمة وأكثر مرونة، حيث يعتمد النموذج العالمي الجديد على تطوير أساليب الإنتاج التي لم تعد تمر بالوحدات الكبيرة التصنيع ولكن من خلال شبكات لامركزية لها القدرة على التكيف بشكل أفضل مع التغيرات في الأذواق والتقنيات و الأسعار، فعلى سبيل المثال ، منذ عام 1995 ، تجاوز إنتاج شركات صناعة السيارات اليابانية و ما تم تصديره منها عما كان ينتج محليا . فالشركات متعددة الجنسيات تملك كل الصلاحيات للتحكم في تسيير و إدارة الإنتاج العالمي.

1: ناصح بن ناصح المرزوقي البقمي، سياسات منظمات العولمة الاقتصادية في ضوء الشريعة الإسلامية، مجلة البيان، العدد 238، الموقع الإلكتروني، www .islamport.com تاريخ الاطلاع، 2020/12/23.

2: ياسين صاقع، العولمة و أثرها على الأنشطة التسويقية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة مؤسسة الحرارات الفلاحية، مرجع سابق، ص 32.

هذه المنظمة الصناعية الجديدة تتفاعل مع التغيرات التي أحدثتها أنماط الإنتاج و الاستهلاك العالمية، كالتطور السريع للمعرفة والابتكار واستخدام تقنيات المعلومات الجديدة مع إمكانية النقل الجزئي أو الكلي لتكاليف الإنتاج وتقليص العمليات ودورات حياة المنتج، بالإضافة إلى الأهمية المتزايدة للتكيف مع احتياجات العملاء

ويعتمد هذا النموذج العالمي الجديد أيضاً على الشركات العابرة للحدود و التي تستخدم حوالي 73 مليون شخص حول العالم ، أو ما بين 2 و 3٪ من القوى العاملة العالمية بمراعاة الوظائف بشكل غير مباشر و توظف هذه الشركات 5٪ من القوى العاملة العالمية ، بينما تمتلك أكثر من ثلث الأصول الإنتاجية في العالم و تستحوذ على أكثر من خمس الإنتاج العالمي.

إن التطور السريع للتجارة العالمية هو جانب آخر لعولمة الاقتصاد. فمنذ سنة 1984 حدث نمو لحجم التجارة في العالم بشكل أسرع من الإنتاج العالمي، حسب تقرير للبنك الدولي في 1995و حسب بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فإن هذه الزيادة في التجارة مقارنة بالإنتاج العالمي بلغت حوالي 5.3٪سنوياً مقابل 1.9٪ منذ 1984 إلى 1994و كانت الظاهرة أكثر أهمية ما بين عامي 1990 و 1994 ، عندما استمرت صادرات البضائع العالمية في النمو بمعدل ثابت قدره 5٪ ، بينما كان الإنتاج العالمي شبه راكد ، ونما بنسبة 0.5٪ فقط، و لذلك ارتفعت معدلات الناتج المحلي الإجمالي للصادرات في غالبية دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وفي دول البلدان النامية خاصة في آسيا وأمريكا اللاتينية، حيث أن هذا الاتجاه المتزايد كان مدفوعا بتحرير التجارة ومن خلال اتفاقيات التجارة الإقليمية مع إنشاء منظمة التجارة العالمية ، كل هذه التطورات أفرزتها سياسات التحرير التي تطورت حول العالم و منذ عام 1985 أصبحت دول شرق آسيا ككلمتحررة نسبياً جراء الإصلاحات الاقتصادية التي أجريت فيها و قد هدفت السياسات المتبعة إلى خفض أسعار الصرف الحقيقية و تحفيز المصدرين بشكل مباشر على خفض الحصص و التعريفات الجمركية على واردات المنتجات النهائية.

و قدأثر التحرير على أنظمة الاستثمار و انتشر نشاط الشركات متعددة الجنسيات الذيغالباً ما اتخذ شكل استثمارات مباشرة في الخارج كما شاركت أيضاً برامج الخصخصة في هذه الحركة، ففي أمريكا اللاتينية على سبيل المثال ، 22٪ من الاستثمارات المباشرة عام 1993 نتجت عن الخصخصة و عندها تزايدت اتفاقيات التحرير ، خاصة خلال السنوات 1980/1990 ، في البلدان النامية و دول الجنوب و أنه من بين 900 اتفاقية قائمة حالياً، هناك 60٪ تعود إلى التسعينيات ومع ذلك ، و حسبمنظمة العمل الدولية ، فإن عدداً قليلاً فقط من البلدان النامية استفادت من الاستثمار الأجنبي المباشر ، كما أن التحرير الاقتصادي نتج عنه في الكثير من الحالات الاجتماعية على المدى القصير أو المتوسط ولكن أيضاً نتج عنه عدة مكاسب على المدى الطويل و من المرجح أن التأثير العام للعولمة والتحرير على الآفاق الاقتصادية للبلدان النامية ككل سيكون إيجابيا قليلاً على المدى المتوسط.

ومع ذلك من الناحية العملية ، يبدو أن الفوائد التي تعود على البلدان النامية محدودة جدا و ذلك لأن، **أولا** فوائد العولمة والتحرير تميل إلى التدفق إلى عدد قليلنسبيً ا من البلدان التي لديها اقتطكثر ثراءً وتصنيعً ا و**ثانيً ا** ، قد تكون التكاليف المحتملة أكبر من الفوائد ، على سبيل المثال في مجال التجارة قد تتعرض أسواق التصدير للخطر بسبب تكاليف الاستثمار الممول من الاستهلاك و البطالة الاحتكاكية... إلخ ،**ثالثًا** التكاليف الناتجة عن المنافسة بين البلدان النامية التي تسعى إلى الاستفادة من التحرير من خلال تشجيع الصادرات وجذبها للاستثمارات من خلال الجهود الاقتصادية، **رابعا** ، هناك توزيع للتكاليف والفوائد حسب المستويات المختلفة للدخل (على سبيل المثال ، من حيث خلق فرص العمل). ومن هنا تتبين ضرورة السياسات الاقتصادية والاجتماعية للتعويض عن عدم المساواة في توزيع الدخل حيث يترك الأمر لقوى سوق. الصعوبة بالنسبة لجميع الأطراف المعنية الانتقال إلى اقتصاد سوق أكثر انفتاحً ا و بوتيرة تقلل من التكاليف الاجتماعية و بسياسات تعويض للبلدان الأكثر تضررا من برامج التكيف الهيكلي.[1]

فكيف يمكن للدولة تقليل التكاليف الاجتماعية عندما يكون الاستيلاء على حصة أفضل من التجارة العالمية مشروطا "بقدرتها التنافسية"؟و كيف يمكنها تجنب المنافسة داخل حدودها ومعها دول أخرى و التحرير الشرس يستلزم ذلك ؟ ما المكان الذي ينبغي أن يعطى لمفهوم المنافسة، والتي تفترض زيادة في الإنتاجية وانخفاض في الأجور وانتشار البطالة والفقر؟

ب- البعد المالي: [2]

يعتبر انتقال رؤوس الأموال جانبا أساسيا من عملية الاندماج في اقتصاد السوق العالمي، حيث تتم المعاملات المالية بين الأفراد بشكل موحد كما لم يحدث من قبل الأسواق الدولية. و العولمة المالية تشجع المضاربة واختلاس رأس المال الذي قد يكون تم استخدامه في استثمارات منتجة و في خلق فرص عمل و بهذا يشير مفهوم العولمة المالية على أنها إنشاء سوق مالي وحيد في العالم غير أنهلترتبط ارتباطًا وثيقًا بتحرير التجارة في السلع والخدمات ، لأنه في الحقيقة و في فترة تاريخية كان النشاط المالي منفصلا عن الاقتصاد الحقيقي، وفقا للقاعدة الثلاثية الأبعاد " عدم الوساطة "، "إلغاء التنظيم" و "إلغاء التقسيم".

إلالتدفقات المالية من الناحية الكمية أكثر أهمية من المعاملات المقابلة لصادرات السلع والخدمات وحر كات صناديق الأسهم الخاصة أكبر من احتياطيات البنوك و محطات توليد الطاقة. يهدف مصطلح العولمة المالية إلى تعريف هذه التغييرات ، حيث تتكامل فيها ثلاثة جوانب ، **الأول** يتطلب تكامل أكبر للنظم المالية الوطنية ،

1: ياسين صاقع، العولمة و أثرها على الأنشطة التسويقية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة مؤسسة الجرارات الفلاحية، مرجع سابق، ص 34.

2 :CARLOS MILANI, Les différents dimensions de globalisation et l'essai d' une régulation par le marché ,cahier de brésil , contemporain , n 41 / 42 , 2000, page 97-99.

وخاصة تلك التي تخص الدول المتقدمة و بعض ما يسمى بالأسواق "الجديدة"، مع الإشارة بأن هذا التكامل ليس ظاهرة جديدة . في الثمانينات لعب التقدم التقني في مجال تكنولوجيا المعلومات دوراً رائداً في هذه العملية. **الثاني** ، هناك منافسة متزايدة ملحوظة بين الأسواق المالية. **الثالث**، هناك زيادة في تدويل الخدمات المالية إلى حد كبير مثل الأدوات والاستراتيجيات المالية المحددة من قبل المستثمرين المؤسسيين ، بالإضافة،إن زيادة المعاملات المالية في الأسواق الدولية وتكامل الأسواق للبلدان المتقدمة أكثر سرعة من التكامل العالمي للأسواق الأخرى.

و تدويل استثمارات المحفظة لا يعني فقط قيام المستثمرون غير المقيمين بتنفيذ المعاملات ولكن يقومونأيضاً بشراء وبيع الأسهم في البورصة المحلية لشركات أجنبية، و زاد التداول في هذه الأوراق المالية بسرعة منذ أوائل التسعينيات ، ولا سيما فيما يتعلق بالأوراق المالية في أمريكا اللاتينية، هذه المنظمة المالية الدولية الجديدة تستجيب في الواقع ، لطلب اللاعبين الذين يسيطرون على اللعبة المالية العالمية و هم المستثمرين المؤسسون و أمناء الخزينة في البنوك والشركات متعددة الجنسيات وكذلك الخزائن العامة، إنهم جميعا يفضلون الخوض في الديون أو وضع تقنية أكثر مرونة وأقل تكلفة في سوق الأوراق المالية للتخلص من تكلفة الوساطة، أما من أهم عواقب تطوير هذا البعد للعولمة هي إمكانية إنشاء بنوك وهمية لجمع الأموال لدرجة أنه شيئاً فشيئاً ستصبح القوة السيادية على العملة التي يرمز وجهها إلى الصلة بين الدولة والسوق و الحقيقة أن العملات لا سيما من حيث أسعار الصرف وأسعار الفائدة ، أصبحت قضايا المضاربة من إحدى سلطاتها الأساسية ، وهي سلطة التوجيه للسياسة الاقتصادية. هذه هي الطريقة التي تساهم بها العولمة المالية بشكل حاسم لتآكل السيادة الوطنية للدولة . بالإضافة إلى ذلك ، مع هذه الكتلة من رأس المال غير المستقر ، قد تحدث الأزمات ، كما في المكسيك عام 1994 .لقد ولدت العولمة المالية الكثير من الأزمات المالية عالميا و في وقت لاحق ، كما يؤكد **دومينيك بليون** ستحدث موجات من الصدمات للنظام المالي العالمي بأكمله و في الحقيقة ، إذا كان تقلب رأس المال هو جانب مهم من جوانب عولمة الحياة المالية بسبب عدم وجود لوائح دولية و أسواق رأس المال أو مجموعة فعالة من السياسات الوطنية لحماية الاقتصاد الحقيقي من ألعاب المضاربة في الأسواق الوطنية.

ج_ البعد التكنولوجي: [1]

تؤثر هذه الثورة التكنولوجية على البنية التحتية العالمية للمعلومات أو ما يسمى بالقطاع الرابع للاقتصاد العالمي و يعود أصله إلى تقارب الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ووسائل الإعلام و غالباً ما يتم الاستشهاد بعوامل العولمة في قضايا الإنتاج والتمويل إلى التقدم في المعلومات والتقدم التقني الذي أدى إلى انخفاض مطرد في تكلفة الشحن الدولي ونقل الركاب أيضاً، إن الاتصالات الدولية ، تقدم تقنيات التصنيع التي تجعل تجزئة الإنتاج

---

1 :CARLOS MILANI, Les différents dimensions de globalisation et l'essai d' une régulation par le marché ,op.cit., page100-104 .

ممكنة، و عليه فإن مجال التقسيم الدولي للعمل و توسيع العمليات المالية الدولية بشكل كبير أدى إلى انخفاض حاد في تكلفة الاتصالات الدولية والنقل و لم تقدم إمكانية تجزئة الإنتاج فقط، بل يمكن كذلك تداول عدد كبير من السلع والخدمات التي لم تكن من قبل ، فقد سرعت تدويل الإنتاج و الخدمات ، بما في ذلك في مجال الثقافة. في الوقت نفسه ، تراجعت أسعار الاتصالات الدولية والتطورات الأخيرة، فتحت تقنيات المعلومات إمكانيات هائلة للمؤسسات المالية الدولية.

أحد أهم العوامل التي مكنت من العولمة السريعة للإنتاج هي تقنيات الاتصالات، التي من خلالها يمكنإرسال كميات غير محدودة تقريبًا من البيانات بتكلفة منخفضة جدًا و يمكن للشركات الاستعانة بمصادر خارجية في مختلف مراحل الإنتاج دون أن تفقد قوتها .بالإضافة إلى تحقيق وفورات الحجم من خلال ربط الإنتاج الضخم بما يتكيف مع احتياجات الأسواق.

و هذه هي الطريقة التي تعمل بها تقنيات المعلومات الجديدة و التي يمكن اعتبارها أساس عمليات العولمة، ، يبدو أنها تقدم موارد غير محدودة للتوسع في المعرفة وكذلك الوصول إلى المعلومات و بفضلها تمتلك الشركات المزيد من المعلومات بتكلفة أقل بكثير من ذي قبل. في عام 1988 ، تم تشغيل أول كابل هاتف من الألياف البصرية بين أمريكا وأوروبا ، بسعة نقل إجمالية تبلغ 40000 اتصال متزامن (ثلاثة أضعاف سعة النحاس) ، وفي عام 1989 تم تركيب كابل مماثل في المحيط الهادئ و كانت النتيجة انخفاض كبير في التكاليف و بين عامي 1970 و 1990، انخفض سعر مكالمة مدتها ثلاث دقائق بين لندن ونيويورك من 31 إلى 3 دولارات و عدد المكالمات الدولية في تزايد مستمر حيث، نمت حركة الاتصالات السلكية واللاسلكية بنسبة 20٪سنويًا بصرف النظر عن كونهاعاملاً من عوامل التغيير ، فإن التكنولوجيا هي أيضًا الهدف من تأثير السوق ومنطق الربح ومن هنا جاء تعقيد العلاقات التي لم تعد تتبع خطة السبب والنتيجة ، ولكنها تتبع بدلا عنها علاقة مترابطة وثيقة. ربما الجانب الأكثر وضوحا في تطور هذه التقنيات يكمن في نشرها وطرقإعادة تنظيم التواصل ، داخل المؤسسات ، ولكن أيضًا بين مختلف المنظمات، يعني هذا ، على سبيل المثال ، تكييف رؤية الشركة المادية و المعلوماتية مع صنع القرار ، وكذلك المفهوم التقليدي للتسلسل الهرمي في القطاعين الخاص والعام ، وأخيراً فكرة العلاقة بين الإنتاج المادي وغير المادي، نتيجة ل تطوير الأتمتة والحوسبة وتنظيم يتجاوز النسيج الاجتماعي و الحصول على شكل شبكي.

د- البعد السياسي: [1]

تهدف العولمة في بعدها السياسي إلى بناء نموذج سياسي تحرري غربي تتبناه شعوب العالم أجمع، بحيث يكون النموذج السياسي العالمي الذي تعيش في ظله كل مجتمعات العالم، ويعتمد هذا النموذج

1 :CARLOS MILANI, Les différents dimensions de globalisation et l'essai d'une régulation par Le marche, op cit, page 105-109

على نشر قيم التحررية السياسية القائمة على الحرية بكل شيء، حرية الرأي وحرية المناقشة والتفكير والاعتقاد...، وفي الدعوة إلى الديمقراطية التحررية الغربية، والتعددية السياسية واحترام حقوق الإنسان.

ومعظم تعريفات العولمة في بعدها السياسي تجمع على أنها تعني تقليص صلاحيات الدولة واختصاصاتها لصالح مؤسسات وهيئات عالمية تحقق مشروع الدولة الغربية الهادف إلى الهيمنة وتحقيق نوع من التبعية الحضارية للمجتمع الغربي. فمن ملامح العولمة السياسية أن الدولة لا تكون صاحبة السيادة المطلقة، وذلك بسبب التعاون والاندماج بين الدول على الصعيد الاقتصادي والبيئي والتقني، فتكون سيادة الدولة منقوصة من الناحية العملية لكنها كاملة من الناحية القانونية، حيث أن العولمة السياسية تعني حسب بعض الباحثين أن الدولة ليست الفاعل الوحيد على المسرح السياسي العالمي، ولكن توجد إلى جانبها هيئات متعددة الجنسيات ومنظمات عالمية وجماعات دولية وغيرها من التنظيمات الفاعلة التي تسعى إلى تحقيق مزيد من الترابط والتداخل والتعاون والاندماج الدولي ومن هنا نلاحظ التداخل المعقد لأمور الاقتصاد والسياسة والثقافة والاجتماع والسلوك دون اعتداد بالحدود السياسية والجغرافية للدولة.

وهناك من يرى أن العولمة السياسية أحد أشكال الهيمنة السياسية بعد اختفاء الثنائية القطبية بانهيار أحد المعسكرين وانفراد المعسكر الأمريكي على الساحة الدولية، فالعولمة تمحي الإرادة الوطنية المستقلة للشعوب والدول، كونها شكلا من أشكال الهيمنة، وبالتالي فإن الدولة الوطنية المستقلة تتناقض مع أهداف العولمة، فوجود أحدهما ينفي وجود الآخر، لأن العولمة بكافة أبعادها و بالاعتماد على جميع وسائلها وأدواتها تستطيع أن تبسط سيطرتها الكاملة على الدولة. وتتحكم بها فتمحي شخصيتها الدولية وتقلص صلاحياتها، بحيث تكون وظيفة الدولة حماية الاستثمار الأجنبي وتهيئة الخدمات اللازمة لذلك على خلاف وظيفتها التقليدية في حماية الاقتصاد الوطني. فالعولمة السياسية تدعو إلى تذويب الحدود الإقليمية، فتقوم الشركات متعددة الجنسيات وغيرها من المنظمات الاقتصادية ببسط سيطرتها على الدولة، ومن ثم تلزم الحكومات بإتباع سياسيات معينة، كما أنها تتدخل في شؤون الدولة الداخلية، وهي بذلك تزيل المفهوم التقليدي للدولة ، كما أن تلك المنظمات الاقتصادية تسيطر على الاقتصاد العالمي و على صناعة القرار السياسي العالمي، كون رجل السياسة تابع لرجل الاقتصاد المتطلع دائما للربح، وبالتالي يمكن تعريف العولمة السياسية بأنها نهاية الدولة ونهاية السياسة.

و- البعد الثقافي: [1]

يأخذ مفهوم العولمة الثقافية حيزا كبيرا من التعريفات المقدمة لمصطلح العولمة، وذلك باعتبار الثقافة "سلعة "عالمية تسوق كأي سلعة تجارية أخرى، أو خدمة للاستهلاك تحظى بجاهزية خاصة ومغرية شأنها شأن "المعلبات"، ومن هنا برزت العديد من التعريفات التي تصب في مصلحة مسوقي العولمة، وأخرى تدحض تلك

1: ديانا أيمن راشد حاج حمد، أثر العولمة الثقافية على مواطني الضفة الغربية، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2011-2012، ص ص 26-28.

الأفكار .فمسوقو العولمة الثقافية يؤكدون بأنها خلق مكون ثقافي عالمي، وفرضه كنموذج ثقافي وتعميم معاييره وقيمه على العالم أجمع، حيث ارتبطت العولمة الثقافية بفكرة التنميط أو التوحيد الثقافي للعالم من خلال استغلال شبكة الاتصالات العالمية والتقنية والتجارية والثقافية النابعة من الغرب ، مما يؤدي إلى توحيد القيم حول المرأة والأسرة، وحول الرغبة والحاجة وأنماط الاستهلاك في الذوق والمأكل والملبس، وتوحيد طريقة التفكير والنظر إلى الذات وإلى الآخر، وإلى كل ما يعبر عنه السلوك، وهذه هي الثقافة التي تدعو العولمة إلى توحيدها، وبالتالي، فإن العولمة الثقافية تستند إلى مفهوم الشمولية، أي" ثقافة بلا حدود."

ومن جهة أخرى فإن فكرة إيجاد ثقافة كونية أو عالمية تحوي منظومة من القيم والمعايير لفرضها على العالم أجمع، تؤدي إلى الانقسام والتفكك وإحداث شروخ في الأبنية الثقافية للشعوب، فضلا عن محاولة طمس معالم الثقافة الوطنية أو إظهارها بمظهر العاجز، حيث تفرضفكر ً ا يعتمد على ما أنتجته ثورة المعلومات والتكنولوجيا، لذلك فهي خضوع الشعوب غيرالمسيطِ رة لثقافة الشعوب الغربية المسيطرة، وخضوع ثقافة هذه الشعوبأيض ً ا للمعايير السائدة في سوق السلع وغياب دور الدولة، وبناء على ذلك ظهرت فئة من الكتاب والعلماء في العالم الذين يدحضون فكرة مسوقي العولمة، والعولمة الثقافية ليست سوى السيطرة الثقافية الغربية على سائر الثقافات، بواسطة استثمار مكتسبات العلوم والتقنيات في ميدان الاتصال، وهي الاستمرار لتجربة قديمة من السيطرة التي بدأت منذ انطلاق عمليات الغزو الاستعماري منذ قرون. و العولمة الثقافية ليست ظاهرة حتمية لا يمكن صدها أو الوقوف في وجهها بسبب التطور والتقدم التكنولوجي، بل تحمل في باطنها شكلا من أشكال الغزو الثقافي، أي قهر الثقافة الأقوى لثقافة أضعف منها، و هي بالضرورة ثقافة النظام الرأسمالي المتصرعالمي ً ا من الناحية الاقتصادية .كما أنها بما تنشره من قيم وأفكار وسلوك الدول الغربية وجعلها القيم المثلى لحياة أفضل للإنسان، تهدف إلى تعميق ظاهرة الاغتراب في حياة أصحاب النزعة الوطنية، فمن خلالها سوف يغرس الشعور الوهمي بأن الثقافة الغربية هي ثقافة الكون كله، مما يؤدي إلى إفراغ الهوية الجماعية من القومية الوطنية إلى اللاقومية واللاوطنية. [1]

خامسا: آثار العولمة على دول العالم الثالث

قبل عرض آثار العولمة بشقيها الإيجابي و السلبي، سنحاول من خلال الآتي التعرف على العالم الثالث و أهم خصائصه المختلفة. ففي أعقاب الحرب العالمية الثانية وجد العالم نفسه مدعوا للانقسام إلى معسكرين شرقي و غربي عاشا زمنا طويلا على إيقاع الحرب الباردة ، لكن مع تنامي حركات التحرر من الاستعمار سيلوح في الأفق عالم ثالث سمي بدءا بالدول المتخلفة و المتأخرة عن النمو، لكن و من أجل تلطيف الوصف و جعله أكثر إنسانية سيتم اختراع مصطلح الدول السائرة في طريق النمو أو الدول النامية، لكن يبدو أن صفة العالم الثالث ما زالت الأكثر حضورا و تعبيرا عن هذه الدول.

1: ديانا أيمن راشد حاج حمد، أثر العولمة الثقافية على مواطني الضفة الغربية، مرجع سابق، ص ص 31-33.

1- العالم الثالث، التعريف و الخصائص:

العالم الثالث هو مصطلح سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي، يقصد به الدلالة على الدول التي لا تنتمي إلى العالمين الأول والثاني، وهما الدول الصناعية المتقدمة على عكس دول العالم الثالث النامية. وهي مجموعة دول كانت قد خضعت للاستعمار الأوروبي، وحققت استقلالها حديثا.[1]

و قد ذكر المعجم الاقتصادي بأن الدول النامية هي الدول التي لا يفي فيها الناتج المحلي الإجمالي والدخل الفردي لتوليد المدخرات اللازمة للشروع في برامج استثمار زراعي وصناعي واسعة، وتتميز هذه الدول بشكل نموذجي بوجود قطاع أولي واسع(زراعي عادة)تعيش فيه غالبية السكان في مستويات الكفاف أو قربها، فلا تنتج إلا بالكاد ما يفي باحتياجاتها المباشرة، ومن ثم لا تستطيع توفير الإنتاج اللازم لدعم مجتمع مدني صناعي واسع.[2]

الدولالمتخلفة اقتصاديًا في آسيا وإفريقيا و دول المحيطوأمريكا اللاتينية ، تعتبر كيانًا ذا خصائص مشتركة ، مثل الفقر ومعدلات المواليد المرتفعة والاعتماد الاقتصادي على الدول المتقدمة، وقد صاغ الديموغرافي الفرنسي ألفريد سوفي التعبير "tiers monde" بالفرنسية في عام 1952 عن طريق القياس مع "الطبقة الثالثة" من العوام في فرنسا قبل وأثناء الثورة الفرنسية ، على عكس القساوسة والنبلاء ، التي تتألف من العالمين الأول والثاني على التوالي. كتب Sauvy ، مثل الطبقة الثالثة ، العالم الثالث لا شيء وهو يُريد أن يكون شيئًا"، يعني هذا المصطلح أن العالم الثالث يتم استغلاله ، مثلما تم استغلال الطبقة الثالثة وأن مصيره ، هو مصير ثوري إنه ينقل فكرة ثانية ، ناقشها Sauvyأيضًا ، وهي فكرة عدم الانحياز ، لأن العالم الثالث لا ينتمي إلى العالم الرأسمالي الصناعي ولا إلى الكتلة الشيوعية الصناعية. تم استخدام تعبير العالم الثالث في مؤتمر عام 1955 للدول الأفروآسيوية الذي عقد في باندونغ ، إندونيسيا و في عام 1956 ، نشرت مجموعة من علماء الاجتماع المرتبطين بمعهد Sauvy الوطني للدراسات الديموغرافية في باريس كتابًا بعنوان .Le Tiers-Monde بعد ذلك بثلاث سنوات ، أطلق الخبير الاقتصادي الفرنسي فرانسوا بيروكس مجلة جديدة حول مشاكل التخلف ، تحمل نفس العنوان و بحلول نهاية الخمسينياتمن القرن الماضي ، تم استخدام المصطلح كثيرًا في وسائل الإعلام الفرنسية للإشارة إلى البلدان المتخلفة في آسيا وأفريقيا و دول المحيط وأمريكا اللاتينية. [3]

1: العالم الثالث، عن الموقع الإلكتروني ، https://ar.wikipedia.org/، تاريخ الاطلاع: 2020/12/25

2: بعيطيش يوسف، تحديات و رهانات الدول النامية في ظل العولمة، مجلة العلوم القانونية و السياسية ، المجلد 10، العدد 1، أفريل 2019، ص 682.

3: GERARD CHALIAND , third world definitions and descriptions, www.thirdworldtraveler.com, date de lecture, 25/12/2020.

2-خصائص دول العالم الثالث [1]

إن التخلف في العالم الثالث يتميز بعدد من السمات المشتركة، الاقتصاديات المشوهة والتي تعتمد بدرجة كبيرة على إنتاج المنتجات الأولية للعالم المتقدم وتوفير الأسواق لسلعها النهائية، الهياكل الاجتماعية الريفية التقليدية، نمو سكاني مرتفع وانتشار الفقر.

ومع ذلك، فإن العالم الثالث متباين بشكل حادلأنه يشمل دولاً على مستويات مختلفة من التنمية الاقتصادية. وعلى الرغم من فقر الريف والمدن الحضرية ، فإن النخب الحاكمة في معظم دول العالم الثالث ثرية، هذا المزيج من الظروف في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية مرتبط بامتصاص العالم الثالث في الاقتصاد الرأسمالي الدولي ، عن طريق الغزو أو الهيمنة غير المباشرة. و قدكانت النتيجة الاقتصادية الرئيسية للهيمنة الغربية هي إنشاء سوق عالمية لأول مرة في التاريخ من خلال إنشاء اقتصاديات فرعية في جميع أنحاء العالم الثالث مرتبطة بالغرب ، ومن خلال إدخال مؤسسات حديثة أخرى ، أدت الرأسمالية الصناعية إلى تعطيل الاقتصاديات التقليدية ، و حتى المجتمعات. أدى هذا الاضطراب إلى التخلف، نظرا لأن اقتصاديات البلدان المتخلفة قد تم توجيهها لتلبية احتياجات البلدان الصناعية ، لأنها غالبًا ما تشتمل على عدد قليل فقط من الأنشطة الاقتصادية الحديثة ، مثل التعدين أو زراعة المحاصيل الزراعية و غالبًا ما ظلت السيطرة على هذه الأنشطة في أيدي الشركات الأجنبية الكبيرة و عادة ما يتم تحديد أسعار منتجات العالم الثالث من قبل كبار المشترين في البلدان المهيمنة اقتصاديًا في الغرب ، وتوفر التجارة مع الغرب جميع دخل العالم الثالث تقريبًا طوال الفترة الاستعمارية ، أدى الاستغلال المباشر إلى الحد بشدة من تراكم رأس المال داخل البلدان التي يسيطر عليها الأجانب. حتى بعد إنهاء الاستعمار في الخمسينات والستينات والسبعينات من القرن الماضي ، تطورت اقتصاديات العالم الثالث ببطء ، أو لم تتطور على الإطلاق ، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى تدهور "شروط التبادل التجاري" العلاقة بين تكلفة السلع، حيث على الدولة أن تستورد من الخارج ودخلها من الصادرات التي ترسلها إلى الدول الأجنبية ويقال إن شروط التبادل التجاري تتدهور عندما ترتفع تكلفة الواردات أسرع من الدخل من الصادرات، حيث أن المشترين في الدول الصناعية حددوا أسعار معظم المنتجات المشاركة في التجارة ، لم يكن الوضع المتدهور للعالم الثالث مفاجئًا، فقط الدول المنتجة للنفط (بعد 1973) نجحت في الهروب من آثار الهيمنة الغربية على الاقتصاد العالمي .

لا يمكن لأي دراسة للعالم الثالث أن تقيم آفاقه المستقبلية دون مراعاة النمو السكاني. في عام 1980 ، قدر عدد سكان الأرض بـ 4.4 مليار نسمة ، 72٪ منهم في العالم الثالث ، ويبدو أنه من المرجح أن يصل إلى 6.2 مليار نسمة ، 80٪ منهم في العالم الثالث ، في نهاية القرن و سيؤدي هذا الانفجار في العالم الثالث بالتأكيد إلى

1: بعيطيش يوسف، تحديات و رهانات الدول النامية في ظل العولمة، مرع سبق ذكره، ص 691.

منع أي تحسينات جوهرية في مستويات المعيشة هناك بالإضافة إلى تهديد الناس في الاقتصاديات الراكدة مع تفاقم الفقر.

3- الآثار المترتبة عن العولمة بالنسبة لدول العالم الثالث

لقد أفرزت العولمة عدة نتائج على المستوى العالمي، فشملت تأثيراتها كل الميادين و مست جميع بلدان العالم، كل حسب درجة تأثره بها، إلا أن دول العالم الثالث كانت أشد ضررا ، رغم أن العولمة في ظاهرها تبدو في صالح الجميع فإذا كانت العولمة ترافقت مع التطور التكنولوجي، فإن الجانب الاقتصادي هو الذي طغى على غيره من مظاهرها ، أما التغيرات الاجتماعية والثقافية الأخرى فإنها تشكل مظاهر وإفرازات للجوانب الاقتصادية، وعلى كل الأحوال فإن النظام الاقتصادي العالمي القائم هو المسيطر وإن عملية العولمة المرادفة لهذا النظام لا تعني توظيف الأموال من المراكز العالمية واستثمارها لدى الدول النامية لتصنع تنمية حقيقية، بل إن عملية العولمة تتم بقيادة المركز لدوله ومؤسساته وتحت سيطرته وفي ظل هيمنته بما يخدم مصالحه على المدى البعيد، وبالتالي لا يمكن أن تكون هناك تنمية حقيقية لدول العالم الثالث عن طريق العولمة إلا بقدر ما تخدم هذه التنمية مصالح تلك الشركات في المركز.

فلقد حذر عالم الاقتصاد الأمريكي **جوزيف شتيفلتز Joseph.Stiglitz** الحاصل على جائزة نوبل للاقتصاد من الأثر الضار للعولمة على الخدمات العامة التي تقدَّم للسكان في دول ناهضة بالعالم الثالث، وقال" :إن العولمة تؤدي إلى نقص موارد الحكومات بسبب حرية حركة التبادل التجاري في العالم، وإن نقص مداخيل حكومات دول العالم الثالث من الضرائب يؤدي إلى نقص الموارد التي يمكن أن تنفقها تلك الحكومات إلى السكان " [1]

من جانب آخر، اتسعت ظاهرة العولمة لتصبح تهديدا وخطرا تخشى منه الأمم والشعوب النامية على كياناتها الوطنية، وهويتها الثقافية، لا سيما دول النظام الإقليمي العربي التي تأثرت كثيرا بعدوى العولمة، وباتت رهينة تداعياتها، وتعاني من آثارها السلبية.

و العالم العربي، كأحد الدول التي يشملها العالم الثالث، يعاني من الحروب ويستمر فيه الصراع العربي- الإسرائيلي على مفهوم العولمة، التي تشترط بعاملين، هما النمط الحالي للاندماج مع بقية العالم ، الذي تهيمن عليه صادرات النفط والهجرة بالإضافة إلى المخاوف من تأثير العولمة على الهوية الثقافية والتقاليد المحلية .

يُنظر إلى النفط على أنه أصل ، بالتأكيد ، ولكن كأصل يأتي أيضًا مع بعض المشاكل فلقد مول البنية التحتية ومكن من تحقيق زيادة حادة في الاستهلاك العام والخاص ، ولكنه أدىأيضًا إلى إبطاء نمو الصناعة والزراعة

---

1 :AIT MOKHTAR OMAR, la mondialisation caractéristique et impact, revue académique des sciences sociales et humaines, Septembre 2013 , page 24.

وزيادة التفاوت بين البلدان في المنطقة وداخلها، و من خلال هذه البلدان، أصبحت الدول الغنية تعتمد على العمالة المهاجرة من العالم العربي ومناطق أخرى أيضًا. و قد شجعت الأهمية العالمية للنفط على تدخل القوى الخارجية في الشؤون السياسية، حيث أن الكثيرين في المنطقة يربطون العولمة بتدخل القوى الأجنبية في شؤونهم الاقتصادية والسياسية ، الأمر الذي يقوض سيادتهم ويشجع الإنفاق العسكري المفرط. يعتقد البعض أنه من الصعب تقييم تأثير العولمة على الفقر، حيثانخفض عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع انخفاضًا حادًا، حيث انخفض من 1938مليونًا في عام 1981 إلى 1365مليونًا في عام 1990 إلى 1182مليونًا في عام 1999 ووصل إلى 1.3 مليار في عامي 2008 و 2011. و الجدول الموالي يظهر ذلك كما يلي: [1]

الجدول رقم 1: تطور عدد الفقراء في العالم

	1981	1984	1987	1990	1993	1996	1999	2002	2005	2008	2011
أقل من 1 $ في اليوم	1545	1369	1259	1365	1338	1150	1182	1096	886	806	798
أقل من 1.25 $(العتبة < الفقر العالمي المدقع)	1938	1858	1768	1909	1910	1704	1743	1639	1390	1289	1300
أقل من $2	2585	2680	2710	2864	2941	2865	2938	2848	2596	2471	2320

المصدر: المرجع السابق، ص 24.

ومع ذلك، يُعزى هذا التحسن بشكل أساسي إلى دولتين كبيرتين جدا، الصين والهند و يمثلان 38٪ من سكان العالم، ففي الصين ، انخفض عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر من 361 مليون إلى 204 ملايين .وفي أماكن أخرى من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأوروبا وآسيا الوسطى ، وكذلك أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، زاد عدد الفقراء بمقدار 82,14 و 8 ملايين على التوالي و مع ذلك ، فإن العوامل الخاصة بالمناطق والبلدان ، والتي لا تعلاقةللعولمة لعبت أيضًا دورًا رئيسيًا في تطور الفقر.

كما أن المصالح الغربية لا تستثمر بشكل كاف في المنطقة خوفًا من شعبية الإسلام السياسي أو من أجل الحفاظ على النظام القائم في قطاع النفط .مصدر قلق آخر واسع الانتشار هو فقدان الوظائف الذي قد ينجم عن تحرير التجارة والاستثمار والمنافسة من البلدان النامية حيث تكاليف العمالة أقل. يجادل آخرون بأن تحديث الاقتصاد من خلال العولمة هو السبيل لاكتساب المزيد من القوة وإنهاء الاعتماد على القوى الأجنبية، تظهر استطلاعات الرأي دعمًا متزايدًا للتكامل الإقليمي ، سواء بين الدول العربية أو مع أوروبا، وهذا يمكن أن يسمح بجني بعض فوائد العولمة ومقاومة المنافسة من المنتجين الآسيويين منخفضي التكلفة.[2]

1: AIT MOKHTAR OMAR, la mondialisation caractéristique et impact, op.cit. , page 24 .

2 : op.cit., page 24.

بالإضافة إلى ما سبق، يمكن أن ينتج عن العولمة الكثير من الآثار السلبية ولكن هذا لا يعني أنها لا تحمل بعض النتائج الايجابية، و يعود ذلك إلى مدى عمق فهم الدولة لهذه الظاهرة ودراسة الواقع الاقتصادي والاجتماعي للبلد والآثار التي تحملها ومدى إعداد الدراسات والقوانين وتهيئة الكوادر المدربة والمؤهلة لنقل المجتمع بالشكل الذي يقلل الخسائر ويحقق الأرباح للمجتمع، و فيما يلي سنستعرض بعض الآثار التي نجمت عن انتشار سياسات العولمة والعمل بها: [1]

1- البطالة: تشير المعلومات إلى أن عدد القادرين على العمل في العالم الذين تتراوح أعمارهم بين (15– 65) سنة بلغ في عام 1996 حوالي 3.5 مليار نسمة كان حوالي 2.3 مليار منهم يعملون بشكل ما، أما العدد الباقي منهم والبالغ 1.2 مليار إنسان فكانوا ضمن العاطلين عن العمل أي أن نسبة البطالة قدرها 34.3% من مجموع القادرين على العمل في العالم، ففي الاتحاد الأوروبي كان هناك 18 مليون عاطل عن العمل وقد ترافق النمو الاقتصادي في الدول الرأسمالية المتقدمة خلال العقدين الأخيرين بقلة فرص العمل الجديدة وقد بلغ عدد العاطلين عن العمل في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عام 1996 ما يزيد عن 36 مليون شخص بعد أن كان لا يتجاوز 10 مليون شخص عام 1970 وهو نفس عدد العاطلين عن العمل في تلك البلدان عام 1950، وهذا ما يؤكد اتساع نطاق وشمول التناقض بين العمل ورأس المال، ويتبين من خلال عمليات الاندماج بين الشركات حدث ارتفاع لرأس المال، مما أدى إلى إلغاء الوظائف و زيادة البطالة ، كما تبين أن الحرية التي يتمتع بها رأس المال في التنقل والحركة تمنحه قدرة تفاوضية أكثر في الضغط على مستويات الأجور وشروط العمل، فهذه العولمة أدت بالكثير من الدول إلى تخفيف شدة أداء النقابات العمالية في الدفاع عن مصالح العمال وأدت إلى تغييب دور هذه النقابات في الكثير من الدول و أدت إلى خسارة أكثر من 750 ألف عامل لعملهم في المكسيك أول شهرين من عام 1995 خلال أزمة المكسيك المالية، تلا ذلك تسريح عدد كبير من العمال الأجراء في الأشهر اللاحقة وهبطت الأجور بنسبة 30% وكذلك خسر المعدل الوسطي للأجور 54% من قوته الشرائية مابين كانون الأول 1994 وتموز 1995 حيث ارتفعت أسعار المواد الغذائية ، كذلك أدت الأزمة المالية التي تسببت بها المضاربات المالية في تايلاند إلى جعل أكثر من مليون عامل ينضمون إلى قائمة العاطلين عن العمل . و هكذا نرى بأنه رغماً من أن دعاة العولمة قد عظموها ووصفوها بالعلاج الشافي لمعظم المشكلات التي يعاني منها المجتمع الدولي بشكل عام والدول النامية خصوصاً إلا أن هذا العلاج الشافي قد أدى إلى نتائج عكسية و جعل مختلف شعوب العالم تنظر إلى هذه الظاهرة بكره وسخط كبيرين، فحتى الدول الراعية لهذه الظاهرة لم تستطع أن تتخلص من ظاهرة البطالة، بل ازدادت حدة هذه الظاهرة في بلدانها، فبلغ عدد العاطلين عن العمل في الولايات المتحدة الأمريكية 8.388.700 عام 2002 بما يشكل 5.8% من قوة العمل الأمريكية،

1 : عبد الهادي الرفاعي و آخرون، العولمة و بعض الآثار الاجتماعية و الاقتصادية الناجمة عنها، مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 27، العدد 1، 2005.

وبلغ عدد العاطلين عن العمل في اليابان في نفس الفترة 3.586.600 بما يشكل 5.4%من قو ة العمل فيها، أما عدد العاطلين عن العمل في فرنسا فقد بلغ 2.442.800عام 2002 وهو ما شكل 9% من قوة العمل وكذلك فإن عدد العاطلين عن العمل في ألمانيا قد وصل إلى 3.396000، بما يشكل 9.7% من قوة العمل فيها وكذلك استمراز دياد حدة البطالة في هذه البلدان، ففي ألمانيا هناك ما يزيد على أربعة ملايين فرصة عمل مهددة بالضياع مما يعني ارتفاع معدل البطالة من9.7% إلى 21% وفي النمسا من 7.3% إلى 18% وستهدد البطالة. أما بالنسبة للبلدان العربية فقد بلغ عدد العاطلين عن العمل 25 مليون من أصل 115 مليونا من حجم القوى العاملة سنة 2002 وإذا كانت الدول المتقدمة التي لها وزن على المستوى السياسي العالمي قد عانت من نتائج العولمة وأصبحت مهددة بشبح البطالة بالرغم من صناديق الحماية فما هو موقف الدول النامية وخاصة ما تحمله البطالة من آثار سلبية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي .

2 - الفقر: تجاوز سكان العالم الستة مليارات عام 2001، خمس مليارات منهم يعيشون في بلدان فقيرة وتسيطر البلدان الغنية على 80% من إجمالي الدخل العالمي ويعيش فيها 15% كنسبة من سكان العالم وقدرت إحصاءات البنك الدولي أن 18% هم من سكان العالم الثالث و من شديدي الفقر و33% نسبة تمثل الفقراء على أساس أن الحد الأعلى للفقر هو دولار في اليوم أي ما لا يزيد عن 370 دولار في السنة. وقد كان لبرامج الإصلاح المدعومة من موارد صندوق النقد الدولي والتي ألتزمت به اندونيسيا آثار سلبية على الجهود التنموية التي بذلتها اندونيسيا على مدى عقود من الزمن وعلى وحدة ترابها. فتراجع الناتج المحلي بمقدار 15% و أسفر عن

20 مليون اندونيسي يعانون الفاقة والحرمان، فالقروض التي قدمها صندوق النقد الدولي والبالغة 23 مليار دولار خصصت لإنقاذ أموال المستثمرين الأجانب الذين هم مواطنون أمريكيون بالدرجة الأولى.

و بذلك فإن العولمة أدت إلى ازدياد حدة الفقر على المستوى العالمي وكأن هدفها عولمة الفقر وإلى ازدياد الآثار السلبية للفقر من قلة تغذية وأمراض وعدم القدرة على تطوير القدرات البشرية وتدني قدرات الموارد البشرية وصعوبة تأهيلها وتدريبها .

3 - الفساد المنظم والجريمة وتجارة المخدرات والأسلحة: ظهرت أخطار جديدة في ظل سياسات العولمة بالإضافة إلى تكريس وازدياد أمور كانت موجودة سابقا، فالإرهاب قد انتشر بشكل كبير في مختلف دول العالم، وعم التعصب الديني أو العرقي وتكاثرت الأسلحة النووية و انتشر الفساد في كل أنحاء العالم وانتشرت أوبئة جديدة لم تكن معروفة من قبل ، فالرشوة إلى جانب المضاربة والإفقار والتكبيل بالديون تعتبر جزء لا يتجزأ من معدلات الزيادة في النمو والأرباح في نظام العولمة، وقد تجلت جرائم المافيا في تسريب المواد الغذائية الفاسدة إلى كل أنحاء العالم، بل وإفساد صناعة المواد الغذائية ولعل فضائح البقرة المجنونة وفرض لحومها الفاسدة على شعوب

أوروبا وتصدير الدم الفاسد بالإيدز إلى أفريقيا إلى جانب النفايات الخطيرة أبسط الأمثلة على هذه الجرائم. و تمثل تجارة المخدرات على المستوى العالمي رقم أعمال يفوق المستخدم منه في مجال النفط لكن على النطاق الوطني، تلعب المافيا في بعض الحالات دوراً هاما ويعتقد أن الاقتصاد المخالف للقوانين السري، يمثل 40% من الاقتصاد الروسي ولنصف البنوك في هذا البلد روابط مع الجريمة المنظمة وتصل الأرقام إلى مابين (300- 500) مليار دولار فوائد ضريبية ناتجة من تجارة المخدرات وتقدر الأموال الناتجة من التزوير إلى 100 مليار دولار وترتفع عمليات الاحتيال لوحدها في ميزانية الاتحاد الأوروبي إلى 15 مليار دولار وإذا أضيف إليها تجارة الحيوانات والنساء يصل الناتج إلى 100 مليار دولار.

4 - المضاربات المالية وانهيار الاقتصاديات الناشئة: لقد أصبح بالإمكان الدخول مع نظام العولمة في مرحلة جديدة لم يسبق لها مثيل في التاريخ ألا وهي التمويل الدولي لاقتصاد المضاربات لقد بلغت الوسائل المالية التي طرحت في كافة الأسواق المالية للمضاربات على ما يزيد على 40000 مليار دولار أي ما يعادل عشرة أضعاف الدخل القومي لأمريكا لم يستخدم القائمون على نظام العولمة إلا 3% من الجنس البشري في الوقت الذي يمثلون فيه ما يزيد على 95% من التجارة العالمية، لقد تشعبت وتداخلت ساحات الصراع ومجالاته وأهدافه وأدواته ووسائله في عصر نا على نحو بات التميز معه فائق الصعوبة، فالجوانب الاقتصادية والتجارية والمالية والعلمية والتكنولوجية والإعلامية والثقافية في الحروب والصراعات المعاصرة يتولاها مدنيون غالبا وتتفوق آثارها ونتائجها على ما ينجم عن المعارك العسكرية وتؤدي أضعاف ما تلحقه الأسلحة التقليدية من خسائر نأخذ مثلاً موجات التدمير الاقتصادي التي تم شنها ضد دول شرق آسيا وجنوب شرق آسيا في صيف 1997، والتي تسببت في انهيار اقتصادي لاندونيسيا وأزمات كبيرة لماليزيا وتايلاند وكوريا الجنوبية والفلبين فقد كان صافي حجم الأموال التي تدخل الفلبين قبل حلول الأزمة حوالي 93 مليار وتحول الصافي إلى هروب 12 مليار دولار وقد انعكست هذه الأزمات على الاقتصاد الياباني والروسي والعديد من الدول الأخرى.

5 - تهميش الهوية والثقافة الوطنية: تعمل العولمة على تهميش الهوية وتدمير وتحطيم الثقافة الوطنية وذلك بسبب محاولتها تحطيم وتدمير كل القوى الممكن أن تقف في وجهها، وفي ظل سقوط التجربة الأممية والاشتراكية التي كانت تقف كجدار في طريق انتشارها كان لابد من اختراع عدو جديد من أجل تسخير القوى الامبريالية لمحاربته وإفساح الطريق أمام مشروعها فكان لابد من تحويل الصراع نحو الثقافات الوطنية والإيديولوجيات الدينية التي كانت السبب الرئيسيلتطور المجتمعات ماضياً ومن أهمها الثقافة العربية والإيديولوجية الإسلامية، فبالرغم من أن العولمة الاقتصادية هي الأساس والهدف فإن الانعكاسات والامتدادات الاجتماعية والثقافية أصبحت واضحة ولا يمكن التغاضي عنها أو إغفالها مع التطورات السياسية العالمية من ناحية، وانتشار ثورة المعلومات والاتصالات

من ناحية أخرى وكانت هذه الامتدادات كجسر يصل قوى العولمة للهدف الاقتصادي المنشود الذي لا يتحقق بإيديولوجيات وهويات قوية تستطيع التأسيس لقوى ذات أخلاقيات رافضة لظاهر ة العولمة .

6- تضرر البيئة: [1]

كما أن العولمة أفرزت بعض الآثار على البيئة، فتعزيز الليبرالية الاقتصادية، وفتح الأسواق، وتطوير وسائل الاتصال وتقنيات الإنتاج الجديدة مكنت من تنمية تجارة في السلع والخدمات مع تطوير أنشطة البحث وسياسات الابتكار، وضع المصنعون منتجات متطورة بشكل متزايد في السوق.

ثم إن الإعلان الذي يستخدم وسائط جديدة،مثل الراديو والتلفزيون و كذلك الإنترنت الذي غير بشكل جذري مفهوم الحاجة والعلاقة بين العرض و الطلب، فلم يعد المستهلكون هم من يشجعون من خلال احتياجاتهم المعلنة لصانعي المنتجات ، ولكن العكس، صانع المنتج الجديد يستخدم محترفي الإعلان والتسويق لخلق الحاجة والطلب، مما أدى إلى الإفراط في الاستهلاك والإنتاج في المجتمعات .و قد استحسن الرأسماليون هذا الأمر لأنه يضمن لهم التوظيف الكامل والنمو الاقتصادي و هذا أمر جيد، و لكن بشرط توفر الموارد اللازمة للحفاظ على هذه الممارسات دون معاناة للبيئة المعيشية ، إلا أن الإفراط في الإنتاج والاستهلاك تكاليفهما باهظة ، ولكنها تكاليف نخبة غالبً ا ما تظهر متأخرة بسبب القصور الذاتي للظواهر المرافقة و يتعلق الأمر بشكل خاص بالتكاليف البيئية التي تنتجها الجهات الفاعلة، هذا المجتمع الذي يريد فيه الجميع كل شيء ، فورا وبأقل سعر .

إن الإفراط في استهلاك الموارد الطبيعية وإنتاج المخلفات بأنواعها، قد أحدث اختلالا في التنظيم الطبيعي الذي يضمن الظروف المعيشية الطبيعية لمختلف الكائنات الحية ، بما في ذلك البشر و هذا التحرير يغير بشكل خطير بيئتنا و يمكن أن يرهن وجودنا ، مثل السومريين الذين عاشوا في القرن الرابع قبل الميلاد ، حضارتهم الرائعة وإتقانهم للري قد مكنهم من تطوير إنتاجهم الزراعي ، لتوطين و إنشاء هياكل اجتماعية مستقرة، لكن الاستخدام المفرط للري أدى كذلك إلى ارتفاع منسو ب المياه الجوفية وتملح الأرض، و بسبب التبذير حدث اضطراب اجتماعي قوي واختفت الحضارة السومرية في نهاية الألفية الثانية قبل الميلاد، و عانى السومريو ن من آثار الري ، أما نحن فنعاني آثار العولمة ، والتي لها مزاياها بالتأكيد ولكن أيضا عيوبها من واجبنا أن نعرف ونتحكم ونحافظ على التوازن الطبيعي ونحمي بيئتنا المعيشية.

---

1 : NAR GUEYE , le développement durable et la mondialisation, thèse de doctorat en science politique , université Jean moulin Lyon 3 , 2009-2010, page 138-139 .

و بالتالي، لقد لعبت عوامل مختلفة في دفع العالم الثالث و العربي بشكل خاص إلى دخول عصر العولمة من دون استعدادات مسبقة أو إمكانيات متاحة للتعامل مع التحديات والمخاطر الجديدة .ولهذا جاءت عولمة العالم الثالث من الخارج، على شكل ضغوط متزايدة ومتعددة الأشكال والأهداف، قلصت إلى حد كبير من الاستقلالية والمبادرة الإقليمية، وعملت على تفاقم أزمة النظم السياسية و تشتت المجتمعات، وقد تجلى هذا التصدع إلى تراجع المشاريع الخاصة التي عملت من أجلها فترة طويلة من الزمن و مثال ذلك، مشروع التكتل العربي الذي عملت عليه خلال نصف قرن في إطار الجامعة العربية، لصالح مشاريع التكتل المقترحة من الخارج، وأخرها مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي أطلقته الإدارة الأمريكية.

وهو ما ترجم على أرض الواقع بتوسع دائرة الحروب الإقليمية والوطنية والأهلية وانتشار العنف والإرهاب على أوسع نطاق وكانت ثمرة ذلك تدويل السياسات الأمنية العربية، القومية والقطرية، والعودة بالمنطقة إلى ما قبل الحقبة الوطنية، مع إعادة نشر القواعد العسكرية وتوقيع اتفاقيات الحماية والوصاية الخارجية، وفي النهاية حرمان العالم العربي من أي إرادة ذاتية أو قرار مستقل.

المحور الثاني: صندوق النقد الدولي و علاقته بالجزائر

تمهيد: مما لا شك فيه أن تقييم سياسات النقد الدولي للإصلاح الاقتصادي، يعد من الموضوعات الهامة التي تشغل بال متخذي القرارات وراسمي السياسات و الباحثين، و ذلك نظرا للآثار الاقتصادية و الاجتماعية و السياسة التي تترتب عنها و قد اتخذت المؤسسات النقدية الدولية مجموعة من التدابير ترمي إلى التغيير الجذري لبعض المناهج الاقتصادية و تحقيق مبدأ شمولية الاقتصاد العالمي وعليه فإنه من الضروري أن نبين أهمية هذه المؤسسات النقدية للتحولات الاقتصادية العالمية و خاصة الدول التي اتخذت النهج الاشتراكي، و اتجهت الآراء نحو ضرورة البحث عن نظام نقدي عالمي جديد تكون مهمته إعادة تنظيم العلاقات النقدية الدولية و وضع الأسس الكفيلة لتنظيم التجارة الدولية و دعم نموها في فترة بعد الحرب و هذا النجاح يرجع للرغبة الأكيدة في الوصول إلى شاطئ الأمان بعد الأزمات النقدية و الاقتصادية المتلاحقة و الكساد الكبير الذي طال كثيرا من دول العالم على أثر المشكلات النقدية و المالية و عدم التوازن في ميزان المدفوعات في كثير من الدول. إلا أن هذا العجز لم يطل الولايات المتحدة الأمريكية فقد كانت تتمتع بفائض في ميزان المدفوعات، ولهذا صنفت الولايات المتحدة الأمريكية بأنها أقوى دول العالم اقتصاديا بعد الحرب العالمية الثانية، فأصبحت بلا منازع قائد الأمم غير الشيوعية.

أولا: صندوق النقد الدولي، النشأة، التعريف، الأدوار و المسئوليات

1- تداعيات إنشاء صندوق النقد الدولي:

لقد مرت اتفاقية إنشاء صندوق النقد الدولي بعدة مراحل حتى صيغت في صورتها النهائية، حيث بدأت بمفاوضات ثم الإعداد ثم التوقيع عليها، و تصديقها من طرف برلمانات الدول و على هذا الأساس سنتعرض بصورة مختصرة هذه المقترحات و المفاوضات التي سبقت إبرام اتفاقية صندوق النقد الدولي.حيث نجد أن قاعدة الذهب[1] السائدة منذ أواخر القرن التاسع عشر تغيرت لدى الكثير من الدول و ذلك لجمودها و عدم قدرة الأنظمة للوفاء بمتطلبات التجارة الدولية مما أدى بالدول إلى تخفيض أسعار صرف عملتها من أجل زيادة حجم صادراتها و العمل على توازن ميزان مدفوعاتها، و ظهر في ذلك الوقت اتجاه ينادي بضرورة عقد اتفاقيات دولية ثنائية أو جماعية بهدف إيجاد تعاون نقدي دولي ملزم لكل دولة مشاركة و ذلك من أجل تحقيق مصالح الدول

[1] :قاعدة الذهب تحقق العديد من الفوائد للدولة التي تلتزم بها، من أهمها ثبات سعر الصرف بين الدول المختلفة، فضلا على أنها تعمل على تصحيح موازين المدفوعات بطريقة آلية و دون الحاجة إلى تدخل من السلطات المختصة بالدولة.

المشتركة، و تم عقد العديد من المؤتمرات و صدرت العديد من الدراسات التي أجمعت على ضرورة إنشاء بنك التسوية الدولية و إتباع سياسة الرقابة على الصرف واتفاقية المقاصة، و اتفاقية المقايضة، اتفاقيات الدفع، و التعاون الإقليمي في مجال التبادل النقدي.

و قد تبلور ذلك في ثلاث أنظمة نقدية (قاعدة الذهب الدولية، نظام النقود الورقية المشكلة، نظام الرقابة على الصرف) و على الرغم من تعاقب هذه الأنظمة النقدية الثلاثة في الفترة قبل الحرب العالمية الثانية، إلا أن نظام النقد الدولي لم يصادفه الاستقرار و لم تتمكن الدول من علاج الأزمات النقدية و المالية المتفاقمة، وشعر السياسيون و خبراء الاقتصاد و المال، إن الاستقرار السياسي لن يتحقق إلا بالاستقرار الاقتصادي، و قد تبنت الولايات المتحدة الأمريكية فكرة إيجاد تعاون دولي باسم خريطة التعاون الدولي في المجالات الاقتصادية بصفة عامة و النقدية بصفة خاصة و قد ظهر في ذلك منظورين:

المنظور الأول و تترأسه الولايات المتحدة الأمريكية و يتكون من مجموعة الدول المستفيدة من الحرب العالمية الثانية أي الدول الدائنة. و **المنظور الثاني** تتزعمه بريطانيا و مجموعة الدول المدينة، حيث أن، المشروع الأول من إعداد الاقتصادي الانجليزي **جون مينارد كينز** يقوم على أساس إنشاء مصرف عالمي و عملة عالمية ونظام موحد للمقاصة، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية اعترضت على هذا المشروع و تقدمتمع كندا بمشروع ثاني باسم **هوايت**، إلا أن انضمام كل فرنسا و الصين في مناقشة المشروعين السابقين أدى إلى إيجاد صيغة مشتركة تجمع بين المنظور البريطاني و المنظور الأمريكي و تم إصدار بيان مشترك تمهيدا لإنشاء صندوق النقد الدولي و في الآتي يمكن توضيح محتوى المشروعين، كما يلي:

المشروع الأول: اقتراحات كينز: و هي نسبة إلى الاقتصادي البريطاني ج م كينز[1] حيث قدم هذا الأخير مشروع يقترح فيه إنشاء اتحاد مقاصة دولي تشترك فيها جميع الدول الأعضاء ويكون معيار تحديد كل حصة هو حجم التجارة الخارجية أي بمعرفة قيمة الصادرات و الواردات و ذلك حتى يخدم بريطانيا لأنها تعتبر من الدول الكبيرة جدا في تجارتها الخار جية من الدول الأخرى حتى بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية، كما أن قيمة الحصة تحدد بالعملة الدولية التي اقترحها كينز في المشروع و هي البانكور كعملة ائتمانية تحدد قيمتها بوزن معين

1: اللورد جون ماينارد كينز من أبرز اقتصاديين القرن العشرين، قدم العديد من النظريات تبنتها الدول في علاج المشاكل الاقتصادية، و هو بريطاني الجنسية و لد سنة 1883م و من أشهر مؤلفاته النظرية العامة للتشغيل و الفائدة و النقود سنة 1936.

من الذهب من أجل جعلها وسيطا في تسوية الحقوق بين الدول، و بالاعتماد على هذه العملة الجديدة هو التقليل من الاعتماد على الذهب من حيث كونه وسيلة لتسوية المبادلات الدولية الذي كان سائدا قبل الحرب العالمية الثانية. كما تضمن مشروع كينز[1] كيفية عمل اتحاد المقاصة في التسوية الحسابات بين الدول الأعضاء بالوحدة المقترحة و تتم المراقبة من قبل الاتحاد بشكل يحول دون تجاوز مديونية الدول لحصتها بحد أقصى ميزان المدفوعات بحيث أن يفرق بين الدول التي لها عجز في ميزان المدفوعات [2] و تلك التي لها فائض في ميزان مدفوعاتها[3] و أن مشروع كينز يتفق مع المصالح البريطانية الاقتصادية.

و هذا ما أدى إلى الاعتراض عنه، إلا أن أفكار كينز نجد لها سمات في اتفاقية إنشاء صندوق النقد الدولي و التعديلات التي أدخلت عليه.

المشروع الثاني: اقتراحات هوايت:

وهي نسبة إلى الاقتصادي الأمريكي هاري ديكشير هوايت، حيث يتضمن إنشاء صندوق توازن دولي مهنته تثبيت النقد الدولي الجديد من خلال تثبيت أسعار الصرف عن طريق تحديد أسعار تعادل بين عملات الدول و ربطها بوحدة نقدية دولية، على أن تكون هذه الوحدة النقدية بالدولار الأمريكي أو بوحدة تعامل دولي يطلق عليها اليونيتاس[4] التي ترتبط قيمتها بوزن معين من الذهب بالإضافة إلى أن اشتراك جميع الدول الأعضاء في رأس مال الصندوق حسب مستوى الدخل القومي و التجارة الخارجية و مقدار احتياطاتها من الذهب على أن يدفع الفرد 25% من الحصص ذهبا .

1: Mokhtar KELADI, La mondialisation: une nouvelle stratégie d'accumulation, Les cahiers du CREAD, Algérie N° 55, 1er Trimestre 2001, page 82

2 : اتخذ مجموعة من الإجراءات تمثلت في:

- إذا تجاوزت مديونية الدولة ربع حصتها تفرض فائدة بمقدار 1%
- إذا تجاوزت مديونية الدولة نصف حصتها تفرض فائدة بمقدار 2%.
- إذا تجاوزت مديونية الدولة ثلاثة أرباع تحرم من الاقتراض

3: اتخذ مجموعة من الاجراءات تمثلت في:

- فرض فائدة سلبية على الفائض
- رفع سعر تعادل عملتها بالنسبة للبانكور
- تخفيف الحواجز الجمركية و تقديم قروض تنموية.

4: وحدة تعامل بين الصندوق و الدول الأعضاء، و تقدر بـ 137.7 جنيها من الذهب الخالص أي ما يعادل 10 دولارات و يمكن تعديل قيمتها بموافقة 85% من مجموعة أصوات الأعضاء.

كما يقوم الصندوق بإقراض الدول الأعضاء في حدود حصصهم و منحهم مختلف التسهيلات لمساعدتهم في القضاء على الخلل في ميزان المدفوعات ومحاربة كل أشكال القيود الرقابية على الصرف و جميع الإجراءات التميزية في مجال التجارة الخارجية و حرية انتقال رؤوس الأموال، فضلا عن ذلك فالصندوق لا يقدم القروض للدول ذات العجز في ميزان المدفوعات إلا بشروط معينة منها دفع فائدة بواقع 1% بالذهب على المبالغ التي تزيد عن حصة الدولة. لأن المشروع يسمح في بدايته للأعضاء مهلة زمنية لعدة سنوات بحل المشاكل الاقتصادية بعد الحرب.

2-البيان المشترك لخبراء الاقتصاد و المال و توقيع اتفاق الصندوق:

ظهرت الكثير من الآراء لتقليل الفجوة بين المشروعين السابقين و قدم كل منهما تنازلات على المشروع المقدم ، إذ يتضح ذلك من خلال صياغة البيان المشترك، إلا أنه أقرب إلى مشروع هوايت منه إلى كينز، و من أهم سمات هذا المشروع هو الإبقاء على دور الذهب و الدولار الأمريكي القابل للتحويل إلى الذهب لتسوية المدفوعات الدولية و يسمى هذا النمو قاعدة الذهب، الدولار كما أخذ المشروع مرونة التعديلات في أسعار التعادل لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات، و قد حضي المشروع بالقبول[1] و تم نشر المشروع الموحد[2] تمهيدا لإنشاء صندوق النقد الدولي، بحيث حثت الولايات المتحدة الأمريكية على عقد مؤتمر اقتصادي عالمي لمناقشة الأوضاع الاقتصادية الذي تمخض عن إنشاء هيئتين "التوأم" صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإنشاء و التعمير[3].

و بعد هذا المؤتمر الأول من نوعه من حيث عدد الدول التي شاركت فيه الذي كان عددها 44 دولة من الحجم الكبير وقد دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في 27 سبتمبر 1945م و قد وضعت عددا من القواعد و الآليات التي تمكن من تحقيق الاستقرار النقدي و معالجة اختلال موازين المدفوعات في وضع اقتصادي متدهو ر و في ديسمبر 1946م نشر صندوق النقد الدولي أول قائمة بأسعار تعادل عملات 32 دولة عضو، وبدأ الصندوق ممارسة نشاطه الفعلي و تعامله مع الدول الأعضاء في أول مارس 1947م.

---

1 :حتى شهر أبريل 1944 عدد الدول الموافقة على المشروع كان عددها 30 دولة.

2 :و كان ذلك في 21 أبريل 1944 و في شهر يوليو من نفس السنة قدم المشروع لمؤتمر بريتون ودز.

3: في 1944/07/01 بـ بريتون وودز.

و عليه، الهدف الأساسي لصندوق النقد الدولي هو:[1]
ضمان استقرار النظام النقدي الدولي - نظام أسعار الصرف والمدفوعات الدولية التي تمكن البلدان (ومواطنيها) من التعامل مع بعضها البعض وتأسس لتحسين سلامة الاقتصاد العالمي ويهدف الصندوق إلى تعزيز التعاون النقدي العالمي، وضمان الاستقرار المالي، وتيسير حركة التجارة الدولية، وتشجيع زيادة فرص العمل والنمو الاقتصادي القابل للاستمرار، والحد من الفقر في جميع أنحاء العالم و يشرف على النظام النقدي الدولي لضمان كفاءة عمله، يضع ضمن أهدافه الرئيسية تشجيع استقرار أسعار الصرف وتيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية و رسالة الصندوق تمكن البلدان(ومواطنيها)من شراء السلع والخدمات من بعضها البعض، وهي أمر ضروري لتحقيق النمو الاقتصادي القابل للاستمرار ورفع مستويات المعيشة و جميع البلدان الأعضاء في الصندوق ممثلة في مجلسه التنفيذي، الذي يناقش آثار السياسات الاقتصادية لكل بلد على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي ويوافق على القروض التي يقدمها الصندوق لمساعدة البلدان الأعضاء على معالجة المشكلات المؤقتة التي تواجهها في ميزان المدفوعات، وكذلك جهود بناء القدرات.

الرقابة :حفاظا على الاستقرار ومنعا لوقوع أزمات في النظام النقدي الدولي، يتابع الصندوق سياسات البلدان الأعضاء والتطورات الاقتصادية والمالية على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية من خلال نظام رسمي يعرف باسم الرقابة .ويقدم الصندوق المشورة لبلدانه الأعضاء ويشجع اعتماد سياسات تهدف إلى تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتحد من التعرض للأزمات الاقتصادية والمالية وترفع مستويات المعيشة، كذلك يجري الصندوق تقييمات منتظمة للتطورات العالمية المحتملة من خلال تقرير آفاق الاقتصاد العالمي ولتطورات الأسواق المالية من خلال تقرير الاستقرار المالي العالمي ولتطورات الموارد العامة من خلال تقرير الراصد المالي وللمراكز الخارجية للاقتصاديات الكبرى من خلال تقرير القطاع الخارجي[$]، بالإضافة إلى نشر سلسلة من التقارير عن آفاق الاقتصاد الإقليمي.

المساعدة المالية :أحد مسؤوليات الصندوق الرئيسية تقديم القروض لبلدانه الأعضاء التي تمر بمشكلات فعلية أو محتملة في ميزان المدفوعات وتصمم السلطات في كل بلد برامج وطنية للتصحيح الاقتصادي بالتعاون الوثيق

مع الصندوق وبدعم تمويلي منه، على أن يرتهن استمرار هذا الدعم بمدى فعالية تنفيذ التعديلات المقررة.

1: الموقع الرسمي لصندوق النقد الدولي، https://www.imf.org/en/Publications

2: $: يحلل تقرير القطاع الخارجي التطورات الخارجية العالمية ويقدم تقييمات متسقة متعددة الأطراف للوضع الخارجي لأكبر الاقتصاديات في العالم ، والتي تمثل أكثر من 90 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

وفي تحرك لمواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية، بادر الصندوق في أفريل 2009 بتعزيز طاقته الإقراضية والموافقة على عملية إصلاح شامل لآليات الدعم المالي، أعقبها المزيد من الإصلاحات في السنوات اللاحقة. وقد عززت هذه التغييرات أدوات الصندوق المستخدمة في منع وقوع الأزمات، مما دعم قدرته على تخفيف العدوى أثناء الأزمات النظامية وسمح له بتصميم أدوات أفضل لتلبية احتياجات كل بلد عضو.

وفي عام 2009، حدثت زيادة كبيرة في موارد الإقراض المتاحة للبلدان منخفضة الدخل بينما ضوعفت حدود الاستفادة المتوسطة بموجب تسهيلات الإقراض الميسرة. ومرة أخرى في 2016 تمت مراجعة ورفع حدود الاستفادة من الموارد بموجب تسهيلات الإقراض التي يتيحها الصندوق بشروط غير ميسرة، وذلك عندما استوفيت شروط الفعالية المدرجة في المراجعة الرابعة عشرة وبالإضافة إلى ذلك، تقرر مد تطبيق أسعار الفائدة الصفرية على

القروض الميسرة حتى نهاية 2018 مع إبقاء سعر الفائدة على التمويل الطارئ#ثابتا بشكل دائم عند مستوى الصفر. وأخيرا، تم حتى تدبير أكثر من 11 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 16 مليار دولار أمريكي) من خلال عملية تحديد موارد الإقراض في 2014 لدعم القروض التي يقدمها الصندوق بشروط ميسرة .

و يتكفل الصندوق ببعض المسئوليات، نجملها في النقاط التالية: [1]

تنمية القدرات :يقدم الصندوق المساعدة الفنية والتدريب لمعاونة البلدان الأعضاء في بناء مؤسسات اقتصادية أفضل وتعزيز القدرات البشرية ويتضمن هذا، على سبيل المثال، تصميم وتنفيذ سياسات ضريبية وإدارية أكثر فعالية، وإدارة الإنفاق، وسياسات النقد والصرف، والرقابة والتنظيم في النظامين المصرفي والمالي، والأطر التشريعية، والإحصاءات الاقتصادية.

---

1 : https://www.imf.org/en/Publications,2019 التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي

يوفر مرفق الائتمان السريع (RCF) مساعدة مالية سريعة بشروط ميسرة مع شروط محدودة للبلدان منخفضة الدخل (LICs) التي تواجه حاجة ملحة لميزان المدفوعات .تم إنشاء صندوق التعاون الإقليمي في إطار الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر (PRGT)لجزء من إصلاح أوسع لجعل الدعم المالي للصندوق أكثر مرونة ومصمم ًا بشكل أفضل للاحتياجات المتنوعة للبلدان منخفضة الدخل ، بما في ذلك في أوقات الأزمات .يركز إطار التعاون الإقليمي على الحد من الفقر وأهداف النمو في البلاد.

حقوق السحب الخاصة :يصدر الصندوق أصلا احتياطيا دوليا يعرف باسم حقوق السحب الخاصة [&]، أو اختصارا **SDR** ، ويمكن استخدامه كعنصر مكمل للاحتياطيات الرسمية الخاصة بالبلدان الأعضاء. و قد بلغ مجموع المخصصات العالمية في فترة معينة نحو 204 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 296 مليار دولار أمريكي). ويجوز للبلدان الأعضاء مبادلة حقوق السحب الخاصة فيما بينها بعملات أخرى، إذا أرادت ذلك.

الموارد :حصص عضوية البلدان الأعضاء هي المصدر الرئيسي الذي يستمد منه الصندوق موارده المالية. وتمثل حصة البلد العضو في الأساس انعكاسا للحجم الاقتصادي النسبي للبلد العضو ومركزه في الاقتصاد العالمي

ويجُري الصندوق مراجعة عامة دورية للحصص، كانت آخرها المراجعة الرابعة عشرة في 2010 التي قررت زيادات في الحصص دخلت حيز التنفيذ في 2016، وبمقتضى المراجعة تضاعفت موارد الصندوق المستمدة من الحصص إلى 477 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 692 مليار دولار أمريكي). وبالإضافة إلى ذلك، تتيح الترتيبات الائتمانية *بين الصندوق ومجموعة من الأعضاء والمؤسسات موارد تكميلية تصل إلى حوالي 182مليار وحدة حقوق سحب خاصة (264 مليار دولار أمريكي) وتمثل أهم مصدر تمويلي مساند لحصص العضوية.

وكخط دفاع ثالث، تعهدت البلدان الأعضاء بتقديم موارد من خلال اتفاقيات اقتراض ثنائية بمجموع 316 مليار وحدة حقوق سحب خاصة تقريبا (460 مليار دولار أمريكي).

3-الأدوار الرئيسية لصندوق النقد الدولي و أهدافه

يركز صندوق النقد الدولي على ثلاثة أدوار رئيسية: [1]

- تقديم المشورة للبلدان الأعضاء بشأن اعتماد السياسات اللازمة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، وتعجيل وتيرة النمو الاقتصادي، وتخفيف حدة الفقر.

&:حق السحب الخاص هو أصل احتياطي دولي استحدثه الصندوق في عام 1969 ليصبح مكملا للأصول الرسمية الخاصة بالبلدان الأعضاء. وقد تم حتى الآن توزيع 204,2 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (ما يعادل 291 مليار دولار أمريكي) على البلدان الأعضاء، منها 182,6 مليار وحدة تم توزيعها في 2009 عقب الأزمة المالية العالمية. وتتحدد قيمة حق السحب الخاص وفقا لسلة من خمس عملات – الدولار الأمريكي واليورو واليوان الصيني والين الياباني والجنيه الإسترليني.

*: عبارة عن ترتيبات ائتمانية بين صندوق النقد الدولي ومجموعة من الأعضاء والمؤسسات لتوفير موارد تكميلية تصل إلى 181 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 250 مليار دولار أمريكي) إلى صندوق النقد الدولي لمنع أو التعامل مع ضعف النظام النقدي الدولي أو للتعامل معه حالة استثنائية تهدد استقرار ذلك النظام.

1: التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2019، مرجع سابق.

- إتاحة التمويل للبلدان الأعضاء لمساعدتها في معالجة المشكلات المتعلقة بميزان المدفوعات، بما في ذلك حالات عجز النقد الأجنبي الناتجة عن تجاوز المدفوعات الخارجية الإيرادات من النقد الأجنبي.
- تقديم المساعدة الفنية والتدريب للبلدان الأعضاء بناء على طلبها، لمساعدتها في بناء وتعزيز الخبرات والمؤسسات اللازمة لتنفيذ السياسات الاقتصادية السليمة. كما يهتم الصندوق بما يلي: [1]

- صندوق النقد الدولي هو المؤسسة المركزية في النظام النقدي الدولي – أي نظام المدفوعات الدولية وأسعار صرف العملات الذي يسمح بإجراء المعاملات التجارية بين البلدان المختلفة.

- ويستهدف الصندوق منع وقوع الأزمات في النظام عن طريق تشجيع البلدان المختلفة على اعتماد سياسات اقتصادية سليمة، كما أنه –كما يتضح من اسمه – صندوق يمكن أن يستفيد من موارده الأعضاء الذين يحتاجون إلى التمويل المؤقت لمعالجة ما يتعرضون له من مشكلات في ميزان المدفوعات. تتضمن الأهداف القانونية لصندوق النقد الدولي تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية، وتحقيق استقرار أسعار الصرف، وتجنب التخفيض التنافسي لقيم العملات، وإجراء تصحيح منظم لاختلال موازين المدفوعات التي تتعرض لها البلدان.

- كما يهتم صندوق النقد الدولي في إشرافه على السياسات الاقتصادية للبلدان الأعضاء بأداء الاقتصاد ككل ، وهو ما يشار إليه في الغالب بأداء الاقتصاد الكلي. ويشمل هذا الأداء الإنفاق الكلي (وعناصره الأساسية، مثل الإنفاق الاستهلاكي واستثمارات الأعمال) والناتج وتوظيف العمالة والتضخم، وكذلك ميزان المدفوعات في البلد المعني – أي ميزان معاملاته مع بقية العالم.

- ويركز الصندوق أساساً على السياسات الاقتصادية الكلية للبلدان – أي السياسات المتعلقة بميزان الحكومة، وإدارة النقد والائتمان وسعر الصرف – وسياسات القطاع المالي بما في ذلك تنظيم البنوك والمؤسسات المالية لأخرى والرقابة عليها، وإضافة إلى ذلك يوجه صندوق النقد الدولي اهتماماً كافياً للسياسات الهيكلية التي تؤثر على أداء الاقتصاد الكلي – بما في ذلك سياسات سوق العمل التي تؤثر على سلوك التوظيف والأجور، ويقدم الصندوق المشورة لكل بلد عضو حول كيفية تحسين سياسته في هذه المجالات، بما يتيح مزيداً من الفاعلية في السعي لبلوغ أهداف مثل ارتفاع معدل توظيف العمالة، وانخفاض التضخم، وتحقيق النمو الاقتصادي القابل للاستمرار – أي النمو الذي يمكن أن يستمر بغير أن يؤدي إلى مصاعب كالتضخم ومشكلات ميزان المدفوعات.

بالإضافة، يهدف صندوق النقد الدولي إلى ما يلي:

-تشجيع التعاون الدولي في الميدان النقدي بواسطة هيئة دائمة تهيئ سبل التشاور والتآزر فيما يتعلق بالمشكلات النقدية الدولية.

-تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية، وبالتالي الإسهام في تحقيق مستويات مرتفعة من العمالة والدخل الحقيقي والمحافظة عليها، وفي تنمية الموارد الإنتاجية لجميع البلدان الأعضاء، على أن يكون ذلك من الأهداف الأساسية لسياستها الاقتصادية.

-العمل على تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف والمحافظة على ترتيبات صرف منتظمة بين البلدان الأعضاء، وتجنب التخفيض التنافسي في قيم العملات.

-المساعدة على إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف فيما يتعلق بالمعاملات الجارية بين البلدان الأعضاء، وعلى إلغاء القيود المفروضة على عمليات الصرف والمعرقلة نمو التجارة العالمية.

-تدعيم الثقة لدى البلدان الأعضاء، متيحا لها استخدام موارده العامة مؤقتا بضمانات كافية، كي تتمكن من تصحيح الاختلال في موازين مدفوعاتها دون اللجوء إلى إجراءات مضرة بالرخاء الوطني أو الدولي.

-العمل على تقصير مدة الاختلال في ميزان مدفوعات البلد العضو والتخفيف من حدته.

- تشجيع استقرار أسعار الصرف و المحافظة على ترتيبات صرف منظمة بين الدول الأعضاء، و تجنب التخفيف التنافسي في قيم العملات و بالتالي الاحتفاظ بقاعدة الذهب التي كانت سائدة قبل ذلك، إذ يلتزم كل عضو بتحديد قيمة عملته على أساس الذهب أو على أساس الدولار الأمريكي و عياره المطبق في 1944/07/01 هو واحد أوقية ذهب تساوي 35 دولار أمريكي.

-المساعدة على إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف فيما يتعلق بالمعاملات الجارية بين الدول الأعضاء مع إلغاء القيود المفروضة على عمليات الصرف المعرقلة لنمو التجارة العالمية.

-توفير الثقة لدى البلدان الأعضاء عن طريق وضع الموارد العامة للصندوق تحت تصرفهم بشكل مؤقت ضمن إطار شروط حمائية محددة لتصحيح موازين مدفوعاتهم في حالات وجود عجز مؤقت دون اللجوء إلى إجراءات مضرة بالرخاء و النمو الاقتصاد الوطني و الدولي.

و من الوظائف الأساسية لصندوق النقد الدولي، نذكر: [1]

- **استقرار أسعار الصرف:** إن الوظيفة الأساسية التي أنشئ من أجلها صندوق النقد الدولي هي العمل والمحافظة على الاستقرار النسبي لأسعار الصرف لعملات الدول الأعضاء و العمل على ثباتها مع مراقبة تطورها كما أنه يمكن تعديل أسعار الصرف الثابتة في حدود 10% في حالة وجود اختلالات في ميزان المدفوعات و يتم ذلك بالاتفاق مع إدارة الصندوق بقيمة معادلة من الذهب أو بالدولار الأمريكي، أما إذا كان التعديل بنسبة تتراوح بين 10% - 20% من القيمة المبدئية للعملة، فالصندوق غالبا يوافق، كما يملك الصندوق آليات تمكنه من تحقيق استقرار في أسعار الصرف منها العقوبات التي تفرض على الدول التي لا تحترم قرار الصندوق في هذا الميدان بدأ من حرمانه من الاستفادة من موارده و انتهاء بإلغاء عضويته في الصندوق، و لقد حقق الصندوق نجاحا كبيرا في وظيفة استقرار أسعار الصرف من خلال مراقبته الدائمة لها و فرضها على الدول الأعضاء خاصة رسم سياسات الإصلاح الاقتصادي.

- **السحب الاحتياطي:** تدعو اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي بالإشراف على النظام النقدي الدولي بما في ذلك ممارسة الرقابة و الإشراف على السحب الاحتياطي من موارده و ذلك عندما تلجأ إليه الدولة العضو لتصحيح الاختلال المؤقت في موازين مدفوعاتها. على أن تكون قيمة السحب في حدود 25% من حصتها في السنة و يعرف هذا الحد بالشرعية الذهبية، و على كل حال لا تتعدى سحوبات الدولة العضو من العملات الأجنبية عن 200 % من حصتها تحت أي ظرف من الظروف، و في حالة نفاذ قيمة السحوبات الاحتياطية فإنها تبدأ عمليا السحوبات التسليفية التي تتكون من أربع أجزاء، نسبة كل منها 25% من الحصة، حيث أن النسبة الأولى تتحصل عليها الدولة العضو بطريقة آلية دون تقديم برنامج اقتصادي خاص، و بالتالي لا تتطلب الموافقة المسبقة من قبل الصندوق. أما بالنسبة للأجزاء الثلاثة التالية من السحوبات التسليفية فإنها تتطلب الموافقة المسبقة من قبل الصندوق، و تزداد شروط الاستفادة من الجزء الآخر و عليه يقدم الصندوق وصفة اقتصادية تتضمن إجراءات اقتصادية و مالية و نقدية تعرف باسم البرنامج و يتم إعداد هذا البرنامج على أساس شروط ضمان التزام الدولة العضو باستخدام القرض لمعالجة عجز قصير الأجل في ميزان مدفوعاتها مع تحسين أحوالها الاقتصادية لضمان تسديد قروضها في موعد استحقاقها.

- **أشكال التسهيلات و أشكال التفاوض:** إن تطور أنشطة صندوق النقد الدولي في الإشراف على سياسات الصرف في البلدان الأعضاء و إرساء أوضاع مالية و اقتصادية أساسية منظمة و تحقيق الميزة التنافسية لأسعار

1: المادة الرابعة من القسم الثالث، الرقابة على أنظمة الصرف، إنشاء صندوق النقد الدولي www.imf.org/external/pubs/ft/aa/index/pdf. ص12

الصرف ينبغي أن يتم في إطار تحليل شامل للحالة الاقتصادية العامة و إستراتيجية السياسات الاقتصادية في البلد المعني، و يمارس الصندوق دوره الإشرافي بطرق ثلاث:

أ- من خلال مشاورات بين الصندوق و البلد العضو طبقا للمادة الرابعة[1] من ميثاق الصندوق و تتم الاتفاقية و تسمى بالرقابة القطرية.

ب- من خلال تقارير آفاق الاقتصاد العالمي المعد من قبل خبراء الصندوق و ذلك باستعراض الاتجاهات و التطورات الاقتصادية العالمية و تكون عادة مرتين في السنة كما يمكن أن تكون هذه الرقابة من خلال مختلف المناقشات السنوية حول التطورات و الآفاق المستقبلية و قضايا السياسات في أسواق رأس المال الدولية وتسمى بالرقابة الدولية.

جـ- من خلال الاتفاقيات الإقليمية و بموجبها يدرس صندوق النقد الدولي السياسات المتبعة طبقا لاتفاقيات إقليمية و يشمل كذلك مناقشات المجلس التنفيذي لأهم التكتلات الإقليمية كالاتحاد الأوروبي و الاتحاد الاقتصادي و النقدي لغرب إفريقيا و الجماعة الاقتصادية و النقدية لوسط إفريقيا...، و من خلال طرق الرقابة و عند وجود خلل في ميزان المدفوعات و خاصة إذا كان هيكليا فالصندوق يقوم بتقديم تسهيلات تمويلية إنمائية خاصة في شكل معونات مالية استثنائية، و قد تنوعت من المدى القصير إلى المدى الطويل و يعتمد الصندوق على موارده من الحصص التي يساهم بها الأعضاء في تمويل الصندوق و قد أخذت هذه التسهيلات التمويلية المتاحة عدة أشكال تمثل فيما يلي:

- **تسهيل التمويل التعويضي:** كثيرا ما تتعرض الدول و خاصة أحادية التصدير و لاسيما إذا كانت صادراتها من المواد الأولية كالدول النامية إلى هبوط حاد و مفاجئ من حجم صادراتها على إثر نقص الطلب العالمي أو انخفاض أسعارها في الأسواق الدولية، وهو أمر يعرض الدول إلى عجز شديد في ميزانها التجاري و عليه استحدث صندوق النقد الدولي تسهيلات التمويل التعويضي و كان ذلك لأول مرة سنة 1963 بهدف توفر موارد مالية إضافية للدول التي تعاني من خلل في ميزانها التجاري، دون اللجوء إلى إتباع إجراءات حمائية يمكن أن تؤثر على حجم تجارتها الخارجية وانخفاض معدلات التنمية، و بالتالي تؤثر على التجارة الدولية و الاقتصاد العالمي. إن الاستفادة من هذه التسهيلات التعويضية قد تصل إلى 100% من حجم حصة البلد العضو في الصندوق على أن لا يتجاوز السحب خلال سنة واحدة نسبة 25 % من الحصة، كما يشترط الصندوق أن تستخدم هذه القروض فقط في إيجاد حلول مناسبة للعجز الطارئ في ميزان المدفوعات خلال فترة زمنية قصيرة

1: المادة الرابعة من القسم الثالث، الرقابة على أنظمة الصرف، إنشاء صندوق النقد الدولي www.imf.org/external/pubs/ft/aa/index/pdf. ص 13

نسبيا، و وفقا لهذا الأسلوب تستطيع الدولة العضو أن تستفيد من هذا التسهيل التمويلي التعويضي على الرغم من عدم الاستفادة من حقوق السحب سواء كانت السحوبات الاحتياطية و التسليفية لأنهما مستقلين عن التسهيلات التعويضية.

- تسهيل التمويل التعويضي الطارئ: استحدث الصندوق هذا النوع من التسهيل في سنة 1988 بحيث وحد بين تسهيل التمويل التعويضي المنشأ في سنة 1963 بغرض التصدي لمشكلة تقلبات أسعار الصادرات و بين التمويل التعويضي الذي يقدم مساعدات بسبب زيادة تكاليف واردات الحبوب و التي ترجع أسبابها خارج إيرادات البلد العضو، حيث التسهيل يشمل كذلك نقص حصيلة الواردات فأصبحت لا تقتصر على الواردات من الحبوب فقط و امتدت إلى الخدمات المختلفة كالسياحة و التأمين .....إلخ ، كما أدخل هذا التسهيل في حالة آلية الطوارئ الخارجية و كذلك في حالة تعويض الأعضاء عن زيادة تكاليف استيراد مادة النفط .

- تسهيل تمويل المخزون السلعي الاحتياطي: يقدم صندوق النقد الدولي مساعدات لأغراض وقائية ضد حدوث أي خلل في عوائد صادرات السلع الأولية و ذلك من خلال المخزونات الدولية لتثبيت أسعار هذه السلع من أجل تخفيف أثر تقلبات أسعار صادراتها بالنسبة للدول الأعضاء و قد استحدث هذا النوع سنة 1969 بشرط الاشتراك في وكالات التمويل الاحتياطي.

- التسهيل الموسع (الممتد): أنشأ الصندوق هذا النوع من التسهيل لغرض مواجهة مشكلات ميزان المدفوعات الناتجة عن الإختلالات الهيكلية في الإنتاج و التجارة من وجود تشوهات في الأسعار و التكلفة على نطاق واسع و تحتاج هذه الاختلالات إلى برنامج كامل يمتد لمدة ثلاث إلى أربع سنوات، و تهدف هذه التسهيلات إلى تقديم مبالغ أكبر من المتاحة في الشرائح الأخرى كما تقدم موارد الصندوق في شكل تسهيلات مدعومة بمعايير الأداء و تكون بأقساط محددة أما السداد فيتم خلال فترة تتراوح بين أربع سنوات و نصف إلى 10 سنوات، بدأ العمل به منذ سنة 1974 كما تمنح التسهيلات الموسعة بحد أقصى 140% من الحصة شريطة أن لا يتجاوز حجمها من حجم السحوبات النظامية (الاحتياطية و التسليفية) نسبة 265% من الحصة[1] و مما تقدم يتضح أن التسهيلات الموسعة تعتبر خط دفاع ثاني تستفيد منه الدول بعد الاستفادة من السحوبات النظامية قبل اللجوء إلى الصندوق للاستفادة من تسهيلاته الموسعة.

- تسهيل التمويل التكميلي: و يسمى كذلك بتسهيل الإتاحة الموسعة وهي عبارة عن تسهيلات تمويلية يقدمها

1: خالد سعد زغلول حلمي، مثلث قيادة الاقتصاد العالمي، دراسة قانونية و اقتصادية، جامعة الكويت، الكويت 2002، ص 56

الصندوق كتحويلات إضافية لمساعدة الأعضاء الذين يواجهون اختلالات مدفوعات كبيرة بالنسبة لحجم حصصهم و هذا التسهيل يتم إدخاله ضمن تسهيل الاستعداد الائتماني و التسهيل الموسع (الممتد)

و ذلك عن طريق تحديد فترة كل منهما لمدة أطول من المدة المسموح بها في الظروف العادية و لابد من توفير الشروط التالية:

1. أن يقدم البلد العضو طلبا للصندوق يطلب فيه هذا النوع من التسهيل.
2. وجود صعوبة استثنائية في ميزان المدفوعات نتيجة لفقدان ثقة السوق بشكل مفاجئ و لفترة أطول نسبيا لسياسة التصحيح.
3. أن يكون العضو قد حصل على شريحة الائتمان العليا(تسهيل الاستعداد الائتماني) و تسهيل الصندوق الممتد و إن موارد هذا التسهيل تأتي من القروض وأن سعر الفائدة يتضمن رسما إضافيا يضاف إلى سعر الفائدة العادي على قروض الصندوق.

و في هذه الحالة يقدم الصندوق قروضا قد تصل كحد أقصى إلى 140% من الحصة خلال سنتين و يمكن للصندوق أن يمده إلى ثلاث سنوات، على أن تلتزم الدولة العضو المستفيدة برد القرض على أقساط تبدأ بعد ثلاث سنوات و نصف من الحصول عليها و تنتهي بانتهاء السنة السابقة و تفرض رسوم إضافية قدره 0.2% للسنوات الثلاث الأولى تضاف إليها نسبة 0.125% لكل سنة عن السنوات الأخرى يضاف إلى معدل سعر الفائدة على القرض.

- **مساعدات الطوارئ:** استحدثت مساعدات الطوارئ في سنة 1962 المساعدة للبلدان في مواجهة مشكلات ميزان المدفوعات الناشئة عن الكوارث الطبيعية المفاجئة و غير المتوقعة مثل الزلازل و الأعاصير و موجات الجفاف أو هجمات الحشرات الضارة بالمحاصيل، و يقدم الصندوق في هذا المجال المساعدات في شكل مشتريات الشرائح الائتمانية و قد جرى منذ سنة 1982 داخل الصندوق على أن تقتصر مساعدات الطوارئ المرتبطة بكوارث طبيعية على ما يعادل شريحة انتمائية واحدة ويمكن أن تزيد عن ذلك في ظروف استثنائية و قد تم التوسع في هذا النوع من المساعدة في سنة 1995 لتغطية مواقف معينة تكون البلدان الأعضاء قد خرجت فيها من صراعات مسلحة أفضت إلى ضعف مفاجئ في قدرتها المؤسساتية.

- **تسهيل التصحيح الهيكلي :** أنشأ هذا التسهيل في مارس سنة 1986 استجابة لحاجة الدول النامية التي تواجه أزمات اقتصادية خانقة بسبب نقص المداخيل و منها مشاكل حادة في ميزان المدفوعات و تقديم القروض بشروط مسيرة جدا لدعم برنامج التصحيح الهيكلي ذات الأجل المتوسط على مستوى الاقتصاد الكلي و يقوم كل من البلد العضو وصندوق النقد الدولي و البنك العالمي بإعداد برنامج إصلاح اقتصادي هدفه العمل على

إزالة الإختلالات الهيكلية بتوجيه البرنامج نحو مواطن الجمود في الاقتصاد الوطني من انخفاض مستوى النمو، و هبوط مستويات الدخل الفردي و كثرة أعباء الديون الخارجية لسنوات طويلة .

و الملاحظ أن حق البلد العضو للحصول على هذا التسهيل يتم وفق معيار الدخل الفردي و بالتالي نجد أن أغلب البلدان الأعضاء لهم الحق في الاستفادة من هذا النوع من التسهيل ، كما يصل سعر فائدته إلى 0،5 % و يستحق السداد في عشرة أقساط نصف سنوية متساوية تبدأ بعد خمس سنوات و نصف من تاريخ الصرف و تنتهي بعد عشر سنوات من ذلك التاريخ.

- تسهيل التعديل الهيكلي المعزز : استحدث هذا النوع سنة 1987 حيث لاحظ الصندوق أن الموارد المتاحة بمقتضى تسهيل التصحيح الهيكلي غير كاف لدعم برنامج التصحيح الهيكلي خاصة في البلدان النامية والفقيرة و يبلغ السحب في هذا التسهيل ثلاث أمثال السحب المسموح به من تسهيل التصحيح الهيكلي و لكن تختلف معه في شروط الاستفادة و المراقبة و التمويل و يتفق معه من خاصية سعر الفائدة المنخفضة أو من ناحية مدة السداد للقرض إلا أنه تصاغ في كل سنة ورقة إطار للسياسات الواجب إتباعها وفق برنامج مفصل .

- تسهيل التحول في الأنظمة الاقتصادية : استحدث هذا النوع سنة 1993 و هو تسهيل مؤقت خاص بتحولات في الأنظمة الاقتصادية و ذلك لمساعدة دول الاتحاد السوفيتي سابقا و بلدان أوربا الشرقية و هو عبارة عن قروض لهذه البلدان التي لها اختلافات حادة في ترتيبات التجارة و المدفوعات التقليدية نتيجة الانتقال من التجارة بأسعار إدارية إلى التجارة التي تعتمد على أسعار السوق بشرط أن هذه البلدان لا تستطيع برامجها التصحيحية لاقتصادياتها في ظل التسهيلات الأخرى للصندوق مع الأخذ بعين الاعتبار النية الحسنة للتعاون الكامل مع الصندوق من أجل إيجاد الحلول المناسبة لمشكلة موازين مدفوعاتها و يتم سداد هذه القروض بعد فترة تتراوح ما بين أربع سنوات و نصف إلى 10 سنوات و انتهى العمل به في سنة 1995 .

- تسهيل النمو و الحد من الفقر: هذا النوع من التسهيل أحل محل التسهيل التمويلي المعزز للتصحيح الهيكلي في نوفمبر سنة 1999 الذي يولي اهتماما للحد من الفقر و موجه إلى البلدان الأكثر فقرا التي تواجه مشاكل في ميزان المدفوعات حيث ساعد صندوق النقد الدولي البلدان منخفضة الدخل لسنوات عديدة في تنفيذ سياسات اقتصادية من أجل تعزيز النمو ورفع المستوى المعيشي لشعوبها سواء بالدعم المالي أو بالمشورة و المساعدة الفنية سواء من خلال تسهيل التصحيح الهيكلي أو التسهيل التمويلي المعزز للتصحيح الهيكلي حيث بين سنتي (1986-1999م) استفادت 56 بلدا بمجموع سكانها 2,3 بليون نسمة و لقد عززت هذه التسهيلات جهود التنمية في البلدان منخفضة الدخل.

ولكن بالمقابل لم تحقق المكاسب اللازمة للتخفيف من آثار هذه السياسات وخاصة الفقر بحيث ازدادت رقعته مما أدى بخبراء صندوق النقد الدولي و البنك العالمي في عام 1999م الاعتماد على منهج جديد للحد من الفقر و ذلك من خلال سياسة منح القروض و التخفيف من أعباء الديون بحيث يجعل البلد العضو لنفسه مجموعة من الإستراتيجيات للحد من الفقر و على أساس هذه الإستراتيجية يتم منح القروض لكن ضمن البرنامج الاقتصادي الذي يدعمه الصندوق والبنك العالميين، و من شأن هذه الإستراتيجية هو إعطاء الأولوية لاحتياجات الفقراء و ذلك من خلال السياسة العامة للبلد العضو و بوضع رؤية واضحة المعالم و خطة لتحقيق الأهداف و المبادئ التالية:

1- من الضروري وجود منهج شامل إزاء التنمية و رؤية واسعة الأوضاع.
2- تحقيق النمو الاقتصادي بمشاركة الطبقات الفقيرة.
3- جعل الدوائر الإنمائية أكثر فعالية في التعاون للحد من الفقر .
4- الأخذ بعين الاعتبار مشكلة الفقر كأحد معوقات التنمية الاقتصادية .

5-التركيز على النتائج المحققة من هذا المنهج و يكون ذلك في الآجال المستقبلية.

كما يعمل الصندوق على تخفيف الفقر، والإسهام في تخفيف الديون وإلغائها، وخاصة في الدول الواقعة تحت وطأة الديون الثقيلة، حيث استفادت اعتبارا من جوان 2001 نحو ثلاث وعشرين دولة من هذه المساهمة في تخفيف الديون، وكان منها تسع عشرة في إفريقيا.

و في هذا، الشكل التالي يوضح مساعدات مالية قدمت من طرف الصندوق إلى بعض المناطق كما يلي:

الشكل رقم 1: المساعدات المقدمة من طرف صندوق النقد الدولي مقسمة حسب المنطقة

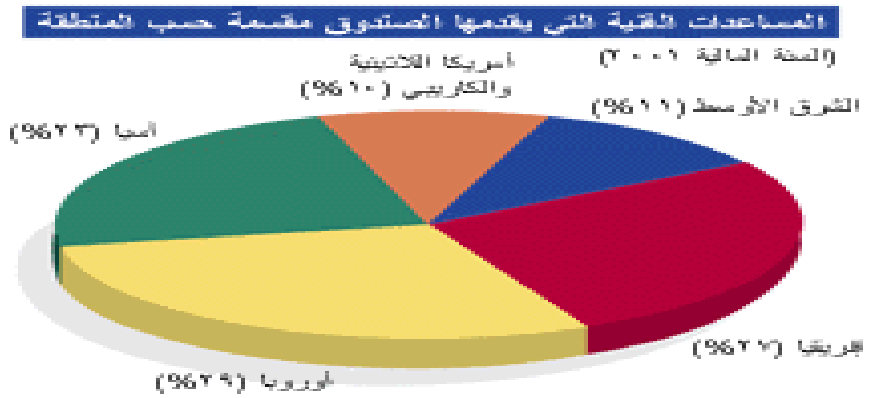

المصدر: الموقع الرسمي لوزارة الإعلام اللبنانية. http//:www.ministry.info.gov

ثانيا: الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي

الشكل التالي، يظهر أهم مكونات الصندوق، أين توزع المسئوليات و الأدوار حسب التسلسل الهرمي:

الشكل رقم 2 : الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي

المصدر: الموقع الرسمي للصندوق

أما الدول الأعضاء ذات الأكبر حصصا في الصندوق فهي على الترتيب: الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، ألمانيا، فرنسا، المملكة المتحدة، إيطاليا، السعودية، كندا، الصين، روسيا. [1]

1: الموقع الرسمي لصندوق النقد الدولي

و الشكل الموالي يظهر حصص هذه البلدان، كما يلي:

الشكل رقم 3: البلدان الأعضاء ذات الأكبر حصصا في الصندوق

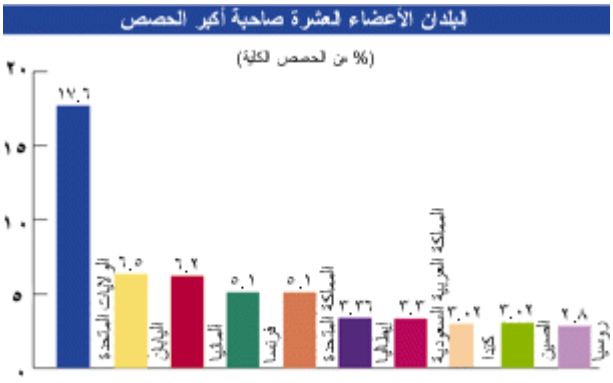

المصدر: **http//:www.ministry.info.gov**

ثالثا:صانعوا القرار في الصندوق [1]

صندوق النقد الدولي مسئول أمام بلدانه الأعضاء، وهي مسؤولية تمثل عنصراً لازماً لتحقيق فعاليته. ويتولى القيام بأعمال الصندوق اليومية مجلس تنفيذي يمثل البلدان الأعضاء البالغ عددهم 189 بلداً، وهيئة موظفين دوليين يقودهم المدير العام وثلاث نواب للمدير العام، علماً بأن كل عضو في فريق الإدارة يتم اختياره من منطقة مختلفة من العالم. وتأتي الصلاحيات المفوضة للمجلس التنفيذي في تسيير أعمال الصندوق من مجلس المحافظين، صاحب السلطة الإشرافية العليا .

مجلس المحافظين: مجلس المحافظين هو أعلى جهاز لصنع القرار في صندوق النقد الدولي، ويتألف من محافظ ومحافظ مناوب يعينهما كل بلد عضوويكون المحافظ في العادة وزيرا للمالية أو محافظا للبنك المر كزي في البلد العضو. وقد فوض مجلس المحافظين معظم صلاحياته إلى المجلس التنفيذي، مع الاحتفاظ بحقوق منها حق الموافقة على زيادات الحصص، و توزيع مخصصات حقوق السحب الخاصة، وانضمام بلدان أعضاء جدد إلى الصندوق، وانسحاب أعضاء منه على أساس إلزامي، وما يدخل من تعديلات على اتفاقية تأسيس الصندوق و نظامه الأساسي.ويتولى المجلس انتخاب أعضاء المجلس التنفيذي كما يحُ تكم إليه لإبداء الرأي الأخير في القضايا المتعلقة بتفسير اتفاقية تأسيس الصندوق. ويجوز أن يتم التصويت في مجلس المحافظين إما بعقد اجتماع لهذا الغرض أو عن

1: الموقع الرسمي لصندوق النقد الدولي،https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/Sheets

بُعْد (باستخدام خدمات توصيل الرسائل، البريد الإلكتروني، الفاكس، أو نظام التصويت الإلكتروني الآمن لدى الصندوق) أخذ القرارات بأغلبية الأصوات المُدلى بها، ما لم تنص اتفاقية تأسيس الصندوق على خلاف ذلك.

وعادة ما يجتمع مجلسا محافظي الصندوق والبنك الدولي مرة واحدة سنويا، أثناء الاجتماعات السنوية المشتركة بين البنك والصندوق لمناقشة عمل المؤسستين. وتُعقد الاجتماعات السنوية في سبتمبر أو أكتوبر، وقد جرت العادة على أن يكون مقرها العاصمة واشنطن لعامين متتالين ثم بلد عضو بديل في العام الثالث.

اللجان الوزارية: يتلقى مجلس المحافظين المشورة من لجنتين وزاريتين، هما اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية ولجنة التنمية. وتضم اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية 24 عضوا من بين مجموعة المحافظين الممثلين للبلدان الأعضاء البالغ عددها 190 بلدا، وتُمثَّل فيه كل البلدان الأعضاء. وتتطابق هذه اللجنة في هيكلها مع المجلس التنفيذي بدوائره الانتخابية الأربع والعشرين. وتجتمع اللجنة مرتين سنويا، أثناء اجتماعات الربيع والاجتماعات السنوية المشتركة بين البنك والصندوق لمناقشة مسائل إدارة النظام النقدي والمالي الدولي، أو اقتراحات المجلس التنفيذي بتعديل اتفاقية تأسيس الصندوق، أو أي مسائل أخرى ذات اهتمام مشترك تؤثر على الاقتصاد العالمي. وتصدر اللجنة عقب كل اجتماع بيانا يلخص آراءها، يسترشد به الصندوق في برنامج عمله. وتعمل اللجنة على أساس توافق الآراء ولا تجري عمليات تصويت رسمية.

أما لجنة التنمية فهي لجنة مشتركة مهمتها تقديم المشورة لمجلسي المحافظين في البنك والصندوق حول القضايا المتعلقة بالتنمية الاقتصادية في بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية. وتتألف اللجنة من 25 عضوا (عادة ما يكونون وزراء للمالية أو التنمية) وتُمثَّل فيها كافة البلدان الأعضاء في المؤسستين، وتعمل في الأساس كمنتدى لبناء توافق الآراء بين حكومات الأعضاء في أهم القضايا الإنمائية.

المجلس التنفيذي: يضم المجلس التنفيذي 24 عضوا ويضطلع بمهمة تسيير أعمال الصندوق اليومية ويمارس الصلاحيات المخولة له من مجلس المحافظين، بالإضافة إلى الصلاحيات التي تخولها له اتفاقية تأسيس الصندوق. ومع سريان التعديل المعني بإصلاح المجلس التنفيذي في 26 يناير 2016، سيتم اختيار كل المديرين التنفيذيين البالغ عددهم 24 مديرا عن طريق الانتخاب اعتبارا من جولة الانتخاب الاعتيادية في أكتوبر 2016، وسيبدءون في ممارسة مهامهم الرسمية في الأول من نوفمبر 2016. وكان النظام السابق يمنح الحق للبلدان الخمسة صاحبة أكبر الحصص بأن تعين مديرا تنفيذيا، بينما تقوم بقية البلدان الأعضاء بانتخاب 19 مديرا آخرين.

ويناقش المجلس كل جوانب عمل الصندوق، من التقارير السنوية التي يصدرها خبراء الصندوق بشأن سلامة اقتصاديات البلدان الأعضاء إلى قضايا السياسات ذات الصلة بالاقتصاد العالمي. وعادة ما يتخذ المجلس قراراته على أساس توافق الآراء، لكنه يعتمد في بعض الأحيان على أخذ الأصوات بشكل رسمي. وأصوات كل

عضو تساوي مجموع أصواته الأساسية (وهي موزعة بالتساوي بين جميع البلدان الأعضاء) وأصواته القائمة على حصص العضوية. وبالتالي، تتحدد القوة التصويتية للبلد العضو على أساس حصته. وعقب معظم الاجتماعات الرسمية، يلخص المجلس آراءه في وثيقة تُعرف بأنها "تلخيصا"، ويجوز أيضا عقد اجتماعات غير رسمية لمناقشة قضايا السياسات المعقدة في المرحلة التمهيدية.

إدارة الصندوق العليا: مدير عام الصندوق هو رئيس مجلسه التنفيذي كما أنه رئيس هيئة موظفيه. ويتولى المجلس التنفيذي تعيين المدير العام لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد ويساعده في أداء وظائفه عدد من النواب. ويجوز للمحافظين والمديرين التنفيذيين ترشيح مواطنين من أي بلد عضو في الصندوق لشغل هذا المنصب، ورغم أن المجلس التنفيذي يحق له اختيار مدير عام بأغلبية الأصوات المُدلى بها، فقد درج المجلس على اختيار المعينين في هذا المنصب بتوافق الآراء، وبالنسبة لعملية الاختيار لعام 2011، اعتمد المجلس التنفيذي إجراء يسمح باختيار المدير العام القادم على أساس من العلنية والجدارة والشفافية، وقد اعتمد المجلس نفس الإجراءات في إدارة عملية الاختيار لعام 2016.

إصلاح الحوكمة: يتعين أن يواكب إطار حوكمة الصندوق التطور السريع الذي يشهده الاقتصاد العالمي لضمان بقائه مؤسسة فعالة وممثلة للبلدان الأعضاء. ولضمان تحقيق هذا الهدف، وافق مجلس محافظي الصندوق في ديسمبر 2010 على مجموعة من الإصلاحات بعيدة الأثر في نظام الحصص و الحوكمة، وتمثل هذه الإصلاحات، التي دخلت حيز التنفيذ في 26 يناير 2016، تعديلا كبيرا في ترتيب الحصص، يعبر بصورة أفضل عن واقع الاقتصاد العالمي، ويعزز شرعية الصندوق وفعاليته، وتتضمن عناصر الإصلاح ما يلي:

زيادة في الحصص وتحويل نسبة منها: أدت المراجعة العامة الرابعة عشرة للحصص إلى مضاعفة حصص العضوية بشكل غير مسبوق وتحقيق تعديل كبير في الحصص والقوة التصويتية لصالح البلدان الصاعدة والنامية (حيث يحوَّل أكثر من 6% من الحصص إلى بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية الديناميكية والبلدان ذات التمثيل الناقص).

حماية القوة التصويتية لأفقر البلدان: يتم الحفاظ على الحصص والقوة التصويتية لأفقر البلدان الأعضاء.

صيغة الحصص والمراجعة القادمة: مراجعة شاملة لصيغة الحصص الحالية وتبكير استكمال المراجعة العامة للحصص إلى موعد لاحق.

تشكيل جديد ومجلس تنفيذي أكثر تمثيلا للأعضاء: كذلك تضمنت الإصلاحات تعديلا في اتفاقية تأسيس الصندوق يسهل التحول إلى مجلس تنفيذي أكثر تمثيلا للبلدان الأعضاء يختار كل أعضائه بالانتخاب. وعقب

عملية انتخاب المديرين التنفيذيين في 2016، سيصبح كل المديرين التنفيذيين البالغ عددهم 24 مديرا مختارين بالانتخاب ويبدءون ممارسة مهامهم الرسمية اعتبارا من الأول من نوفمبر 2016. وسيظل المجلس التنفيذي بحجمه الذي يضم 24 عضوا، مع مراجعة تشكيله كل 8 سنوات، ويلتزم الأعضاء الأوروبيون بتخفيض عدد ممثلي البلدان الأوروبية المتقدمة في المجلس بواقع مقعدين لصالح بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية، وقد حققوا تقدما كبيرا في هذا المسار، ويؤدي تنفيذ إصلاحات الحوكمة إلى تعزيز فعالية الصندوق وجعله أكثر تمثيلا لأعضائه.

الحوكمة الرشيدة يبذل الصندوق جهودا فعالة لتشجيع الحوكمة الرشيدة داخله، وقد اعتمد عددا من القواعد المؤسسية للنزاهة، بما في ذلك مدونة قواعد سلوك موظفي الصندوق - تدعمها اشتراطات لتقديم إقرارات الذمة المالية والإفصاح عن الوضع المالي، وعقوبات تأديبية للمخالفين - ومدونة مماثلة هي مدونة قواعد السلوك لأعضاء المجلس التنفيذي و خط ساخن للإبلاغ عن التجاوزات يوفر الحماية للمبلغين ويتولى مكتب الانضباط الخلقي تقديم المشورة للصندوق وخبرائه حول قضايا الانضباط الخلقي والتحقيق في ادعاءات انتهاك القواعد والتنظيمات الداخلية، ويشرف على البرنامج المخصص للتدريب على القواعد الأخلاقية وقواعد النزاهة لكل العاملين بالصندوق، وقد وضعت أيضا ترتيبات للمساءلة تكفل التنفيذ الفعال لأولويات الصندوق الإستراتيجية.

ويتضمن الرسم التوضيحي التالي، صورة مبسطة لهيكل نظام الحوكمة في الصندوق:

الشكل رقم 4: نظام الحوكمة في الصندوق

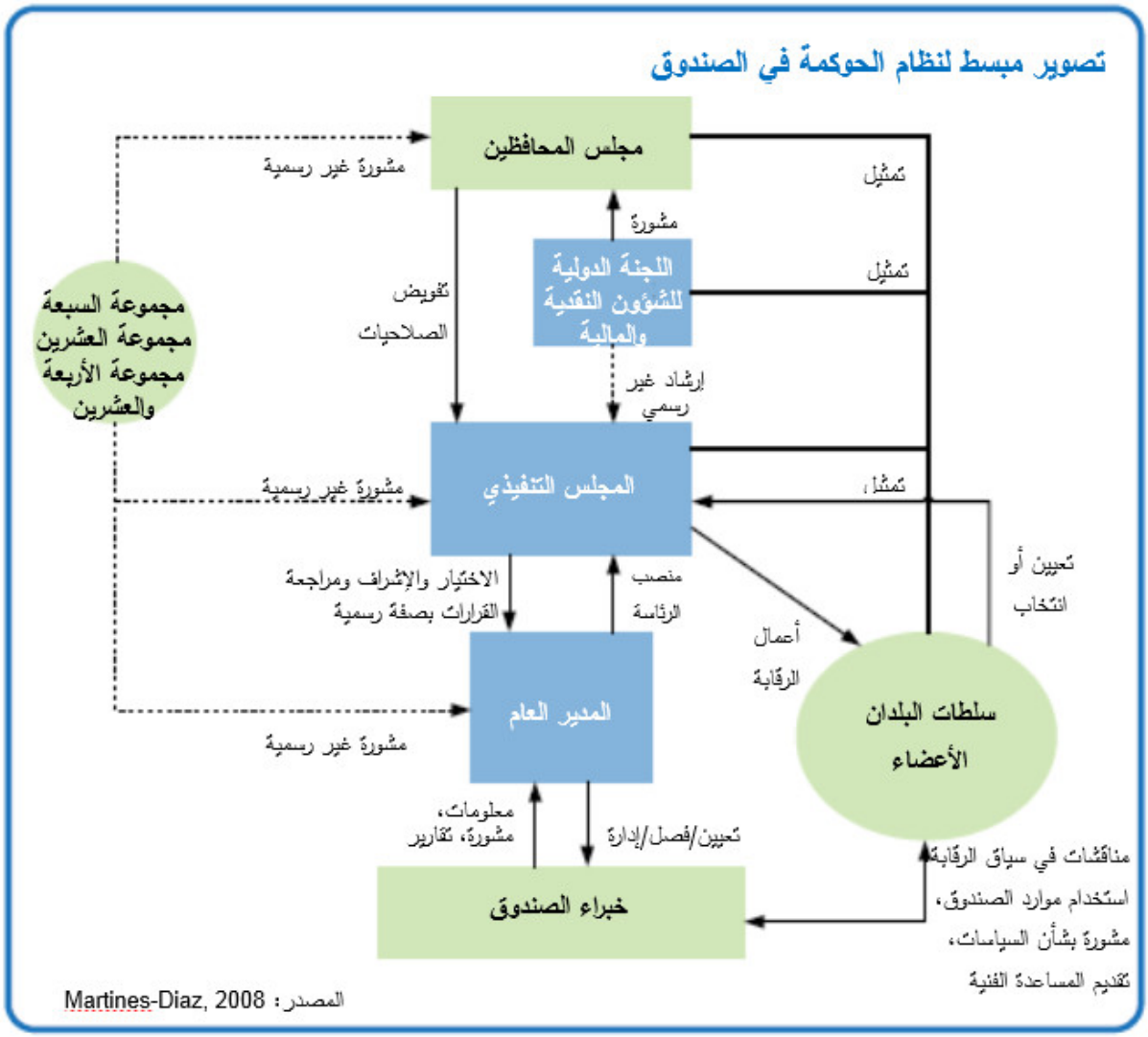

المصدر: صندوق النقد الدولي،الصندوق و الحوكمة السليمة ، صحيفة وقائع، تاريخ الإطلاع **2020/12/31**، عن الموقع الإلكتروني

http://www.imf.org/external/arabic/np/exr/facts/gova.htm

رابعا: علاقة صندوق النقد الدولي بالدول النامية

"التصحيح الاقتصادي"،" برامج صندوق النقد الدولي" ،" شروط الصندوق .."عبارات لا تخلو منها سياسة أي دولة نامية، وسواء اتبعت الدول هذه السياسات أم لا، فلا بد وأن الصندوق قد حددها ومارس ضغوطا ما لتنفيذها. اعتبر التصحيح جملة من السياسات الاقتصادية و المالية التي تستهدف معالجة الاختلال في توازن الاقتصاد الكلي داخليا أو خارجيا، والوصول إلى معدلات نمو عالية، مع تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

يمكن أن تتم عملية التصحيح الاقتصادي بمساعدة صندوق النقد الدولي أو بدونها ولكن في الغالب الدول النامية التي تتمتع بعضوية الصندوق تجبر على إنجاز التصحيح عبر تطبيق سياسات الصندوق لحاجتها الملحة للحصول على التمويل الذي وفره صندوق النقد، سواء من مصادره الخاصة، أو من مصادر أخرى، مثل البنك الدولي والمؤسسات التابعة له والمنظمات الأخرى.

و تلجأ الدول إلى طلب مساعدة صندوق النقد الدولي عندما تواجه مشكلة في ميزان المدفوعات، وتكون هذه المساعدة في شكل قروض و توصيات مالية ضمن برنامج تحدد فترته الزمنية ، و يطلق على ما أشتمله البرنامج من سياسات مالية واقتصادية "برنامج التصحيح الاقتصادي " وتصاغ مطالب الصندوق في البرنامج المشار إليه على أن تضمن معايير لتقييم الأداء يتوقف عليها حصول الدولة على الاعتماد المالي المرصود لتنفيذ البرنامج و يوفد الصندوق بعثة فنية كل ستة أشهر للقيام بعملية التقييم، ومعرفة مدى التزام الدولة ببنود البرنامج المتفق عليها، والشروط الواردة فيها بموجب وثيقة تعرف ب"خطاب النوايا."

و يطلق على مجموعة السياسات الاقتصادية والإجراءات المالية والنقدية المصاحبة لعملية التصحيح عدة تسميات بحسب الهدف المراد تحقيقه أو النتيجة المتوقع الحصول عليها جراء تطبيق برنامج التصحيح ، وكذلك مقدار وحجم عناصر السياسة المالية والإجراءات المصاحبة للخطوات التنفيذية ، فتسمى ب"البرمجة المالية" **(Financial Programming)** عندما يكون الإصلاح المالي هو العنصر الرئيسي في علاج اختلال ميزان المدفوعات وإعادة التوازن الداخلي والخارجي كما تسمى ب" برامج الاستقرار **Program)** **("Stabilization**، حيث يكون الهدف هو تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي في الأجل القصير من خلال استخدام السياسة المالية لتلعب دورا جوهريا في الإصلاح الاقتصادي، وتسمى أيضا ب "برنامج التكييف" **(Program Ajustement)** على أساس أن العناية بتصحيح ميزان المدفوعات تتم من خلال تصحيح اختلال مكونات الميزان، وكذلك الاهتمام بالتطور الكلي وتعديل الطلب الكلي بالنسبة للعرض الكلي وذلك للتخصص الأمثل لعناصر الإنتاج، كما تسمى حزمة السياسات المالية والاقتصادية والإجراءات المستخدمة ضمن عملية التصحيح ب " سياسات التحرير الاقتصادي" **(Policies Liberalization)**.

والخلاصة أنه مهما تعددت المسميات وتنوعت إجراءات تصميم السياسات، فإن عملية التصحيح المسندة من الصندوق تتضمن نوعا من السياسات الاقتصادية تهتم بجانب الطلب بهدف تقليل التضخم والعجز الخارجي، بينما تستهدف سياسات الإصلاح الهيكلي معالجة جانب العرض وكفاءة استخدام الموارد، والتركيز على قطاعات معينة، مثل التجارة والمالية والصناعة.

و يمكن إرجاع الأساس النظري للتصحيح الاقتصادي الذي تبناه صندوق النقد الدولي إلى ثلاثة فروض أساسية: [1]

-أن سبب الاختلال الخارجي في الاقتصاد هو وجود فائض في الطلب الكلي على العرض الكلي ،حيث تكون كمية النقود في الاقتصاد أكبر من كمية السلع والخدمات الحقيقية معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات تتطلب التخفيض في الطلب، وإعادة تخصيص الموارد الإنتاجية.

-حتى يزيد العرض الكلي ، ويؤدي ذلك إلى توازن عرض النقد الأجنبي والطلب عليه عن طريق إجراء تصحيح في سعر الصرف.

- للوصول إلى تحقيق التوازن الخارجي عند مستوى التشغيل الكامل يتم تغيير نظام الأسعار وإعادة تخصيص الموارد، وبالتالي زيادة في معدلات النمو في الأجل الطويل.

1-مفهوم الإصلاح الاقتصادي

اكتسب مفهوم الإصلاح الاقتصادي الاهتمام الأكبر في مطلع ثمانينات القرن الماضي ولدى خبراء صندوق النقد الدولي، على إثر أزمة المديونية الدولية المكسيكية في الثمانينات التي تعد نقطة البداية في مسار الإصلاح الاقتصادي للدول النامية.

هناك العديد من التعاريف للإصلاح الاقتصادي نذكر منها: [2]

يعرفه صندوق النقد الدولي بأنه " الجهود المدروسة التي تبذلها الدولة لمعالجة وضع ميزان المدفوعات فيها على الوجه الذي يتماشى مع تعزيز فرص النمو وزيادة الكفاءة في استخدام الموارد."

يعني الإصلاح الاقتصادي من وجهة نظر الأمم المتحدة " تحسين أسلوب تعبئة الموارد بغية تلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية الاقتصادية الاجتماعية، وتتراوح معالمه بين الفلسفة و الأهداف العامة للسياسات الإنمائية وبين المؤسسات الاقتصادية والمبادئ التوجيهية التقنية للسلوك الاقتصادي"

و قد حدد البنك الدولي في تقرير له سنة 1999 مفهوم وحدود عملية الإصلاح الاقتصادي، على أنها " تحتوي على المتغيرات الاقتصادية الكلية والجزئية، وتشمل عملية الإصلاح على القطاع العام وكل المؤسسات التي تقدم منافع عامة ومملوكة للدولة، ويتضمن مختلف الإجراءات المتعلقة بتحرير الأسعار في قطاع معين ولسلعة معينة، وبيع وحدات القطاع العام إلى القطاع الخاص"

و يشمل الإصلاح الاقتصادي كافة التشريعات والسياسات والإجراءات التي تسهم في تحرير الاقتصاد الوطني، والتسيير الكفء له وفقا لآليات السوق، بما يمكنه من الانتعاش والازدهار، وبما يسهل تكامله مع الاقتصاديات الإقليمية، واندماجه في الاقتصاد العالمي. [3]

1: محمد شريف منير، صندوق النقد الولي و الدول النامية الوصفة العلاجية برامج إجبارية ، عن الموقع الإلكترونيhttps://www.researchgate.net/publication ،

2:بوخرص عبد الحفيظ و زواق الحواس، دراسة تحليلية لتجربة الإصلاح الاقتصادي في تركيا، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، العدد 2018/5، ص 66.

3: الإصلاح الاقتصادي، عن الموقع الإلكتروني www.bibalex.org/arf/document/fix.com.htm

ويقصد بالإصلاح الاقتصادي في المفهوم التقليدي " مجمل الإجراءات الهادفة إلى تغيير الوضع الاقتصادي من حال غير مرغوب فيه إلى حال أفضل يتميز بالأداء الجيد والفعالية في التسيير وطرقه لإنتاج الخيرات المادية ، والخدمات بغرض تحسين مستوى معيشة السكان " [1]

و يعرف كذلك بأنه، عملية منظمة للتغيير في الاقتصاد بهدف خفض و إزالة الإختلالات المحلية أو الخارجية من خلال مجموعة متنوعة من التغيرات في السياسة العامة كأساس لتحقيق نمو قابل للاستمرار. [2]

وتعرف الإصلاحات الاقتصادية التي يدعمها ويتبناها الصندوق والبنك العالميين على أنها، مجموعة الإجراءات المستعملة من طرف الدولة بغية إنقاص أو إلغاء الاختلال الاقتصادي ، المالية الداخلية والخارجية وإنشاء العناصر المشكلة لاقتصاد السوق. [3]

و يقصد بالإصلاحات ، مجموعة من السياسات والإجراءات الهادفة إلى رفع الطاقة الإنتاجية ودرجة مرونة الاقتصاد ويشار إلى هذه السياسات أيضا، بالسياسات الاقتصادية الجزئية لأن هدفها الأساسي هو تحسين كفاءة تخصيص الموارد بتقليص مختلف التشوهات التي تعيق عمل الأسواق.

وبالإضافة إلى الأثر الجزئي والقطاعي لتلك الإصلاحات، فإنها تؤثر أيضا على بعض المتغيرات الكلية مثل، أسعار الفائدة، الأسعار، عجز الموازنة، ولذلك فإن وضع قيود على أسعار الفائدة مثلا، يولد أسعارا حقيقية سالبة تؤثر على العائد على الاستثمار والادخار وبالتالي، على نمو الاقتصاد. [4]

تسهم سياسات الإصلاح في زيادة مرونة الاقتصاد، وفي مقدرته على امتصاص الصدمات الخارجية والداخلية، وتقلل من أثرها على التضخم واختلال ميزان المدفوعات. فعدم المرونة على المستوى الجزئي يحدد من أداء الاقتصاد الكلي. ومن هنا تأتي أهمية سياسات الإصلاح في دعم قدرة الاقتصاد على النمو المتوازن.

2- برامج صندوق النقد الدولي و تحديات الدول النامية

تمثل التطورات التي يشهدها النظام الاقتصادي العالمي المعاصر تحديا حقيقيا تواجهه غالبية الدول النامية. فقد أصبح لزاما على هذه الدول أن تهيئ كافة شروط الكفاءة الإنتاجية والتنافسية، إلى جانب تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية مهمة، كل ذلك في سبيل التكيف مع تلك التطورات الاقتصادية .إن الأمر الذي لا يمكن تجاهله، هو أن غالبية الدول النامية تعاني من ظروف اقتصادية غير مواتية تتمثل في ارتفاع معدلات التضخم، أو العجز الكبير في الموازنات العامة وفي موازين المدفوعات ...الخ، مما يجعل عملية التكيف مع الواقع الاقتصادي العالمي الجديد أمرا في غاية الصعوبة، ويحتاج إلى إحداث جملة من التعديلات والتصحيحات المهمة في

1: راتول محمد، التعديل الهيكلي و مدى معالجته للاختلال الخارجي- التجربة الجزائرية-، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 1999-2000، ص 8.

2: أحمد النجار، الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية حالة مصر- المغرب- اليمن، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، سوريا، ص 9.

3 : المرجع السابق، ص 16.

4 : بلقاسم العباس، التصحيح الهيكلي، دورية جسر التنمية، العدد 31، جويلية 2004، السنة الثالثة، ص 4.

اقتصاديات هذه الدول و بذلك، أصبحت الحاجة ملحة إلى إجراء تصحيح للاختلال، ومعالجة الأزمات الاقتصادية التي تعاني منها الدول النامية.

ولتحقيق هذا الغرض، بدأت هذه الدول تلجأ إلى المؤسسات المالية الدولية، خاصة صندوق النقد الدولي (International Monetary Fund - IMF) والبنك الدولي(World Bank - WB)، للحصول على القروض والتسهيلات، لمواجهة الاختلال الداخلي والخارجي، لكن الحصول على هذه القروض لن يكون بدون مقابل، والمقابل هنا هو اشتراط هذه المؤسسات الدولية على الدول النامية اتخاذ تدابير تؤدي إلى إحداث تحول عام فيها نحو توجهات السوق وتحرير التجارة، كل ذلك في سبيل الحصول على تلك القروض والتسهيلات.

و نظرا لأن صندوق النقد الدوليعدّ المؤسسة المركزية في النظام النقدي الدولي، أي نظام المدفوعات الدولية وأسعار صرف العملات الذي يسمح بإجراء المعاملات التجارية بين البلدان المختلفة، فإن كثيرا من الدول النامية تتأثر بكل ما يتصل ببرامجه وتوجهاته.

3-أهداف و غايات برامج صندوق النقد الدولي [1]

بحدوث أزمة المديونية عام 1982 ، أصبح كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يشترطان شروطا معينة على الدول النامية حتى تستطيع الحصول على المساعدات والقروض، أو إعادة جدولة ديونها، و لن يتسنى لها ذلك إلا بإتباع سياسة معينه للإصلاح الاقتصادي تفرضها كل من المؤسستين.

وتتضمن السياسة المالية وفق الإصلاح الاقتصادي التقليل من الإنفاق الحكومي وترشيده، وذلك عن طريق إزالة الدعم عن السلع والخدمات الأساسية، وتثبيت بند الأجور في الموازنة العامة، وإلغاء التحويلات لمنشآت القطاع العام، وتقليص دور الدولة في الاقتصاد؛ من خلال تحويل ملكية المشروعات العامة إلى القطاع الخاص، وعدم الدخول في أي مشروعات إنتاجية جديدة، وإن أغلب السياسات النقدية في أكثر البلدان النامية مازالت تعتمد على أسعار صرف عملاتها لاستيراد السلع أو تباطؤ إنتاج السلع المعدة للتصدير بسبب ارتفاع تكاليفها، إضافة إلى تفضيل العملات الأجنبية على العملة المحلية، وبالتالي تسرب العملة إلى الخارج.

وإذا كان الصندوق يستهدف، كمُفترَض، منع وقوع الأزمات في النظام الدولي عن طريق تشجيع البلدان المختلفة على اعتماد سياسات اقتصادية سليمة، وهو صندوق يمكن أن يستفيد من موارده الأعضاء الذين يحتاجون إلى التمويل المؤقت لمعالجة ما يتعرضون له من مشكلات في ميزان المدفوعات، إن هذه العناصر وحدها كفيلة بتبيان أهمية دوره .ولو أضفنا إلى ذلك أهدافه المعلنة، لبرزت تلك الأهمية أكثر، إذ تتضمن الأهداف القانونية لصندوق النقد الدولي تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية، وتحقيق استقرار

1: طارق سامي حنا خوري، دور صندوق النقد الدولي في التأثير على القرارات السياسية و الاقتصادية للدولة حالة الأردن(1989-2017)، رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الأوسط، 2017-2018، ص ص 67-68.

أسعار الصرف، وتجنب التخفيض التنافسي لقيم العملات، و إجراء تصحيح منظم لاختلال موازين المدفوعات التي تتعرض لها البلدان، والتفتَرَض بالصندوق لتحقيقها أن يقوم بمراقبة التطورات والسياسات الاقتصادية والمالية في البلدان الأعضاء، وعلى المستوى العالمي، وتقديم المشورة بشأن السياسات لأعضائهاستناداً إلى الخبرة التي اكتسبها مند تأسيسه يُضاف إلى ذلك أهداف إقراض البلدان الأعضاء التيمّ بمشكلات في موازين مدفوعاتها، ليس فقط لإمدادها بالتمويل المؤقت،وإنما أيضاً لدعم سياسات التصحيح والإصلاح الرامية حلّ مشكلاتها الأساسية، و تقديم المساعدة الفنية والتدريب في مجالات خبرة الصندوق إلى حكومات البلدان الأعضاء وبنوكها المركزية، إضافة إلى تشجيع التعاون الدولي في الميدان النقدي، بواسطة هيئة دائمة تهيئ سبل التشاور والتآزر فيما يتعلق بالمشكلات النقدية الدولية، وتيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية، وبالتالي الإسهام في تحقيق مستويات مرتفعة من العمالة والدخل الحقيقي والمحافظة عليها، وفي تنمية الموارد الإنتاجية لجميع البلدان الأعضاء، على أن يكون ذلك من الأهداف الأساسية لسياستها الاقتصادية.

ويُضاف إلى ذلك أهداف العمل على تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف، والمحافظة على ترتيبات صرف منتظمة بين البلدان الأعضاء، وتجنب التخفيض التنافسي في قيم العملات، والمساعدة على إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف فيما يتعلق بالمعاملات الجارية بين البلدان الأعضاء، وعلى إلغاء القيود المفروضة على عمليات الصرف، والمعرقلة لنمو التجارة العالمية، وتدعيم الثقة لدى البلدان الأعضاء،متيحاً لها استخدام موارده العامة مؤقتا، بضمانات كافية، كي تتمكن من تصحيح الاختلال في موازين مدفوعاتها، دون اللجوء إلى إجراءات مضرة بالرخاء الوطني أو الدولي .كمايفترَض بالصندوق، وفقا لأهدافه، بمشكلات في موازين مدفوعاتها، ليس فقط لإمدادها بالتمويل المؤقت، وإنمأيضاً لدعم سياسات التصحيح الرامية إلىحلّ مشكلاتها الأساسية، وكذلك تقديم المساعدة الفنية والتدريب في مجالات خبرة الصندوق إلى حكومات البلدان الأعضاء، وبنوكها المركزية ويوجه صندوق النقد الدوليإهتماماً كافياً للسياسات الهيكلية التي تؤثر على أداء الاقتصاد الكلي بما في ذلك سياسات سوق العمل التي تؤثر على سلوك التوظيف والأجور، كما يقوم بتقديم المشورة لكل بلد عضو حول كيفية تحسين سياسته في هذه المجالات، بما يتيحمزيداً من الفاعلية في السعي لبلوغ أهداف وطنية مقصودة مثل ارتفاع معدل توظيف العمالة، وانخفاض التضخم، وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام دون أن يؤدي إلى مصاعب، كالتضخم ومشاكل ميزان المدفوعات .وتلجأ الدول إلى طلب مساعدة صندوق النقد الدولي عندما تواجه مشكلة في عدم توازن الميزان، وتكون هذه المساعدة في شكل قروض وتوصيات مالية ضمن برنامج يتم تحديد فترته الزمنية، ويطلق على ما يشتمله البرنامج من سياسات مالية واقتصادية "برنامج التصحيح الاقتصادي"، ويعتبر التصحيحمُ لمة من السياسات الاقتصادية والمالية التي تستهدف معالجة الاختلال في توازن الاقتصادالكلي داخلياً وخارجياً، والوصول إلى معدلات نمو عالية، مع تحقيق الاستقرار الاقتصادي، كما يشمل التصحيح الذي يقود إلى الاستقرار والإصلاح الهيكلي على السواء، لإحداث التحول بالحجم المطلوب، وذلك يتطلب إحداث تغييرات في المؤسسات حتى تصبح في موضع المساءلة أمام الجميع، ولن تتحقق النتائج ما لم يكن هناك التزام طويل الأجل

من جانب الحكومات وشركائها، للمساعدة في تحقيق أهدافها وتطلعاتها.
ولكن، لعل من الإنصاف القول، إن غالبية الدول النامية التي تتمتع بعضوية الصندوق تجبر على إنجاز التصحيح عبر تطبيق سياسات الصندوق، وذلك لحاجتها الملحة للحصول على التمويل الذي يوفره صندوق النقد، سواء من مصادره الخاصة، أو من مصادر أخرى، مثل البنك الدولي والمؤسسات التابعة له، والمنظمات الأخرى.
وبالفعل، بدأت تتدفق القروض التي تحمل في طياتها الشروط المصممة سلفا لواقع هذه الاقتصاديات.
و لكن، هل هذه البرامج هي بمثابة العلاج الشافي لمشكلات الاقتصاديات النامية، أم أنها مجرد قوانين، الهدف منها تحقيق مصالح اقتصادية فقط؟
سنستعرض فيما يلي أهم البرامج التي أملاها صندوق النقد الدولي على الجزائر :

خامسا: علاقة الجزائر بصندوق النقد الدولي

نظرا للظروف الصعبة التي عرفتها الجزائر نهاية الثمانينات على مختلف الأصعدة، وجدت نفسها أمام خيار المؤسسات النقدية والمالية الدولية، لتعيد بذلك النظر في سياساتها الاقتصادية وتشريعاتها التنظيمية فقد عانى الاقتصاد الجزائري من تدنى معدل النمو الاقتصادي و ارتفاع عجز الميزانية العامة و ارتفاع معدلات التضخم

و البطالة و تدهور الخدمات العامة للدولة، و تفاقم عجز المدفوعات و ارتفاع حجم المديونية الخارجية. بدأت الجزائر في انتهاج سياسة إصلاحية بداية من سنة 1988بعد استفحال الأزمة الاقتصادية لعام 1986 التي أثرت بشكل مباشرة حيث تدهورت الوضعية الاقتصادية متمثلة في "انخفاض إجمالي الناتج المحلي الحقيقي خارج المحروقات بنسبة 1.5% في المتوسط 1986-1991 و تأثرت الوضعية المالية للمؤسسات العمومية نتيجة القوانين المفروضة على الأسعار وتسريح العمال مما أدى إلى توجه المهارات و الكفاءات إلى القطاعات الأخرى و خاصة القطاع الخاص[1]، وبالتالي جاءت فترة التحولات التي زادت من الأزمة و أصبحت الطاقة المالية للجزائر

مرهقة من جراء تدفق الأموال لتظهر المؤسسات و بقية المتطلبات خاصة مع التغيير الذي طرأ على السياسة الاقتصادية الجزائرية عقب دستور 1989 الذي فتح الباب واسعا أمام المبادرات الخاصة ما جعل الدخول إلى

مرحلة اقتصاد السوق تم في ظروف مغايرة لما قبل الإصلاحات حيث أنه صدرت مجموعة من قوانين و المراسيم التي تصب في اتجاه تعميق الإصلاح.

1: كربالي بغداد، الإبداع في المنتج على مستوى المؤسسات الجزائرية، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة وهران، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير و العلوم التجارية 2004/2003، ص 191.

1: برامج الاستقرار الاقتصادي

إن تعثر الجزائر في تسديد ديونها و أعبائها، جعلها تتجه نحو نادي باريس لإعادة جدولة ديونها و محاولة استرداد الثقة الائتمانية لها ، حيث اشترط الدائنون ضرورة التوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي كشرط مسبق لأي تفاوض، و نشطت المفاوضات بين الحكومة الجزائرية من جهة و صندوق النقد والبنك الدوليين من جهة أخرى و تم التوقيع على عدة برامج تخص الإصلاح الاقتصادي بهدف القضاء على الاختلالات الاقتصادية الداخلية و الخارجية و إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية لرفع كفاءة الاقتصاد الجزائري و تحريره بالاعتماد على آليات السوق و الحد من دور الدولة في الحياة الاقتصادية، أما أهم البرامج فتتمثل في:

برنامج التثبيت الاقتصادي الأول1989/05/31 إلى 1990/05/30:

إن العلاقة المباشرة للجزائر بصندوق النقد الدولي ترجع إلى بداية الثمانينيات من القرن الماضي مما أدى إلى وجود مجموعة من الاتفاقات بين الجزائر و الصندوق، بعضها نفذ جزئيا و البعض الآخر لم يجد مجالا للتطبيق لأسباب عديدة حتى إبرام هذا الاتفاق و هو البرنامج الذي نال حظه من التطبيق، في ضوء الأزمة الاقتصادية الحادة التي واجهت الجزائر في نهاية الثمانينات و مع توقف منح القروض و المساعدات الاقتصادية الجديدة للجزائر، و إصرار الجهات المانحة لهذه القروض على التوصل إلى اتفاق مع الهيئات المالية الدولية. أدى بالجزائر إلى اللجوء إلى هيئة صندوق النقد الدولي حاملة رسالة النية و الرضوخ للمبادئ العامة للصندوق نتيجة زيادة المديونية الخارجية مع أن أهداف و محتوى الاتفاق يرمى إلي تطبيق شرطية الصندوق من صرامة في تطبيق السياسة النقدية وتخفيض سعر الصرف و قيمة الدينار و الفتح التدريجي للأسواق المالية الدولية و علية تم صدور قانون النقد و القرض[1] الذي يهدف إلى الحد من زيادة القروض إلى المؤسسات العمومية و مراقبة المنظومة البنكية و إن إجراءات هذا الاتفاق تمثلت فيما يلي :

أ-تطبيق الأسعار الحقيقية على السلع و الخدمات و ذلك برفع الدعم التدريجي على المواد المدعمة ومن خلال قانون المالية لسنة 1990 تراجعت الجزائر عن دعم القروض الموجهة للمؤسسات العمومية وإدخال بعض التعديلات على القانون التجاري و خاصة فيما يخص السجل التجاري، استحداث الإطار القانوني للمؤسسات المتوسطة والصغيرة، إصدار بعض الأحكام الجبائية، اعتماد الوكلاء لدى مصالح الجمارك و منح رخص الاستيراد للمتعاملين الخواص و هذا من شانه انه يمهد للتحرير التدريجي للتجارة الخارجية.

1: القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 يتعلق بالنقد و القرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16 الصادر في 18 أفريل 1990

ب- إجراء تغيرات هيكلية في مجال السياسة النقدية وذلك بصدور قانون النقد والقرض الذي يرمى إلى التخلص من مهمة التمويل المباشر للمؤسسات العمومية وفتح الفضاء الجزائري إلى اعتماد المؤسسات المالية الأجنبية كما أن هذا القانون يهدف إلى الحد من توسع القرض الداخلي و العمل على جلب الموارد الادخارية وعدم اللجوء إلى إصدار النقد. وذلك للتخفيف من معدل التضخم حيث تم تحرير أسعار الفائدة الدائنة و المدينة بنسبة 20% و رفع سعر إعادة الخصم مع إنشاء سوق مشتركة بين البنوك. و أهم مبادئ هذا القانون:

- منح البنك المركزي الاستقلالية التامة.
- إعطاء أكثر حركية للبنوك التجارية في المخاطرة ومنح القروض للأشخاص و المؤسسات.
- تناقص التزامات الخزينة العمومية في تمويل المؤسسات العمومية.
- محاربة التضخم ومختلف أشكال التسربات.
- وضع نظام مصرفي فعال من أجل تعبئة و توجيه الموارد.
- وضع هيئة جديدة على رأس المنظومة المصرفية تسمى مجلس النقد و القرض[1].

ج- السماح بإنشاء بنوك تجارية أجنبية منافسة تنشط وفق قوانين جزائرية

إن مدة الاتفاق المقدرة بسنة لم تكن كافية من اجل استقرار الاقتصاد الجزائري[2] بحيث انه خلال هذه المدة سجلت ارتفاع الإيرادات الجبائية بالنسبة لإجمالي الناتج الداخلي من 27.6% سنة 1989 إلي 28.4% سنة 1990 و تقليص الطلب الإجمالي بعد فرض بعض القيود على الواردات، تراجع حجم الاستثمارات العمومية نتيجة تخلى الدولة على تمويل المؤسسات الاقتصادية العمومية، استهلاك احتياطات الصرف التي انتقلت من 8.6 مليار دولار إلى 0.73 مليار دولار نتيجة تخفيض خدمة الدين مع زيادة المديونية الخارجية بحيث انتقلت من 26.859 مليار دولار سنة 1989 إلى 28.379 مليار دولار سنة 1990 ،كما انتقل معامل السيولة النقدية من 83.68% في سنة 1988 إلى 52% سنة 1991.

برنامج التثبيت الاقتصادي الثاني من 1991/06/03 إلى 1992/03/30

إن لجوء الجزائر إلي صندوق النقد الدولي مرة أخرى من اجل حصولها على الأموال الكافية لمواصلة سلسلة الإصلاحات الاقتصادية من اجل إيجاد التوازنات على المستوى الكلي و عليه اتفقت الجزائر مع صندوق النقد الدولي على بعض الإجراءات يمكن تلخيصها فيما يلي :

1: بلمقدم مصطفى و أبوشعور راضية، تقييم أداء المنظومة المصرفية الجزائرية، مطبوعة ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية، واقع و تحديات، 14-15 ديسمبر 2004 جامعة حسيبة بن بوعلي شلف الجزائر

2: المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي لجنة التقييم، تقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الأول لسنة 1998ن نوفمبر 1998 ، الدورة الثانية عشر ، ص9

- إصلاح المنظومة المالية بما فيها إصلاح النظام الضريبي و الجمركي و الاستقلالية المالية للبنك المركزي .
- تخفيض قيمة سعر الصرف و إعادة الاعتبار للدينار الجزائري .
- تحرير التجارة الخارجية و كذلك الداخلية و العمل على رفع صادرات النفط .
- تشجيع أنواع الادخار و تخفيض من الاستهلاك .
- تحرير أسعار السلع و الخدمات و الحد من تدخل الدولة و ضبط عملية دعم السلع الواسعة الاستهلاك بتقليل الإعانات.

إن مجموعة القوانين التي تم إصدارها في هذه الفترة توحي بأن الجزائر عازمة على تطبيق الإصلاحات المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي و كانت الإنجازات المحققة كالتالي:

- تحرير أكثر من 75% من الأسعار الخاصة بكل فروع النشاط الاقتصادي وامتد ذلك إلى غاية جويلية 1992 وخاصة المواد الغذائية إلى جانب المواد الوسيطة والكمالية.[1]

- إصدار بعض التشريعات التي تحدد شروط التدخل في نطاق التجارة الخارجية و الداخلية من استيراد و تصدير و فتح الحسابات بالعملة الصعبة و تنظيم تجارة الجملة.[2]
- إصدار مراسيم تخص النظام المالي كإنشاء سوق القيم المنقولة و هيكلة السوق المالي.
- إصلاح النظام الضريبي و تحرير القيود الجمركية وذلك بإدخال تغييرات على بعض المراسيم التي تمس الرسوم على الخدمة العامة .
- تشجيع الاستثمار الخارجي و فتح المنافسة الأجنبية خاصة في مجال المحروقات.

و خلال هذه المدة تحققت النتائج التالية :[3]

-انخفاض المديونية الخارجية من 28.379 مليار دولار سنة1990 إلى 27.67 مليار دولار سنة 1991 إلى 26.7 مليار دولار سنة 1992 مع ارتفاع خدمة المديونية . حيث انتقلت من 73.9% في سنة 1991 إلى76.5% سنة 1992.

-بلغ رصيد الخزينة 14 مليارا دينارا كفائض نتيجة تطبيق سياسة الترشيد في النفقات العامة و إلى ارتفاع الإيرادات .

---

1 : Ahmed BOUYAGOUB, l'économie Algérienne et le programme d'ajustement structurel, N°21 Printemps 1997, http://confluences .ifrance.com/confluences/motscles/francais/ algerie.htm

2: المرسوم التنفيذي رقم 90-145 المؤرخ فى 22ماى 1990، يتضمن تطبيق المادة 125 من القانون رقم 89-26، المؤرخ في 31 ديسمبر 1989 و المتضمن قانون المالية لسنة 1990، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد21 الصادرة بتاريخ 23 ماي 1990.

3: المرسوم التنفيذي رقم 91-169 المؤرخ في 28 ماي 1991 المتضمن تنظيم المعاملات الخاصة القيم المنقولة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد26 الصادرة بتاريخ01 جويلية 1991

- بلغ فائض الميزان التجاري 4.70 مليارا دولارا حيث كانت الصادرات 12.73 مليار دولار و الواردات 8.03 مليارات دولارا .

- رفع معدل الخصم في أكتوبر1991 من 10.5% إلى 11.5% سنة 1992م مع رفع المعدل المطبق على كشوف البنوك من 15% إلى 20% مع تحديد سعر تدخل بنك الجزائر عند مستوى السوق النقدية 17% حيث أن الهدف من ذلك تحقق سعر فائدة حقيقي موجب و بالتالي المساهمة في رفع حجم المدخرات. [1]

لكن ابتداء من سنة 1992 بدأت تظهر الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الجزائري حيث زاد الاستهلاك الحكومي بنسبة 2% من إجمالي الناتج المحلى وذلك نتيجة الدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية الأساسية التي شكلت 5% من إجمالي الناتج المحلى خلال الفترة (1992-1993) مما أدى بالجزائر إلى إصدار النقد لتغطية العجز في ميزانية الدولة ومنها تغير مقدار التضخم مما أدى إلى تغيير قيمة الدينار بسبب ارتفاع في الكتلة النقدية بحوالي 21.2% كما أن نسبة البطالة و صلت إلى23.2% .

و نتيجة تفاقم المشاكل وحدة الأزمة الاقتصادية و خاصة الاختلالات الهيكلية التي مست مختلف القطاعات الاقتصادية، سواء تعلق الأمر بالانخفاض الحاد لأسعار المحروقات[2] ، حيث انخفضت الجباية البترولية من 24.1 مليار دينار إلى 16.1 مليار دينار بين سنتي 1990 و 1991، وهذا ما أثر على ميزان المدفوعات ، لأن الاقتصاد الجزائري يعتمد بالدرجة الأولي على صادرات المحروقات أو قد تعلق الأمر بعجز الخزينة العمومية في تفعيل وتيرة النمو الاقتصادي ، كما شهد نهاية سبتمبر 1991 تخفيضا لقيمة الدينار حيث بلغت قيمة الدولار الواحد 18.5 دينار سنة 1991م بعدما كان الدولار الواحد يقابله 8.9 دينار سنة 1990 و كان ذلك نتيجة صدور القوانين المتعلقة بالإصلاحات المتخذة من قبل الجزائر و ضمنيا الاعتراف بالسوق الغير رسمية، و إن

انخفاض قيمة الدينار أدى إلى ارتفاع نسبة التضخم المحسوبة بمؤشر الأسعار عن الاستهلاك مقدر بـ31.8% أي بمستوى يفوق التضخم عند الشركاء و التجاريين الرسميين و نجم عن ذلك زيادة حقيقية لقيمة الدينار تقدر نسبتها بـ 28% سنة 1992، و الجدول التالي يبين ذلك:

1: بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية – ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2004، ص 190

2: Ahmed BOUYAGOUB, Entreprise publique structurel et privatisation, Les cahiers du CREAD, Algérie 2001, N° 57, page 7 et 9

الجدول رقم 2 : تطور أسعار الصرف (1985-1993)

	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993
1- السعر الاسمي المتوسط دج/ الدولار الأمريكي	5	4.7	4.8	5.9	7.6	9	18.5	21.8	%24.12
2- مؤشر سعر الصرف الفعلي الحقيقي	100	92	82	66	58	51	25	32	% 14.2
3- نسبة سعر الصرف الموازي: نسبة الصرف الرسمي	4.9	4.5	4.9	4.9	4.9	4	1.6	2.4	//
4- التضخم (مؤشر الأسعار عند الاستهلاك)	10.5	12.3	7.5	5.9	9.3	16.7	22.8	31.8	% 20.5

المصدر: التقرير حول الآثار الاقتصادية و الاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي ، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الدورة العامة الثانية عشر، نوفمبر 1998، ص 43

و لقد سجلت الجزائر عجزا في الخزينة بلغ 100 مليار دينار[1] سنة 1993 أي بنسبة 7.4% من إجمالي الناتج الداخلي ويعود ذلك إلى قرار الحكومة الجزائرية برفع أجور و رواتب العمال في سبتمبر 1991 و كذلك إلى المساعدات الممنوحة إلى فئة الشبكة الاجتماعية ابتداء من فيفري سنة 1992 وبالتالي انتقلت الكتلة النقدية الخاصة بالأجور من 71 مليار دينار عام 1991 إلى 110.3 مليار دينار سنة 1992 أي بزيادة تتجاوز 50% بالقيمة الجارية و ما يزيد عن 23% بالقيمة الحقيقية، بالإضافة إلى ارتفاع النفقات التحويلية بنسبة 50% بالقيمة الحقيقية و بالتالي فإن عجز الخزينة لسنة 1993 أدى إلى ارتفاع نفقات الميزانية.

كما سجلت الإيرادات انخفاضا بسبب انهيار أسعار النفط حيث انخفض سعر البترول الخام[1] من 21.07 دولار للبرميل سنة 1992 إلى 17.65 دولار مع ارتفاع أسعار الصرف حيث ارتفع سعر الدولار من معدل 21.82 دينار إلى 23.25 دينار لنفس الفترة، و نتيجة لرفع كتلة الأجور و المرتبات طبقا لإجراءاته الجزائية على الجزائر

بمنعها من سحب القسط الأخير المقدر بـ 75 مليون دولار من قيمة القرض الممنوح لها في تلك الفترة، و بالتالي نجد أن صندوق النقد الدولي طبق شروطه الواردة في ميثاقه.

1:التقرير حول الآثار الاقتصادية و الاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، الدورة العامة الثانية عشر، نوفمبر 1998، ص 37

برنامج التثبيت الاقتصادي الثالث من أفريل 1994 إلى مارس 1995

إن انخفاض سعر البترول أدى إلى انخفاض مداخيل الجزائر الخارجية ومنها لجأت الجزائر إلى المديونية الخارجية[2] و قد تضخم حجم الديون الخارجية خلال فترة 1986- 1991 كما زادت معدلات خدمة الدين التي أصبحت تلتهم أكثر من 80% من حصيلة الصادرات، ما يجعل الجزائر تستدين لاستيراد المواد الغذائية فإنها ألحقت أضرارا كبيرة بجهاز الإنتاج الذي كان يحتاج إلى القروض، وبالتالي رفضت الجزائر اللجوء إلى إعادة جدولة ديونها مما جعلها تخصص نحو 21% من الناتج الوطني الإجمالي لسد خدمة الديون سنة1990 [3]، كل هذه المشاكل أدت بالجزائر بالاستنجاد بصندوق النقد الدولي و ذلك من خلال تحرير رسالة القصد (النية) التي على ضوئها تضمنت الإصلاحات التي تنوى الجزائر على تفعيلها في الواقع من خلال إستراتيجية اقتصادية جديدة ترمي إلى الدخول في اقتصاد السوق و التخفيف من المشاكل الاجتماعية كالبطالة و السكن. إن هذه الإستراتيجية تتلخص فيما يلي:

- تحقيق التوازنات الداخلية و الخارجية و ذلك برفع النمو للناتج الداخلي الخام ومنه تخفيض معدل التضخم و ذلك باستخدام إعادة توازن الأسعار و مراجعة تخفيضها و رفع الدعم عنها.

- ترسيخ قواعد اقتصاد السوق و تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة .
- إعادة هيكلة مؤسسات الدولة و تعميق الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد.

- تحرير التجارة الخارجية.

- توفير السكن من خلال إعطاء الأولية لقطاع البناء و المحافظة على القدرة الشرائية للفئات الاجتماعية .

و قد وافق الصندوق على هذه الإستراتيجية بمنحه مساندة مالية مقدرة بـ731.5مليون حقوق سحب الخاصة و تخصيص 1 مليار دولار لدعم برنامج التعديل الهيكلي، مما أدى بالجزائر إلى استرجاع ثقة المؤسسات المالية العالمية و تم إبرام عدة اتفاقيات من اجل إعادة جدولة الديون حسب الجدول الزمني التالي:

---

1 : Abderrahmane LELLOU, La formation des salaires en Algérie entre l'économie administrée et l'ajustement . structurel, Revue Algérienne d'économie et gestion N° 2, mai 1998, Université d'Oran, page 120

2 : Rabah ABDOUN, Un bilan du programme de stabilisation économique en Algérie (1994-1998), Les cahiers du CREAD N° 46/47 4ème Trimestre 1998 et 1er Trimestre 1999, page 28, 29

3: المديونية الخارجية لبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط، عائق أمام التنمية الأورو متوسطية، تقرير المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، الجزائر، الدورة العامة الخامسة عشر، ماي 2000، ص 43.

جدول رقم (3) إعادة جدولة الديون

السنة	البلدان الدائنة
سبتمبر 1994	هولندا-النمسا-كندا-فرنسا
أكتوبر 1994	بلجيكا-فيلندا-إسبانيا-برتغال
نوفمبر 1994	دانمرك-ألمانيا-سويسرا
ديسمبر 1994	السويد- الولايات المتحدة الأمريكية-اليابان-بريطانيا- النرويج
مارس1995	إيطاليا

المصدر: مدني بن شهرة، سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر و المؤسسات المالية الدولية،دار هومة، الجزائر ، 2008، ص 119.

و بالتالي جعلت الجزائر تلجأ إلى إعادة جدولة ديونها[1] وأرغمت على البحث عن تمويل مسبق للمحروقات فطلبت من إيطاليا و من القرض الليوني [2] إعادة هيكلة الديون المقدرة بـ2.352 مليار دولار، إلا أن الضمانات التي طلبتها من الجزائر بخصوص تسديد الفوائد المستحقة على القروض التي تعاد هيكلتها كانت صعبة و لم يتم ذلك ونفس الشيء بالنسبة للقرض الليوني، بحيث تعثرت مساعي الجزائر في تحقيق ذلك إلا أن الإيرادات الصافية الباقية بعد تسديد أصل الدين لم تتجاوز مليار دولار في سنة 1993م، و قدرة خدمة المديونية في نفس السنة بنسبة 18.9% من الناتج الوطني الإجمالي أما الأسباب التي دفعت الجزائر لإعادة جدولة ديونها الخارجية فنوردها بإيجاز فيما يلي:

-ظهور عجز في ميزان المدفوعات سنة 1992نتيجة زيادة الإنفاق على تنشيط الاقتصاد و ذلك بزيادة الاستثمار من جهة و تموين إعادة تأهيل الشركات والمؤسسات الاقتصادية من جهة أخرى.

-ضرورة توفر ما يقارب 7.6 مليار دولار لدفع العملية الإنتاجية في الاستمرار خاصة و أن الحصول على قروض جديدة أصبحت صعبة جدا نتيجة لتردي الأوضاع الاقتصادية.

-عجز ميزان مدفوعات الجزائر بعد التراجع المسجل في أسعار النفط حيث قدر العجز بـ 1.3 مليار دولار سنة 1994.

---

1 : الحكومات التي رفضت إعادة الجدولة: حكومة قاصدي مرباح، حكومة بلعيد عبد السلام، حكومة مولود حمروش هذه الأخيرة طلبت مساعدات من صندوق النقد الدولي، أما حكومة رضا مالك فقد أبدت حسن النية في قبول إعادة الجدولة.

2: LCL شركة عامة محدودة ، عُرفت حتى عام 2005 باسم Le Crédit Lyonnais ، وهي بنك فرنسي تأسس في ليون عام 1863 على يد فرانسوا بارتيليمي أرليس دوفور وهنري جيرمان .تعتبر إحدى الركائز الثلاث لصناعة البنوك الفرنسية.

-ارتفاع حاد في التضخم مع عجز في استيراد قطع الغيار و الآلات الصناعية ما أدى إلى ضعف الطاقة الإنتاجية للمؤسسات بنحو 50%.

-امتناع بعض الدول عن منح قروض للجزائر إلا بعد اتفاقها مع صندوق النقد الدولي و خاصة فرنسا لأنها من أكبر دائني الجزائر.

و بررت الحكومات المتعاقبة على رفض إعادة الجدولة لسببين:

* الوضعية المالية الحسنة في تلك الآونة، فكانت الجزائر تقوم بتسديد مستحقاتها نتيجة لفوائد الصادرات من النفط و الغاز قبل تدهور أسعارها.

* كانت الجزائر ترفض هيمنة الخزينة الفرنسية بحكم كونها المدين الأساسي لها فإذا ما قبلت إعادة الجدولة حتما ستخضع لشروط فرنسا من خلال المفاوضات التي تجري في نادي باريس.

و قد سمحت هذه العملية بإعادة جدولة 16 مليار دولار حيث تم الحصول على إعادة الجدولة الأولى مع نادي باريس في نهاية ماي 1994 أعقاب اتفاق تحقيق استقرار لمدة سنة مع الصندوق، تم في هذه العملية إعادة جدولة ما قيمته 400.4 مليون دولار على 16 سنة منها 4 سنوات معفاة من الدفع، أما خدمة الديون فبمقتضى المبالغ المعاد جدولتها تستأنف إلا في شهر ماي 1992، وتعرف الطريقة المعتمدة بالطريقة المختلطة أو المشتركة و تتمثل في سداد استحقاقين في السنة أحدهما في 30 ماي و الثاني 30 نوفمبر و هي تدريجية؛ لأن المبالغ المصروفة بمقتضى خدمة الدين عند انقضاء فترة الأعباء سترتفع تدريجيا و هكذا نسبة 52% من المبالغ سيتم دفعها على مدى 9 سنوات و نسبة 48% الباقية ستدفع خلال السنوات الثلاث الأخيرة من السنة.

و من ناحية أخرى فإن الصندوق يقدم مبلغ 260 مليون دولار لدعم ميزان المدفوعات و فترة سدادها هي 5 سنوات، ثلاثة منها معفاة من دفع خدمتها و عليه فإن مبلغ 240.5 مليون دولار هو الذي يحرر فورا لعملية سحب مبلغ 840 مليون دولار، و قد ساعدت إعادة الجدولة المبرمة سنة 1994 على خفض قسط خدمة الدين حسب جداول المديونية إلى 35.5% بدلا من 96% و لو أن هذا الاتفاق لم يبرم، و ابتداء من 1995 ارتفع هذا القسط إلى 84%.

و منه، تقدمت الجزائر مرة ثانية لنادي باريس في جويلية 1995، و قبلها و للمرة الأولى أمام نادي لندن للحصول على اتفاق إعادة جدولة ديونها الخاصة و لم تتم هذه الأخيرة إلى في جويلية 1996 و قد وصلت المبالغ المثبتة بموجب اتفاقين إلى 7 ملايير و 2.3 مليار دولار على التوالي؛ و عليه فإن مجموع 14مليار دولار كان موضوع إعادة الجدولة و ساهمت عمليات التمويل الاستثنائية التي منحتها مختلف هذه المؤسسات المتعددة الأطراف في رفع هذا الرقم إلى 20 مليار دولار، فإعادة الجدولة هي عملية تساعد على تخفيف عبء الديون.

و الجدول التالي يبين المديونية الجزائرية خلال فترة التسعينات، أين تميزت بالثبات طيلة هذه المدة كما يلي:

الجدول رقم 4: تطور حجم المديونية الخارجية للجزائر خلال التسعينات الوحدة مليار دولار

السنوات	مديونية قصيرة الأجل	مديونية متوسطة و طويلة الأجل	المجموع
1990	1.961	29.111	21.396
1991	1.236	29.939	29.191
1992	2.962	21.119	29.991
1993	2.922	21.224	21.924
1994	2.939	21.112	26.419
1995	2.219	31.319	31.193
1996	2.421	33.232	33.911
1997	2.192	31.292	31.222
1998	2.212	32.291	32.493
1999	2.191	21.142	21.311

المصدر: السعدي رجال، المديونية الخارجية للجزائر على أبواب الألفية الثالثة، مجلة الاقتصاد و المجتمع، بدون سنة نشر، ص 17.

و قد أدى كل هذا إلى وضعية مزرية للاقتصاد الجزائري عانى من خلالها اختلالا في التوازن على المستويين الداخلي والخارجي و تنامي حدة المشاكل الاقتصادية على الرغم من تطبيق الحكومة لمجموعة من الإصلاحات امتدت إلى نهاية 1993، و بهدف معالجة تلك الأوضاع قامت الجزائر بتوقيع اتفاق مع صندوق النقد الدولي في بداية سنة 1994، و الذي انبثق عن برنامج الاستقرار الاقتصادي القصير المدى الذي يغطي الفترة من 01 أفريل 1994 إلى 31 مارس 1995 و اتفاق آخر سنة 1995 تم بموجبه الالتزام ببرنامج التعديل الهيكلي المتوسط المدى الذي يغطي الفترة من 31 مارس 1995 إلى 01 أفريل 1998.

أهم الإجراءاتالتّي اتّخذتها الجزائر ضمن برنامج التعديل الهيكلي

- السياسة النقدية:

تهدف السياسة النقدية لبرنامج التعديل الهيكلي إلى تقليص الطلب الفعال، وذلك من خلال امتصاص فائض السيولة و الحد من التوسع الائتماني و ضبط عرض النقود بغرض الحد من معدلات التضخم حتى تصل إلى 6% مع نهاية تطبيق البرنامج على أن يتم الوصول إلى هذا الهدف عن طريق أساليب غير مباشرة منها أسعار الفائدة، و قيمة السقف الائتماني، و تحسين إطار السياسة النقدية لجلب المزيد من الأموال للبنوك و تطوير أسواق المال و خفض أو إلغاء الائتمان التفصيلي لقطاعات معينة و الجدول التالي يبين هذه الإجراءات حسب التوقيت الزمني:

جدول (5)الإجراءات المتعلقة بالسياسة النقدية و القطاع المالي

- إلغاء سقف معدل المديونية البنكي ، و وضع سقف لهامش البنك يصل إلى 5%	1994
- إنشاء معامل احتياط إجباري بـ 3% على الودائع البنكية، إحتياطات تعويضية حتى 11% سنويا	1994
- مراقبة الحسابات البنكية التجارية العمومية بالتعاون مع البنك العالمي	96-94
- وضع قانون استثمار جديد ، يسمح بالمشاركة الأجنبية في البنوك الجزائرية	1994
- الهيكلة المالية و إعادة رأسملة البنوك التجارية العمومية آنيا ، يحققها بالسيولة و عن طريق عمليات تحويل الديون	96-94
تنمية السوق النقدية :- وضع نظام مزايدة لديون البنك المركزي - وضع نظام مزايدة لسندات الخزينة - وضع نظام عمليات السوق المفتوح	1995 1995 1996
فرض معامل كفاية لرأس المال بـ4% يتزايد للوصول سنة 1999 إلى معامل مكتب التسويات الدولية أي8%	1995
- تقوية قواعد الحيطة التي من شأنها الحد من تركز الأخطار ، و إنشاء خطوط تسيير واضحة لترتيب و التزود بالقروض المبرمة	1995
- إلغاء السقف إلى 5% لهوامش الربح البنكية	1996
- قرار تحويل الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط إلى بنك تجاري للقروض العقارية مع بداية 1997	1996
التحضير للإنشاء سوق مالية : - إنشاء لجنة تنظيم و مراقبة سوق البورصة - إنشاء شركة تسيير بورصة القيم - أول إصدار للصكوك عن طريق شركة سوناطراك (12 مليار د.ج) في فيفري 98	98-96

إدماج الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط في النظام البنكي ، حسب المعايير التالية: - إنشاء نظام لتمويل السكن - وضع مخطط إصلاح تأسيسي بناء على نتائج المراجعة - تحديد و تطبيق معدل لتحويل الودائع إلى حساب إدخار – سكن ، لتكون قروضا للسكن .	1997
- الدخول بقوة في نظام التأمين – ودائع	1997
- التحضير بمعية البنك العالمي ، لبرنامج تحديث نظام الدفع	1998

المصدر: مدني بن شهرة، سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر و المؤسسات المالية الدولية، مرجع سابق، ص ص 128-129

- تحرير الأسعار: يهدف برنامج التعديل الهيكلي إلى إزالة التشوهات السعرية حتى تصبح الأسعار المحلية دالة في الأسعار الدولية و حدد البرنامج مدة ثلاث سنوات لتحرير أسعار كل السلع و الخدمات، و قد تم تحرير أسعار منتجات القطاع العام على مراحل ثم الرفع التدريجي للأسعار المحلية للمنتجات الغذائية و الطاقة إلى ما يقارب بـ 200% تماشيا مع الأسعار العالمية بين سنتي 1994 و 1996 بعدما كانت هذه المنتجات قبل سنة 1994 يسودها نظام الأسعار المدعمة من قبل الدولة و التي وصلت نسبتها 5% من الناتج الداخلي الإجمالي مما أدى إلى ظهور السوق الموازية و ارتفاع أسعارها مقارنة بالسعر الحقيقي، كما أن دعم هذه السلع أدى إلى تشجيع التهريب إلى الدول المجاورة و هذا ما أدى إلى الإخلال في تموين الأسواق المحلية و فيما يلي أهم الإجراءات المتعلقة بسياسة الأسعار حسب التوقيت الزمني:

جدول رقم (6): الإجراءات المتعلقة بسياسة الأسعار

- نقل مجموعة من المواد ذات الأسعار المقننة، إلى مواد ذات هامش ربح مقنن	1994
- إلغاء هامش الربح المقنن لجميع الأسعار ماعدا خمس مواد (السكر ، الحبوب ، الزيت ، اللوازم المدرسية و الأدوية)	1994
- تحرير أسعار المواد الوسيطة في الفلاحة	1994
- إنشاء ميكانيزم لـ :- مراجعة أسعار بيع البترول الخام إلى معامل التكرير كل ستة	1994

أشهر - مراجعة تعريفات الغاز و الكهرباء بدلالة تطور التضخم	1994
- تحرير أسعار بناء المساكن الاجتماعية	1994
- الحد من سعر الدعم الفلاحة ، البطاطا ، البذور و القمح على الخصوص	1994
-إلغاء الإعانات المعممة على الاستهلاك : - المنتجات البترولية - المنتجات الغذائية	1994 1995 1996
- إلغاء مراقبة هوامش الربح و إلغاء تقنين أسعار السكر و الحبوب ، عدا القمح ، الزيت ، و الأدوات المدرسية	1995
- رفع إيجار السكن العمومي بـ 30%	97-95

المصدر: مدني بن شهرة، سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر و المؤسسات المالية و الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 130.

تحرير التجارة الخارجية و التحكم في نظام الصرف:

يهدف برنامج التعديل الهيكلي إلى جعل الاقتصاد الجزائري أكثر انفتاحا سواء بتحرير بعض المواد الأساسية و إلغاء رخص التصدير أو إلغاء بعض الواردات التي كانت ممنوعة قبل ذلك و الاتجاه بالصناعة الجزائرية نحو سياسة التصدير كما أن تخفيض قيمة الدينار و إنشاء مكاتب للصرف و فتح البنوك للرأسمال الأجنبي كانت أهم سمات برنامج التعديل الهيكلي و يمكن تلخيص كل الإجراءات الخاصة بهذا الجانب كما يلي:

جدول (7) إجراءات التجارة الخارجية و وسائل الدفع الخارجي

نظام الصرف	- تخفيض سعر الدينار بالنسبة للدولار بين أفريل و سبتمبر ، بنسبة 50%	1994
	- إنشاء نظام تعويم موجه عن طريق حصص تثبيت بين بنك الجزائر و البنوك التجارية	1994

	- تحويل حصص تثبيت إلى سوق للصرف بين البنوك ووسطاء معتمدين آخرين	1995
	- إنشاء مكاتب للصرف	1996
	- وضع سياسة للصرف التي من شأنها ضمان المنافسة الخارجية ، تكون مدعمة بسياسة مالية مناسبة	96-94
تحرير التجارة و المدفوعات الخارجية	- وضع قائمة للمنتوجات التي يمنع استيرادها ، و تحرير 10 مواد أساسية ، استيرادها يتم تحت معايير تقنية و مهنية	1994
	- توحيد حتى 50% لإجبارية استعادة موارد عوائد الصادرات باستثناء المحروقات	1994
	- إلغاء كل منع للتصدير ، باستثناء المواد التي تكون لها قيم تاريخية أو أثرية	1994
	- تحرير واردات العتاد المهني و الصناعي الغير الجديد	1994
	- إلغاء قائمة الواردات الممنوعة التي أنشئت في أفريل 1994	1994
	- إلغاء الحصة الدنيا الاجبارية للقروض الخارجية المتعاقد عند استيراد سلع التجهيز	1995
	- إلغاء الاجراء المفروض على مستوردي بعض المنتجات القاضي بالإلتزام بالمقاييس المهنية و التقنية (أدوية ، حليب ، سميد ، قمح صلب ، قمح لين)	1995
	- ترخيص الدفع لصالح نفقات الصحة و التعليم بالخارج عن طريق: - بنك الجزائر ، في حدود سقف سنوي - تفويض البنوك التجارية لمنافسة السقف السنوي و الوصول إلى سقف أعلى من سقف بنك الجزائر	1995 1996
	- تخفيض المعدل الأعظمي لحقوق الجمركة من : - 60% إلى 50% - 50% إلى 45%	1996 1997

	- ترخيص الدفع للنفقات غير السياسية في الخارج (سفر الأعمال ، تحويل الأجور ، نفقات الإشهار) ، تفويض البنوك التجارية لمنافسة السقف المحدد من البنك المركزي	1996
	- قابلية تحويل الدينار بالنسبة للصفقات الخارجية الجارية ، الجزائر تقبل الالتزامات المفروضة عن طريق المادة 8 لقانون صندوق النقد الدولي	1997

المصدر: محمد راتول ، سياسات التعديل الهيكلي و مدى معالجتها للاختلال الخارجي – التجربة الجزائرية، رسالة الدكتوراه ، مرجع سبق ذكره، ص 255

- تنمية القطاع الخاص و إصلاح المؤسسات العمومية:

هناك إجراءات أخرى صاحبت برنامج التعديل الهيكلي تهدف إلى ترقية و تشجيع القطاع الخاص و خلق بيئة جاذبة للاستثمار الوطني و الدولي و قد قامت الحكومة الجزائرية بتطبيق القائمة السلبية للاستثمار و اتخاذ مجموعة من التدابير نوجزها في الجدول التالي:

جدول (8) الإجراءات المتعلقة بإصلاح المؤسسات العمومية و تنمية القطاع الخاص

- وضع قانون استثمار جديد ، يسمح بالمشاركة الأجنبية في البنوك الجزائرية	1994
- توسيع الإطار القانوني الذي يسمح بخوصصة المؤسسات العمومية : - الترخيص ببيع وحدات المؤسسات العمومية ، و مشاركة القطاع الخاص في رأسمال معظم المؤسسات العمومية ، في حدود 49% - الترخيص للمشاركة غير محدودة للقطاع الخاص في رأسمال معظم المؤسسات العمومية	1994 1995
- حل 827 من 1300 مؤسسة غير عمومية	97-94
- إعطاء الاستقلالية لـ22 مؤسسة عمومية كبيرة و التي تسجل خسائر جوهرية ، و التي تستفيد من متابعة خاصة و برامج إعادة هيكلة	96-94
- تبني بالتعاون مع البنك العالمي لأول برنامج خوصصة يستهدف حوالي 200 مؤسسة عمومية محلية صغيرة	1996
- تبني مخطط إعادة هيكلة 10 دواوين عمومية للاستيراد و التوزيع للمنتجات الغذائية ، إضافة إلى مؤسسة نقل بالسكك الحديدية و شركة الكهرباء و الغاز	1996

- نشر برنامج الخوصصة لـ 250 مؤسسة عمومية كبيرة خلال 1998-1999	1997

المصدر محمد راتول – سياسات التعديل الهيكلي و مدى معالجتها للاختلال الخارجي – التجربة الجزائرية رسالة الدكتوراه ،مرجع سبق ذكره ص 25

و من خلال الجدول نستنتج أنه تم: [1]

- ترقية القطاع الخاص: يهدف برنامج التعديل الهيكلي إلى تشجيع الاستثمار الخاص وهذه العملية تبنتها الجزائر من خلال قانون المالية التكميلي لسنة 1994م وذلك من خلال بيع المؤسسات العمومية و التنازل عنها لصالح مسيرين خواص و مساهمة الخواص في رأس المال المؤسسات العمومية و هذا في حدود 49% .

ثم وسعت هذه المساهمة و أصبحت غير محدودة و ذلك من خلال قانون الخوصصة لسنة 1995 بينما أول برنامج لعملية الخوصصة كان في أفريل 1996 مدعما من طرف البنك العالمي و خصص للمؤسسات العمومية المحلية في مجال الخدمات و استفادت حوالي 200 مؤسسة من هذا البرنامج.

- إصلاح المؤسسات العمومية : لقد عرفت المؤسسة العمومية الجزائرية عدة إصلاحات بعد سنة 1988 و منها إنشاء صناديق المساهمة الثمانية و التي كانت تعتبر الممثل الشرعي و الوحيد للدولة في ممارسة حقها في ملكية رأس المال العام و تهدف إلى تمكين كل مؤسسة من تحمل مسؤولياتها و إجبارها على تحسين مردوديتها و بعد تجربة 5 سنوات لهذه الصناديق نلاحظ أن اقتصاد الدولة بقي على حاله و لم تعطي الوصايا أي مردود و أن هذه الإصلاحات لم تأتي بالجديد و عليه تم حل هذه الصناديق فى 1995/12/24 وصدر بعدها قرار من المجلس الوطني لمساهمات الدولة و ذلك بعد مراجعة و فرص وضعية هذه الصناديق من طرف المفتشية العامة للمالية و مكتب دراسات خاص بتحويل إدارة رؤوس الأموال السلعية المملوكة من طرف الدولة إلى شركات قابضة عمومية (هولدينغ).

إن النتائج السلبية التي حققتها صناديق المساهمة من بيروقراطية و احتكار لأموال الدولة أدى إلى تأطير جديد للاقتصاد العام من خلال المرسوم 95-25 المؤرخ في 25 سبتمبر 1995 المتعلق بكيفية تسيير رؤوس الأموال التجارية التابعة للدولة الذي أدى إلى حل صناديق المساهمة واستحداث الشركات القابضة التي تتوفر على قسط سهم من رأس المال عدة شركات لقطاعات متقاربة أو متعاملة بمعنى مراقبة وتنسيق و توجيه نشاطات مقابل المشاركة في تمويل فروعها بقصد رفع رأسمالها.

فالشركة القابضة هي شركة مالية تقوم بإدارة الأوراق المالية المملوكة لها في الشركة التابعة و تمارس عليها المراقبة القانونية في المقابل تضمن تطور المجموعة و ذلك بعقد الهيمنة الاقتصادية عليها أي اتخاذ القرارات التي تراها مناسبة لها و في مصلحتها و تغير الشركات القابضة العمومية مالكة للأسهم و بالتالي تتمتع بجميع خصائص حق الملكية على أسهم و المساهمات و القيم المنقولة الأخرى التي تحول إليها أو تكتب باسم الدولة أو من الأموال الخاصة في أية شركة تجارية مهما كانت طبيعتها . كما كانت الشركات القابضة تشارك في تنفيذ السياسة الاقتصادية للحكومة في إطار الاتفاقيات المبرمة مع الدولة الممثلة من قبل المجلس الوطني ولمساهمات الدولة و من ثم فإن علاقة الشركات القابضة مع الدولة تصبح ذات طبيعة تعاقدية أو اتفاقية و هذا ما

يميزها جوهريا عن صناديق المساهمة. و بموجب المادة 17من القانون 95-55 تم إنشاء مجلس وطني لمساهمات الدولة يكلف بتنسيق نشاط الشركات القابضة و توجيهه و يتمتع بالصلاحيات التالية[1]:

- أنه يحدد بالتشاور مع أجهزة الشركات القابضة أهداف و سياسة تسيير مساهمات الدولة ، و عند الاقتضاء شروط توظيف رؤوس الأموال التابعة للدولة ، و شراء الأسهم و غيرها من القيم المنقولة و كذا التنازل عنها.

- يفوض ممثليه الذين يتولون مهام الجمعية العامة للشركات القابضة يمكن لرئيس المجلس أن يفوض عضوا أو أكثر في المجلس الوطني لممارسة صلاحيات الجمعية العامة للشركات القابضة.
إن الشركات القابضة الإحدى عشر تعتمد على مختلف النشاطات الاقتصادية ذات المردودية الإنتاجية بحيث أن قطاع الصناعة به 6 شركات قابضة ، قطاع البناء و الأشغال العمومية به شركتين قابضتين ، قطاع الخدمات ، و كان رقم أعمال مبلغ 590 مليار دينار سنة 1998 و مستوى الديون انخفض بنسبة 4% و نسبة نمو كان ما

بين 9.3% إلى 10.5% . ولكن قبل هذا الإجراء و في إطار برنامج التصحيح الهيكلي للمؤسسات العمومية

جاء مخطط التقويم الداخلي الذي يهدف إلى وضع كل الوسائل و الميكانيزمات التي من شأنها تحسين مستوى الإنتاجية و الاستعمال الأفضل للمواد . و ارتكز هذا المخطط على العناصر التالية:

1: مدني بن شهرة، سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر و المؤسسات المالية الدولية، مرجع سابق، ص ص 133-134

1- الفحص الدقيق و الشامل للمؤسسة، و هو عامل حيوي في المخطط لذا وجب إعداده بكل موضوعية حيث يحدد المسؤوليات للمؤسسة و يرمي إلى:

أ- تقييم مضبوط و موضوعي من حيث النظام المعلوماتي و مصداقية التسجيلات المحاسبية .

ب- فحص مفصل لنقاط القوة و الضعف لجميع الوظائف الداخلية للمؤسسات و كذلك نظام التسيير الموجود

ج- تقيم تطور المهن و جميع النشاطات القطاعية.

2- تحديد الإستراتيجية و الأهداف الممثلة في :

أ- إعادة التنظيم لحماية الحصص في السوق الوطنية.

ب- تحضير المؤسسة لعملية الخوصصة .

ج- الاستعداد للبرنامج في الاقتصاد الدولي.

د- إعادة النظر في فعالية استغلال الموارد .

3- الإجراءات العملية و هدفها على المدى القصير هو تخصيص الموارد المستغلة ووضعها في تلائم مع حجم النشاط الحالي أي ما يناسب رقم الأعمال و يتطلب هذا :

أ- إدخال وسائل العقلنة لتوجيه هذا المخطط و المتمثلة في المحاسبة التحليلية، نظام التسيير المعلوماتي و المراقبة وضع سياسة جديدة للتسويق، والاهتمام أكثر بالسياسة التجارية ووضع نظام جديد للتسعيرة، الاهتمام بالتوزيع و الاتصال .

جـ- التقليل من التكاليف الزائدة.

إن تفاقم المشاكل الإدارية و المالية للقطاع العام و كثرة الخسائر مثلت عبئا كبيرا على ميزانية الدولة السنوية مما أدى إلى عجز الموازنة و عبء الدين الخارجي أصبح من الضروري إجراء بعض التعديلات على المنظومة الاقتصادية و لعل أهم ما استحدثه قانون 95-22 الموافق لـ 26 أوت 1995م المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية و هو عبارة عن مجموعة من الإجراءات مضمونها تقليص دور الدولة في إدارة المشروعات الإنتاجية و أن يؤول هذا الدور إلى القطاع الخاص ، بنقل الملكية ومعها الإدارة للقطاع الخاص أو ببقاء الملكية و نقل الإدارة إليه ، أو بتأجيرها فروع إنتاج مصانع و منشآت ، و تأخذ الخوصصة أثارها جدلا بين الاقتصاديين حول مدى

1: محمد راتول ، سياسات التعديل الهيكلي و مدى معالجتها للاختلال الخارجي ، مرجع سبق ذكره، ص 274

أهميتها و جدواها الاقتصادية فالرافضون للفكرة يرون بأنها لها أثار اجتماعية على مستوى الاقتصاد الكلي أما المؤيدون لها يرون أنها أفضل وسيلة لرفع الكفاءة الاقتصادية للمؤسسة عن طريق زيادة الإنتاجية وتعظيم الأرباح و بالتالي رفع كفاءة الاقتصاد بشكل عام . و كذلك التخفيض من النفقات العامة و بالتالي تخفيف عجز الموازنة العامة و توصية تلك الموارد لخدمة المجتمع ككل كما أنها تؤدي الخوصصة إلى الحصول على السلع و الخدمات بجودة أكبر و سعر أقل و تنوع أكبر نتيجة الزيادة في المنافسة ، و اجتذاب رؤوس الأموال المحلية و الأجنبية و تعبئة المدخرات الوطنية و التخلص من الفساد الإداري ، توسيع قاعدة الملكية و المشاركة في المجتمع عن طريق ضخ أموال الأفراد في العملية الإنتاجية نتيجة شراء المشروعات العامة ، أما أهداف الخوصصة فهي :

1- تحسين النتائج الاقتصادية و المالية للمؤسسات العمومية التي يتم خوصصتها ومساندة القطاع الخاص في زيادة نشاطه بفضل ضمان استقلاله في الإدارة مما يتلاءم مع الظروف الاقتصادية و حركة المنافسة .

2- حفظ عجز الموازنة العامة للدولة و استثمار حصيلة بيع حصص المؤسسة العمومية سواء في النهوض بالمشروعات الأخرى أو في تطوير أداء للهيئات أخرى.

3- زيادة إيرادات الدولة من خلال الضرائب المباشرة و غير المباشرة على المؤسسة بعد خوصصتها

4- فتح باب الاستثمار أمام رأس المال الأجنبي و إنعاش السوق المالي و جذب مدخرات القطاع الخاص و التوسع في مشاركة العمال في ملكية هذه المؤسسات.

كما أن هذا القانون استوجب عدة شروط لخوصصة المؤسسات العمومية وحدد مجموعة من المبادئ ، تتم على أساسها عملية التحول منها:

1- التدرج و الانتقائية في عملية الخوصصة يقضي إلى نتائج إيجابية و في المقابل التسرع يؤدي إلى كثير من الفشل في تحقيق الهدف المعلن من الخوصصة ، لذلك نجد أن بريطانيا يضرب لها المثل في الخوصصة كانت انتقائية و متدرجة ، و على المؤسسة المراد خوصصتها يكون ضمن البرنامج العام للحكومة .

2- مراعاة المصلحة العامة و ذلك لابد من وضع ترتيبات معقولة و مناسبة تمنع المؤسسة المحولة إلى القطاع الخاص من الاصطدام بالمصلحة العامة وذلك باختيار سياسة الاحتفاظ بالأغلبية في ملكية المؤسسات و إخضاع عملية التقييم المؤسسة المراد تخصيصها من شأنه الحفاظ على مصالح الخزينة العامة .

3- الشفافية و هذا تنشر عبر مختلف مجالات الإشهار وفق القانون الجزائري الذي يحكم تحويل الملكية و من الخطأ أن يتم البيع أو نقل ملكية المؤسسات العامة دون دراسة وافية وشفافية كافية فكثير ما أدت القرارات الارتجالية إلى بيع المؤسسات بأقل من سعرها إلى مجموعة مصالح و بذلك يتم فتح الباب للفساد الرشاوى .

4- إن الاستفادة من عملية بيع المؤسسات العمومية دون تمييز بين الفئات الاجتماعية، مع تحديد مبادئ توجيهية لحماية عمال و إعطاء حق المشاركة في رأس المال المؤسسة المحولة بنسبة 20% .

إن الخوصصة أداة ضرورية في سياق سياسات التنمية بوجه عام و في إطار التعديل الهيكلي بوجه خاص و لها أكثر من دلالة لارتباطها بإنجاز عملية التحول الاقتصادي و الاجتماعي للجزائر التي كانت تتبع التخطيط المركزي و كذلك ما تستهدف الخوصصة من تسهيل اندماج الجزائر في الاقتصاد العالمي و إعادة هيكلة اقتصادها لتتماشى مع نمط و آليات الاقتصاد الحر و أصبحت الخوصصة من البنود الأساسية لمعالجة الأوضاع المالية المتدهورة وعلى هذا الأساس أسندت مهام الخوصصة إلى هيئة مكلفة بالعملية و إنشاء مجلس للخوصصة و لجنة مراقبة عمليات الخوصصة.

5- قطاع الفلاحة :

لقد طالبت المؤسسات المالية من الجزائر الاهتمام بالقطاع الفلاحي و تنميته، لأنه يعتبر محورا أساسيا في حاولت الدولة أن تقوم بترقيته و اندماجه في المخطط الإقليمي و عليه كان لازما إجراء يعطي الإصلاحات على القطاع وفق الجدول الزمني التالي:

جدول (9) الإجراءات المتعلقة بالقطاع الفلاحي

- الحد من دعم أسعار القمح	1996
- الحبوب : وضع نظام مرجعي للسعر مرتبط بالأسعار العالمية ، بهدف الوصول إلى نظام سعر فعال و يخفف عبئ الضريبة	1995
- إصلاح النظام العقاري بهدف زيادة تسهيل بيع الأراضي و تفضيل إنشاء الضمان	1995
- وضع مشروع قانون هدفه زيادة تسهيل بيع الأراضي و قيمة الأراضي	1995

- تقديم إلى مجلس الشعبي الوطني مشروع قانون يحدد معايير خوصصة الأراضي الفلاحية	1997

المصدر محمد راتول – سياسات التعديل الهيكلي و مدى معالجتها للاختلال الخارجي، مصدر سبق ذكره 264

و نجد أن برنامج الحكومة لسنة 1997 يهدف إلى ما يلي [1] :

1- تحقيق استقرار الاستغلال الفلاحي في هذا المجال عملت الدولة على :

أ- القيام بعملية التطهير للنزاعات الفلاحية و هذا في إطار تطبيق الأمر المؤرخ في 1995/09/25م التي يعدل و يتم قانون التوجيه العقاري و المقصود هنا حوالي 5 % من الحالات التي يتعين تسويتها .

ب- تثمين أراضي المراعي و المحافظة عليها و ذلك بتصحيح كثرة النصوص المنظمة لها من أجل تشجيع تنمية دائمة لهذه المناطق و الأخذ بعين الاعتبار حق الانتفاع لمربي المواشي ، و إعطاء الجماعات المحلية صلاحيات التسيير بمشاركة المنظمات المهنية . بالإضافة إلى تثمين و توسيع الأملاك العقارية ووضع قانون لتحديد المساحات المخصصة للاستثمار و ضبط عمليات الاستصلاح المنتظرة .

جـ- تشجيع استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للخواص و ذلك بوضع تراتيب قانونية تضبط الإيجارات الريفية مع تحديد مقاييس تشريعية الالتزام بخدمة الأراضي التابعة لأملاك الدولة و التي تمثل 2.8 مليون هكتار (أي قرابة 40% من مساحة الأراضي الصالحة للزراعة)

2- توفير شروط دفع حركية المنتجات الفلاحية ، حيث أن تنشيط الإنتاج الزراعي مرهون برفع العديد من الضغوط أي لابد من وضع اختيارات و مناهج مسطرة و تكييفها من أجل ذلك:

أ- التخفيف من الطابع المتقلب للفلاحة المعتمدة على تساقط الأمطار وذلك باللجوء إلى الإرشاد و استخدام مقاييس تقنية في الزراعة تتكيف مع الظروف المناخية والفلاحية الاقتصادية المحلية ، من خلال ثلاث برامج الأول يتعلق بإنجاز استثمارات إضافية قصد رد الاعتبار إلى بعض المساحات.

1: مدني بن شهرة، سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية، مرجع سابق، ص 141.

و البرنامج الثاني :

-يخص تنشيط مشاريع استصلاح مساحات الري أما البرنامج الثالث يرمي إلى التشجيع على استخدام تقنيات السقي الملائمة و يتطلب لنجاح هذه البرامج تنسيقا متواصلا أكثر مع الهياكل التي تعنى بالري.

- تشجيع الاستثمار الفلاحي و تطوره وذلك عن طريق التطور الميداني للتعاون مع تطوير آليات ضمان قروض البيع الايجاري لدعم الاستثمار الفلاحي بما في ذلك في الصناعات الخاصة بالتجهيزات الفلاحية و مواصلة سياسة الإعانة العمومية لصالح المنتجات الفلاحية ذات الأولوية من حبوب و منتجات الألبان .
- حماية مداخيل الفلاحين و ذلك عن طريق ترقية الجانب المهني الفلاحي المشترك قصد المساهمة في ضبط سوق المنتجات الفلاحية الرئيسية و استقرار الأسعار لصالح المنتجين و المستهلكين لتمكين الفلاحين من اقتحام سوق الجملة من أجل القضاء على المضاربة و السمسرة مع المحافظة على الإنتاج الفلاحي الوطني من المنافسة الخارجية .

- تحسين الخدمات الفلاحية بترقية التشاور بفضل تدعيم الغرف الفلاحية و النظام التعاوني و المنظمات المهنية و العمل على تدعيم الغرف الفلاحية عن طريق الاستثمار و التحكم في قدرات التدخل لمصالح الرقابة و البيطرة ، التحكم في التموين بالبذور و الأسمدة ، تطوير قدرات التخزين عن طريق ترشيد استعمال الهياكل القاعدية ، تحسين أدوات تقويم معطيات القطاع الفلاحي من أجل التكييف والإبداع .

3- العمل على التنمية الدائمة للفلاحة وذلك عن طريق تثمين الموارد و الحفاظ على الأوساط الطبيعية لأن الجزائر مناخها جاف و شبه جاف و عليها الاختيار عما يناسب هذه البيئة حتى يتم تطوير المنتجات الفلاحية و الاستغلال الأمثل للإمكانيات المتوفرة وتجاوز معدلات المردودية الضعيفة في الإنتاج الفلاحي كما أن تدعيم هذا القطاع بالتقنيات الحديثة و الدراسات العلمية من شأنه أن يؤدي إلى رفع إنتاج الحبوب والوصول إلى أهداف التي سطرها البرنامج التعديل الهيكلي أي إلى معدل 30 مليون قنطار سنويا بدل 24 مليون المسجلة في السنوات قبل 1994 مع توسيع المساحات المشغلة برفع إنتاجية الهكتار الواحد من الخضر إلى 18 طنا في الهكتار بدل 15 في السنوات قبل 1994 ، مع توسيع البساتين من زراعة الحمضيات و الزيتون والكروم، كما أن البرنامج يهدف إلى توسيع زراعة العلف و زيادة عدد قطعان الحيوانات اللبونة قصد رفع إنتاج الحليب بنسبة 50% كي يرتفع إلى 1.5 مليار لتر سنويا أما في المجال الرعوي و الغابي يتوقع البرنامج في تحقيق إنتاج سنوي يقدر بـ 500.000 متر مكعب من الخشب و 150.000 قنطار من العلف و 40.000 طن من الحلفاء كما

شمل البرنامج دفع حركية نشاط الصيد البحري و ذلك بتأطير هذا النشاط و ترشيده و ترقيته مع تحسين وسائل الصيد و تنمية الحركة التعاونية الخاصة بالقطاع التي تشمل العمل في البحر و تسيير الأسواق و صيانة العتاد و التشجيع على تطوير القرض التعاوني وإنشاء مؤسسات صغيرة لصالح الشباب و تشجيع الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي على التوجه أكثر فأكثر نحو قطاع الصيد البحري كما في ذلك ترقية الحيوانات و النباتات المائية.

6- قطاع السكن: إن الإجراءات المتعلقة بهذا القطاع كانت حسب الجدول الزمني التالي :

جدول(10) الإجراءات المتعلقة بقطاع السكن

- الاتفاق مع البنك العالمي ، لتحديد مقاييس تشجيع الاستثمار الخاص في قطاع السكن	98-95
- تنظيم سوق عقاري	98-95
- مراجعة إيجار السكن الاجتماعي ، و وضع نظام احتياط للتسوية الدورية يؤسس عل تطور نفقات الاستغلال	1995
- الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط يصبح بنك السكن	1977
- إنشاء شركة إعادة التمويل العقاري	1997
- إنشاء شركة ضمان القروض العقارية	1997
- إنشاء رأسمال ضمان ، و كفالة تعاضدية للترقية العقارية	1997

المصدر :محمد راتول – سياسات التعديل الهيكلي و مدى معالجتها للاختلال الخارجي،

مصدر سبق ذكره 266

إن هذه الإجراءات من شأنها إصلاح هذا القطاع لما له من أهمية كبرى في تحسين الوضع الاجتماعي للفرد الجزائري، و قد وضعت الجزائر إستراتيجية وطنية للسكن سنة 1996 خصوصا في مجالات التعمير و العقار، و التمويل. فالتعمير هو استكمال المنظومة التشريعية الخاصة بتسيير القطاع العقاري القابل للتهيئة العمرانية و ذلك من خلال إقرار الحقيقة الاقتصادية و الشفافية في المعاملات العقارية وتعيين الأراضي القابلة للتهيئة

العمرانية واستكمال إعداد خطط التهيئة و المقدرة بـ 600 خطة منها 300 خطة تستكمل قبل نهاية سنة 1997 ،كما أن إعادة هيكلة مناطق السكن المؤقتة وتهيئة القطاعات المهيأة من الناحية العمرانية وترقية السكنات المبنية مع تعزيز الرقابة على البناءات الغير الشرعية تلك هي الإصلاحات في مجال التعمير أما في مجال التمويل فان الإصلاحات التي أدخلت على مستوى المنظومة المالية من تشجيع الاستثمار الخاص و تنظيم السوق العقاري مع تحويل الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط إلى بنك للسكن بالإضافة إلى إنشاء صندوق لضمان الرهن على القروض وإنشاء شركة إعادة التمويل من شانها إن تكثف إشراك النظام المالي في البناء بالإضافة إلى إنشاء صندوق للتخفيف من قيود المتعاملين أمام التمويل العمومي و يسمى بصندوق ضمان الصفقات العمومية .

المحور الثالث: البنك الدولي للإنشاء و التعمير

في عام 1941 وضع هاري هوايت مذكرة حول برنامج للدول المتحالفة في الشؤون النقدية والمصرفية وكان هوايت يرى أن إنشاء البنك الدولي يمكن أن يمثل حافزا للدول للاشتراك في نظام تثبيت أسعار الصرف فيما بينها، وفي أفريل 1942 م أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن مشروع الصندوق الدولي ضمن اتفاقية بريتون وودز والتي تضمنت أهم معالم النظام الاقتصادي الدولي لما بعد الحرب العالمية الثانية، أنشئ البنك وفقا لما تقدم باسم البنك الدولي للإنشاء والتعمير[1]، وترجمة التعمير هي الإصلاح الذي استقرت ترجمته بعد ذلك بمصطلح "التنمية"، وقد عكست هذه التنمية نشاط البنك في السنوات اللاحقة حيث بدا نشاطه بالمعاونة في تعمير الاقتصادية الأوروبية المحطمة أثناء الحرب ثم ركز عملياته منذ نهاية الخمسينات على قضايا التنمية في دول العالم الثالث وفي التسعينات في دول الكتلة الاشتراكية و السبب الذي استدعى إنشاء البنك الدولي للإنشاء و التعمير هو أنه لم تكن محاولة تنظيم الشؤون النقدية في عالم ما بعد الحرب عن طريق إنشاء صندوق النقد الدولي كافية لحل المشكلات الاقتصادية العالمية و بصفة خاصة مشكلات إعادة بناء الاقتصاديات الأوروبية التي خربتها الحرب ثم مشكلات تعمير ذلك العدد الضخم من البلاد المتأخرة الفقيرة و تنميتها.

و قد كان الأمر يحتاج في الحالتين إلى تيار منتظم من الموارد تقدمها الدول القادرة و قد كانت أهمها في ذلك الوقت الولايات المتحدة الأمريكية.

لذلك رأى مؤتمر بريتن وودز أن يكمل منظمته الأولى العاملة في ميادين النقد و موازين المدفوعات بمنظمة ثانية أطلق عليها تسمية **البنك الدولي للإنشاء و التعمير** تعمل في ميدان القروض و الاستثمارات طويلة الأجل، و هي المؤسسة التوأم لصندوق النقد الدولي.

أولا: البنك الدولي: التعريف و الأهداف

بعد أن تم التوقيع على اتفاقية بريتون وودز Breton woods من قبل 28 دولة من أصل 44 حضرت المؤتمر، بدأ البنك أعماله بتاريخ 25 جوان 1946 ،وتم ربطه بالأمم المتحدة بمقتضى إتفاق في 15 نوفمبر1947 ونزولا عند رغبة الرئيس الأمريكي ترومان تقرر أن يكون مقر البنك الدولي مدينة واشنطن العاصمة، وأن يكون رئيسه أمريكي الجنسية. [2]

1: لم يتم الإتفاق على تسميته إلا بعد عدة مفاوضات ، فقد اقترحت بريطانيا أن يسمى "المؤسسة الدولية للتعمير و التنمية" أو يعطي تسمية أخرى بشرط إهمال كلمة بنك، بينما اقترحت فرنسا تسمية "المؤسسة المالية للتعمير و التنمية" و قدم السلفادور اقتراح بتسمية "هيئة الضمان و الاستثمار الدولية" أو الهيئة الدولية لضمان الاستثمار و في النهاية تم اعتماد تسمية البنك الدولي للتعمير و التنمية و إن كانت التسمية العربية الشائعة هي البنك الدولي للإنشاء و التعمير و أصبح يعرف في الوقت الحالي اختصارا باسم البنك الدولي.

2: عبيدات ياسين، تقييم دور مجموعة البنك الدولي في تمويل التنمية المستدامة في البلدان منخفضة الدخل دراسة حالة منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2011-2012، ص ص 55 -56.

وخلال فترة الخمسينات والستينات كانت أولوية البنك الدولي تسهيل إعمار أوربا بعد الحرب العالمية الثانية بمنح قروض لمشروعات تنمية البنية الأساسية، وبعدها بدأ يقدم قروضا ومساعدات إنمائية للبلدان المتوسطة الدخل التي يمكنها دفع أسعار فائدة قريبة من أسعار الفائدة في الأسواق، كما يقوم بإقراض الموارد المالية بشروط قريبة من شروط البنوك التجارية فقط إلى حكومات البلدان الأعضاء، أو بموجب ضمانات من حكومات البلدان الأعضاء، مع العلم أن هذه القروض يجري تسديدها.

كما يمكن تعريف البنك الدولي للإنشاء والتعمير على أنه " المؤسسة العالمية المسئولة عن إدارة النظام المالي الدولي والاهتمام بتطبيق السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية وتحسين مستويات المعيشة للدول الأعضاء عن طريق توفير الائتمان الطويل والمتوسط الأمد والمشورة الفنية للمشروعات التنموية ". [1]

و قد وضعت الاتفاقية المنشئة شرطا لاكتساب عضوية البنك أن تكون الدولة عضوا في صندوق النقد الدولي. كذلك فإن حصص الدول الأعضاء في رأس مال البنك يتحدد وفقا لحصة كل دولة في صندوق النقد الدولي و ذلك بوصف هذه الخطة مؤشرا على المقدرة الاقتصادية لكل دولة و قد بلغ حتى سنة 1996، 172دولة [2]، بينما وصل عدد الدول الأعضاء فيه حتى سنة 2017 إلى 189 عضوا.[3]

و نجد أن للبنك طبيعة مزدوجة حيث يقوم بإصلاح و تجديد وسائل و أدوات الإنتاج التي دمرتها الحروب، و كذلك تنمية الموارد الاقتصادية و رفع مستوى المعيشة للدول الأعضاء النامية، و منذ نشأة البنك الدولي و حتى الآن ، نجد استحواذ الدول الرأسمالية الصناعية بالسيطرة على إدارته و تحديد سياساته وتخصيص موارده و ذلك من خلال ما استحوذت عليه من أغلبية رأس ماله وبالتالي على الشطر الأعظم من القوة التصويتية في البنك و بالتالي انعكس ذلك على قرارات البنك حيث بدأ بتمويل المشروعات التنموية الاقتصادية لدول غرب أوروبا التي كانت تعاني من آثار الحروب ثم بعد ذلك الدول النامية.

1: عبد الحميد عبد المطلب، العولمة الاقتصادية منظماتها-شركاتها-تداعياتها، مرجع سابق، ص 80.

2: مدني بن شهرة، سياسة الاصلاح الاقتصادي في الجزائر و المؤسسات المالية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 66

3: التقرير السنوي للبنك الدولي، 2017.

أما أهداف البنك الدولي، فيمكن تلخيصها فيما يلي:

1- إعادة بناء اقتصاديات الدول الأعضاء بعد مخلفات الحرب العالمية الثانية، وذلك بتوفير رؤوس الأموال للاستثمارات الإنتاجية سواء في صورة قروض أو استثمارات أجنبية بغرض زيادة مستويات التنمية الاقتصادية و رفع معدلات النمو الاقتصادي

2- التشجيع على الاستثمار الدولي لتحقيق النمو وفقا للشروط التجارية في أقاليم الدول الأعضاء و تقديم المساعدة للتحول من اقتصاديات الحرب إلى اقتصاديات السلام، و العمل على ربط دول العالم الثالث باقتصاد السوق.

3- تشجيع الاستثمارات الدولية لتنمية الموارد الإنتاجية للدول الأعضاء بهدف الوصول إلى مرحلة النمو المتوازنة للتجارة الدولية في الأجل الطويل و المحافظة على توازن المدفوعات.

4- إجراء عملية تصنيف المشروعات الاقتصادية الأكثر نفعا من أجل إعطائها الأولوية في الانتفاع من القروض و التسهيلات الاستثمارية.

5- تمويل ودعم برامج التنمية في البلدان النامية بما في ذلك تقديم المعونات الفنية والاستشارية خاصة في الحالات التي لا تتوفر فيها الخبرات المتخصصة لبعض المشاريع الاستثمارية.

ثانيا: الهيكل التنظيمي للبنك و موارده [1]

1- **الهيكل التنظيمي للبنك:** البنك الدولي يشبه مؤسسة تعاونية، تعتبر البلدان الأعضاء فيها وعددها 189 مساهمين فيهاويمُثل المساهمون من خلال مجلس المحافظين، وهم كبار واضعي السياسات في البنك الدولي وبصفة عامة، يكون المحافظون من وزراء المالية أو وزراء التنمية في البلدان الأعضاء ويجتمعون مرة واحدة في السنة في الاجتماعات السنوية لمجالس محافظي مجموعة البنك الدولي و صندوق النقد الدولي ، ويفوض المحافظون واجبات محددة إلى 25مديراً تنفيذياً يعملون داخل مقر البنك الدوليويعين ّ كل بلد من البلدان الخمسة التي تمتلك أكبر عدد من أسهم رأس المال مديراً تنفيذياً يمثله، في حين يتم تمثيل البلدان الأعضاء الآخرين عن طريق مديرين تنفيذيين منتخبين. حيث تتألف مجالس المحافظين من محافظ ومحافظ مناوب واحد يتم تعينهما من قبل كل بلد من البلدان الأعضاء بالبنك الدولي وعادة ما يشغل هذا المنصب وزير المالية أو محافظ البنك المركزي بذلك البلد، أو أي مسئولرفيع المستوى بالمرتبة الوظيفية نفسها وتستمر مدة خدمة كل من المحافظين والمحافظين المناوبين خمس سنوات، ويجوز إعادة تعيين كل منهم.

---

1 : https://www.albankaldawli.org/ar/about/leadership/governors الموقع الرسمي للبنك

إذا كان البلد عضواً بالبنك، وعضواً أيضاً بمؤسسة التمويل الدولية أو المؤسسة الدولية للتنمية، يقوم المحافظ المُعين والمحافظ المناوب بحكم منصبهما حينئذ بدور المحافظ والمحافظ المناوب في مجلسي محافظي المؤسستين ، ويمثل

المحافظون والمحافظون المناوبون أيضاً بلدانهم في المجلس الإداري للمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار ما لم يُذكر خلاف ذلك. أما محافظو الوكالة الدولية لضمان الاستثمار والمحافظون المناوبون، فيتم تعينهم على نحوٍ منفصل.

دور مجالس المحافظين

وفقاً لاتفاقية إنشاء البنك الدولي، يُخوِّل جميع صلاحيات البنك لمجالس المحافظين، وتُعتبر الهيئة العليا لاتخاذ القرار بالبنك. إلا أن مجالس المحافظين تفوض جميع صلاحياتها إلى المديرين التنفيذيين، عدا ما احتفظت به اتفاقية إنشاء البنك الدولي له .وتتضمن هذه الصلاحيات: [1]

- الموافقة على دخول أعضاء جدد أو إيقاف عضويتهم
- زيادة أو تخفيض رأس مال البنك المصرح به؛
- تحديد أوجه توزيع صافي دخل البنك؛
- البت في الاستئناف المقدم من المديرين التنفيذيين عن تفسير أحكام اتفاقية إنشاء البنك الدولي؛
- اتخاذ ترتيبات شاملة رسمية للتعاون مع منظمات دولية أخرى؛
- إيقاف عمليات البنك نهائياً ؛
- زيادة عدد المديرين التنفيذيين المنتخبين؛
- الموافقة على تعديلات اتفاقية الإنشاء.

المديرون التنفيذيون: تتألف مجالس المديرين التنفيذيين من رئيس مجموعة البنك الدولي و 25مديراً تنفيذياً يعملون كوحدة واحدة. ويرأس الرئيس مجالس المديرين التنفيذيين، وليس له في العادة أن يشترك في التصويت إلا في حالة تعادل الأصوات. ولا يجوز للمديرين التنفيذيين بصفتهم الفردية مباشرة أية صلاحيات أو إلزام البنك أو تمثيله ما لم تخولهم مجالسهم بالقيام بذلك تحديداً . ومع بدء ولايته الجديدة في الأول من نوفمبر 2010، انضم عضو جديد إلى المديرين التنفيذيين ليرتفع بذلك مجموعهم إلى 25مديراً .

---

1 : https://www.albankaldawli.org/ar/about/leadership/governors الموقع الرسمي للبنك

ويتمتع المديرون التنفيذيون المناوبون بكامل الصلاحية للتصرف في حالة غياب المديرين التنفيذيين المعنيين. علاوة على ذلك، يقوم مستشارون ومستشارون أوائل بمساعدة المديرين التنفيذيين في مباشرة أعمالهم، ويمكنهم إلى جانب المديرين التنفيذيين المناوبين حضور معظم اجتماعات المجالس بصفة استشارية دون التمتع بحق التصويت.

المجلس الاستشاري: ويتكون من خبراء المصارف والمؤسسات التجارية والصناعية والزراعية والعمالية، وعددهم 21 عضواً، يتم تعيينهم من قبل الدول الأعضاء لمدة سنتين قابلة للتجديد، ويجتمع مرة كل شهر لإبداء الآراء والفتاوى فيما يتعلق بمنح القروض والمساعدات الفنية .

الإدارة: وتتشكّل من رئيس للمصرف، يتم انتخابه لمدة خمس سنوات في مجلس المديرين التنفيذيين، ويعاونه نائب له وعدد من الموظفين .

2-موارد البنك الدولي:

يتحصل البنك على موارده من حصة كل عضو التي تحدد وفقا لحصته في صندوق النقد الدولي و من الاقتراض من الأسواق العالمية كما أن بيع المستندات التي يصدرها أو التي يضمنها أو التي يستثمر فيها جزء من موارده المالية تعتبر موردا هاما للبنك إضافة إلى الدخل الصافي الناتج من مختلف عمليات البنك من جراء تسديد فوائد القروض التي يمنحها و العمولات المختلفة .

وقد كان رأس مال البنك عند إنشائه 10 ملايين دولار ليرتفع فيما بعد بحيث أصبح 24 مليار دولار سنة 1965 و 27 مليار دولار سنة 1970 و 85 مليار دولار سنة 1987 حتى وصل إلى 170 مليار دولار سنة 1993م ليصل إلى 184 مليار دولار سنة 1996. [1]

ونجد أن 43% من الحصص تمتلكها الدول الكبرى وهي الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان وألمانيا وبريطانيا وفرنسا وبالتالي نجد أن هذه الدول لها القوة التصويتية العالية والمتعددة بحوالي 40% من عدد الأصوات كما أن الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك لوحدها ما يقدر بـ 20% من القوة التصويتية داخل البنك الدولي .

كما أن كل دولة تتوقف على قدرتها و إمكانياتها الاقتصادية و هي تتكون من ثلاث حالات: [2]

1: مدني بن شهرة، سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر و المؤسسات المالية الدولية، مرجع سابق، ص 71.

2: المرجع السابق، ص 71.

الحالة الأولى: مساهمة البلد العضو المنظم إلى عضوية البنك تقدر بـ 2 % من حصته تدفع بالذهب أو الدولار الأمريكي.

الحالة الثانية : نسبة 18 %من الحصة تدفع بالعملة المحلية للبلد العضو .

الحالة الثالثة : نسبة 80 %من الحصة تدفع بالعملة المحلية للبلد العضو و تكون لدى البنك المركزي للدولة العضو و يلجأ إليها البنك الدولي وقت الحاجة كما أن أموال البنك لها حصانة ضد أي تخفيض في عملة أي عضو و لا يتحمل خسارة الصرف وإذا حدث ذلك لأي بلد عضو طلب بدفع التعويض يتساوى مع نسبة الانخفاض لتغطية الخسارة.

بالإضافة، تأتي موارد البنك معظمها من الدول المتقدمة لكنه يجمع الأموال أيضا عن طريق: [1]

1-حساب الاكتتاب للدول الأعضاء في رأس المال البنك: حيث يضم البنك الدولي مجموعة واسعة من الدول بلغت حتى سنة 1996 حوالي 172 دولة عضو في 2001 بلغت 183 دولة عضو اكتتبوا بحوالي 1570895سهم قيمتها 189505 مليون دولار أمريكي و بلغ عدد الأعضاء 185 في 2005 بلغ رأسمال البنك حوالي 189.718 مليون دولار. و رأسمال البنك مقسم إلى أسهم يحدد لكل دولة نصيب منها أو حصة على أساس قريب من توزيع حصص صندوق النقد الدولي.

و على ذلك فالموارد المتاحة من رأسمال البنك في أعماله الجارية هي 20 % فقط، بل و أقل من ذلك إذا أدخلنا في اعتبارنا أن جزءا كبيرا من العملات الوطنية الخاصة بشريحة 18% معطل و ذلك لانعدام الطلب عليه و لعدم قابليته للتحويل إلى عملات أخرى.

أما باقي رأسمال البنك فبمثابة ضمان لتعامل البنك مع الغير، و يفسر حجم هذا الضمان بأن الغرض الأصلي للبنك في نظر الرأي الغالب عند إنشائه(الأمريكي بطبيعة الحال) لم يكن تقديم القروض مباشرة بقدر ما كان الاقتراض من الأسواق لإعادة الإقراض أو كفالة ما يقدمه الأفراد أو الهيئات الخاصة من قروض.

2-الاقتراض: من الواضح أن الجزء المخصص من رأسمال البنك للإقراض جزء صغير و لذلك فإن البنك يعتمد بصفة أساسية على الاقتراض أو على ضمان قروض الدول لتمويل العمليات التي يساهم فيها فالبنك قد يتدخل ضمانا للدولة الراغبة في الاقتراض من سوق رأس المال، و من الواضح أن هذا الضمان يسهل على هذه الدولة الحصول على القروض. و يعد الاقتراض من أهم المصادر التي يحصل البنك منها على موارده ، فللبنك وفقا لنظامه الأساسي أن يلجأ إلى أي وسيلة للاقتراض و بصفة خاصة الالتجاء إلى أسواق الدول الأعضاء و لكن بشرط أن يحصل **أولا** على موافقة العضو الذي يقترض من أسواقه و **ثانيا** على موافقة العضو الذي يقوم القرض

1: برباص الطاهر، أثر تدخل المؤسسات الدولية النقدية في الاقتصاد – حالة الجزائر- مذكرة ماجستير، تخصص مالية و نقود، جامعة بسكرة، 2008-2009، ص ص 60-61.

بعملته و ذلك على أن تتضمن الموافقة في الحالتين قابلية القرض للتحويل إلى أية عملة أخرى من عملات الدول الأعضاء و تتضمن القروض التي يحصل عليها البنك من الأسواق المالية في أوروبا و الولايات المتحدة و اليابان إلى جانب القروض من البنوك المركزية و المؤسسات الحكومية المختلفة بأسعار السوق ، وقد كان البنك يعتمد في سنواته الأولى على السوق المالية الأمريكية لتدبير الأموال اللازمة لتمويل نشاطه و لكنه تحول بعد ذلك إلى الأسواق المالية الأخرى بعد تزايد عجز الميزان الحسابي الأمريكي.

3-الفائض: ويتجمع لدى البنك نتيجة لما يحصل عليه من عمولات، على ما يقدمه أو يضمنه من قروض بمعدلات تتراوح ما بين 1% إلى 1.5% من قيمة القرض و كذلك من فوائد القروض التي يمنحها و التي تتراوح ما بين 7.5 % إلى 7.75 % سنويا بحسب مدة القرض. بالإضافة إلى الفوائد و العمولات هناك الأرباح المحتجزة التي سيوزعها البنك على أصحابها.

4-مصادر أخرى :و تتمثل فيما يحصل عليه البنك نتيجة لتحويل حقوقه إلى شتى المؤسسات المالية بيع أقساط ديونو كذلك تتضمن إصدار سندات بالعملات الرئيسية إما مباشرة أو عن طريق مجموعات مصرفية.

ثالثا: مجموعة البنك الدولي

تلعب مجموعة البنك الدولي (World Bank Group (WBG ًا رئيسي ًا في الجهد العالمي لإنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك. تتمثل إحدى الطرق التي تعمل بها المنظمة لتحقيق هذه الأهداف في دعوة المواطنين من جميع أنحاء العالم للتعاون في مجموعة من القضايا المتعلقة بالحد من الفقر ، والتنمية الاقتصادية الدولية والتمويل ، وبناء رأس المال البشري ، وتعزيز المرونة. الفرصة الأساسية لتعزيز الوعي والمشاركة في هذه الموضوعات والنهوض بجدول الأعمال بشأن القضايا الرئيسية هي من خلال اجتماعات الربيع والاجتماعات السنوية.تهدف الاجتماعات أيض ًا إلى فتح الاجتماعات للجمهور من خلال أحداث يتم بثها مباشرة ومحادثات عبر الإنترنت على موقع البنك الدولي المباشر وتويتر ومنصات أخرى. و تضم المجموعة خمس مؤسسات كما يلي:

1-البنك الدولي للإنشاء والتعمير International Bank for Reconstruction and Development (IBRD)

يقوم بتقديم القروض إلى حكومات البلدان المتوسطة الدخل والبلدان المنخفضة الدخل المتمتعة بالأهلية الائتمانية. كما يشجع التنمية المستدامة من خلال تقديم القروض والضمانات وأدوات إدارة المخاطر والخدمات التحليلية والاستشارية غير الإقراضية .وتمكّنه قوة مركزه المالي من الاقتراض من أسواق رأس المال بتكلفة منخفضة وتقديم شروط جيدة للمقترضين المتعاملين معه.

2- المؤسسة الدولية للتنمية (IDA) International Development Association

لقد كان عضو مجلس الشيوخ الأمريكي A.S.Mike هو صاحب الفكرة الأولى في إنشاء هيئة التنمية الدولية بعدما تقدم بمشروع قرار ذا الشأن، حيث اعتمده مجلس الشيوخ في أواخر 1958 ، وقد تبنت الحكومة الأمريكية

المشروع وعرضته على مجلس المحافظين للبنك الدولي الذي صادق عليه في اجتماعه السنوي سنة 1959 ، ثم كلف مجلس المديرين بوضع مسودة اتفاقية تكون بمثابة القانون الأساسي وقد أصبحت اتفاقية تأسيس هيئة التنمية الدولية سارية النفاذ سنة 1960 وقد تمت الموافقة على تقديم أولى قروض الهيئة والتي تعرف بالإعتمادات سنة 1961 إلى كل من الشيلي، الهندوراس، الهند، السودان. [1]

تقدم قروضاً طويلة الأجل بدون فوائد- تسمى اعتمادات - ومنحاً لحكومات أشد بلدان العالم فقرا حتى ترتفع قدرتها على الاقتراض بشروط السوق ضئيلة أو معدومة .القروض التي تقدمها هذه المؤسسة تمولها المساهمات التي تقدمها لها الدول المانحة والتحويلات من صافي دخل البنك الدولي للإنشاء والتعمير و منح من مؤسسة التمويل الدولية وحصيلة سداد اعتمادات المؤسسة نفسها

3- مؤسسة التمويل الدولية: International Finance Corporation (I.F.C)

أنشأت مؤسسة التمويل الدولية في شهر جويلية 1956 و أصبحت وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة في 20 فيفري 1957 و يطلق عليها أيضا الشركة المالية الدولية و رغم أن الشركة مرتبطة بالبنك الدولي للإنشاء و التعمير ارتباطا وثيقا إلا أنها تعتبر مستقلة من الناحية القانونية، كما أن أموالها منفصلة عن أموال البنك و تعتبر العضوية في البنك شرط للعضوية في الشركة و يبلغ عدد أعضائها 182 دولة ، وفقا لتقريرها السنوي لعام 2009 ، أغلبهم من الدول النامية و قد اتخذت المؤسسة مقرا لها في مدينة واشنطن. [2]

و هي عضو في مجموعة البنك الدولي، أكبر مؤسسة إنمائية عالمية تركز بصورة حصرية على دعم وتنمية القطاع الخاص في البلدان النامية. وتستخدم المؤسسة منتجاتها وخدماتها وكذلك منتجات وخدمات مؤسسات مجموعة البنك الدولي، بغرض تقديم حلول تنموية تلاءم احتياجات المتعاملين معها. وتستخدم مواردها المالية وخبراتها الفنية وتجاربها العالمية وأفكارها المبتكرة لمساعدة شركائها في التغلب على التحديات المالية والتشغيلية والسياسية.

وتعمل المؤسسة على تقديم الاستشمارات والخبرات وبناء الشراكات طويلة الأجل التي يمكنها أن تساعد في تذليل معوقات التنمية في مجالات، مثل التمويل والبنية التحتية والبيئة التنظيمية وتحسين مهارات العاملين،وتُعد المؤسسة أيضا إحدى الهيئات الرئيسية التي تستطيع حشد الموارد لتنفيذ مشاريعها، إذ تمكنها رغبتها في العمل في البيئات الصعبة ودورها الريادي في توفير التمويل للقطاع الخاص من تعزيز بصمتها، وتحقيق أثر تنموي يتجاوز مواردها المباشرة. [3]

1: عبيدات ياسين، تقييم دور مجموعة البنك الدولي في تمويل التنمية المستدامة في البلدان منخفضة الدخل- حالة منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، مذكرة ماجستير، تخصص الاقتصاد الدولي للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف، 2011-2012، ص 71-72.

2: برباص الطاهر، أثر تدخل المؤسسات الدولية النقدية في الاقتصاد – حالة الجزائر- مرجع سابق، ص 62.

3: الموقع الرسمي للمؤسسة https://www.ifc.org/wps/wcm/connect/multilingual_ext_content/ifc_external_corporate

أما هدفها الأساسي فهو، هو تحسن مستوى معيشة سكان أعضائها من الدول النامية وتحقيق التعاون بينهما في مجالات التمويل والمساعدات الفنية والإدارية اللازمة لتنمية فرص الاستثمار في الدول الأعضاء وخاصة في مجالات الصناعة واستغلال الثروات وغيرها. بالإضافة إلى دعم النمو الاقتصادي عن طريق تشجيع نمو المشروعات الإنتاجية الخاصة في الدول الأعضاء و بخاصة في المناطق الأقل نموا ، و بذلك تكمل نشاط البنك العالمي و تحقق الشركة هذا الغرض عن طريق الاستثمار في المشروعات الإنتاجية بالتعاون مع أصحاب رؤوس الأموال.

وتتكون موارد المؤسسة من اكتتابات الدول الأعضاء، وأرباح المنشآت التي تشرف عليها بالإضافة إلى مدخرات الأفراد والهيئات.

4- المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار: (ICSID) [1]

International Center for Settlement of Investment Disputes

هو مؤسسة تحكيمية دولية أنشئت عام 1966 لتسوية المنازعات القانونية والتوفيق بين المستثمرين الدوليين. كجزء من مجموعة البنك الدولي، مقرها في واشنطن.ويُعد المركز مؤسسة متخصصة ومتعددة الأطراف متخصصة لتشجيع التدفق الدولي للاستثمار وتخفيف المخاطر غير التجارية بموجب معاهدة أعدها المديرون التنفيذيون للبنك الدولي لإعادة البناء والتنمية بعد توقيع الدول الأعضاء عليها في ماي 2016 حيث وافقت 153 دولة عضواً متعاقداً على تنفيذ قرارات التحكيم ودعمها وفقاً لاتفاقية المركز الدولي لتسوية المنازعات.

أ-نشأة المركز الدولي لتسوية نزاعات الاستثمارICSID

في خمسينات و ستينات القرن العشرين، قامت منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي التي أصبحت الآن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بالعديد من المحاولات لإنشاء إطار لحماية الاستثمارات الدولية، إلا أنَّ جهودها كشفت عن وجهات نظر متضاربة حول كيفية تقديم التعويضات مصادرة الاستثمار الأجنبي المباشر. مما أدى بالمستشار العام للبنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) آرون بروشس **Aron Broches** أن يُقدِّم من بعدها فكرة التوصل إلى اتفاقية متعددة الأطراف حول عملية حل نزاعات الاستثمار الفردية على أساس كل حالة على حدة بدلاً من فرض النتائج على أساس المعايير. ودعا **آرون بروشس** لعقد مؤتمرات مع خبراء قانونيين من جميع أنحاء العالم، بما في ذلك أوروبا وإفريقيا وآسيا، لمناقشة وإبرام اتفاق مبدئي، حيث كتب موظفو البنك الدولي للإنشاء والتعمير مسودة رسمية للاتفاقية وتشاوروا مع الممثلين القانونيين لمجلس إدارة البنك الدولي للإنشاء والتعمير لوضع اللمسات الأخيرة على المسودة واعتمادها.

---

1 : الموقع الرسمي للمركز، https://icsid.worldbank.org/About/ICSID

وافق مجلس الإدارة على المسودة النهائية للاتفاقية التي تحمل عنوان اتفاقية تسوية نزاعات الاستثمار بين الدول ومواطني الدول الأخرى، وقام رئيس البنك بنشر الاتفاقية على الدول الأعضاء فيها للتوقيع في 18 مارس 1965 وقد صادقت عشرون دولة فوراً على الاتفاقية وباشرت اتفاقية **ICSID** رسمياً في 14 أكتوبر 1966.

الهيكل التنظيمي: يحكم المركز الدولي مجلس إداري ممثل بفرد من كل دولة من الدول الأعضاء المتعاقدة يرأسه رئيس مجموعة البنك الدولي، ينتخب هذا المجلس بدوره أمين عام ونائب الأمين العام للمركز ويوافق على القواعد والأنظمة ويدير إجراءات الدعوى في المركز ويوافق على ميزانية المركز وتقريره السنوي .

5- الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MEGA) [1]

The Maliti – International Investment Guarantee Agency

تأسست عام 1988 في كوريا الجنوبية ، وهي عضو في مجموعة البنك الدولي للإنشاء والتعمير ، وتعمل بإدارة مستقلة عن البنك ، وتركز اهتمامها على العمل على زيادة وتطوير الاستثمار الأجنبي في الدول النامية من اجل تحسين حياة الناس وتقليل الفقر ، والوكالة تعمل على تحقيق هذه الأهداف من خلال التأمين على الاستثمارات الأجنبية من المخاطر السياسية ، أي أنها تقدم الضمانات للشركات (م.ج) الراغبة في الاستثمار في بلد ما ، والى المقرضين بنوك أو شركات مالية ، وبالتعاون والتنسيق مع الدول النامية المعنية من اجل اجتذاب الاستثمارات الأجنبية إلى هذه الدول ومبادئ عملها هي :

أ . دعم المستثمرين والمقترضين وحكومات البلد المضيف للاستثمار الأجنبي .

ب . دعم القطاع الخاص وزيادة الاستثمار الأجنبي .

ج . العمل مع المؤسسات الحكومية والمنظمات الدولية لضمان تكامل للخدمات وزيادة الجهود الإنمائية لتحسين حياة الناس في الدول النامية، وتهيئة البيئة الاجتماعية والصحية والتجارية للبلد المضيف لتتفق مع أهداف الاستثمار الأجنبي.

د . ضمان الاستقرار المالي وموازنة الأهداف الإنمائية والمالية و كذا ضمان السندات وإدارة الكوارث.

1: رائد عبد الخالق العبيدي و خالد احمد المشهداني، ، إدارة المؤسسات المالية والمصرفية، ص131-132، كتاب عن الموقع الإلكتروني: https://almerja.com/reading.php

يبلغ عدد أعضائها (157) دولة ، وهم من نفس الأعضاء في مجموعة البنك الدولي ، يبلغ رأسمالها مليار دولار أمريكي ، أما أهم انجازاتها :

1. طورت مهارات وخبرات تكنولوجية للدول والشركات .

2. دعمت مصالح المجتمعات مثل تطوير وتوسيع البنية التحتية كالطرق والجسور والكهرباء والمستشفيات ومحطات تنقية وضخ المياه .

3. شجعت الاستثمار الأجنبي والمحلي مما أدى إلى إيجاد فرص للمواطنين .

4. تشكل دعامة مهمة للتنمية والتجارة الدولية والاستثمار وتستعين بقدر كبير من موارد البنك الدولي وإمكانياته في دعم المشاريع التي تكفلها .

5. تعمل كمظلة ضد السياسات الحكومية التي يمكن أن تجلب الضرر أو الخسارة للاستثمارات الأجنبية أو تؤدي إلى النزاعات ، وفي مثل هذه الحالات تتدخل (الميجا) للخدمة كوسيط محايد لإعادة بناء الثقة بين المستثمرين من جهة وحكومات البلد المضيف ولا يسما في فض النزاعات .

6. يقتصر عمل (ميجا) في الخدمات القانونية والاستشارية .

رابعا: تدخل مجموعة البنك الدولي في تمويل التنمية و دعم مسار الإصلاح الاقتصادي في الجزائر

لجأت الجزائر إلى مجموعة البنك العالمي منذ السنوات الأولى من استقلالها للحصول على موارد مالية، واستخدمت هذه الموارد لغرضين أساسيين: الغرض الأول يتمثل في تمويل التنمية، بحيث مولت المجموعة عدة مشاريع تنموية، أما الغرض الثاني الذي استخدمت فيه قروض مجموعة البنك العالمي، فيتمثل في تمويل برامج الإصلاح الاقتصادي.

1-المشاريع التي مولتها المجموعة في الجزائر:

أهم القطاعات التي مولتها المجموعة إلى غاية2001 [1]

أ /القطاع الزراعي :يعتبر القطاع الزراعي أحد الركائز الأساسية للتنمية الاقتصادية ,كما يعد ذو كثافة في استخدام اليد العاملة .لذلك يحظى هذا القطاع بأولوية كبيرة في العمليات الإقراضية للبنك الدولي للإنشاء

1: برباص الطاهر, أثر تدخل المؤسسات الدولية النقدية في الاقتصاد – حالة الجزائر- مرجع سابق، ص 163.

والتعمير، ولقد مول هذا الأخير ثلاثة عشر مشروعا في القطاع الزراعي بمبلغ إجمالي قدره 647 مليون دولار أمريكي، وكان أول مشروع موله البنك في هذا القطاع هو مشروع المساعدة التقنية للتنمية الريفية، والذي صودق عليه في 26 جوان 1975 م بقرض مبلغه 8 مليون دولار .أما آخر مشروع , فصودق عليه بتاريخ 25 مارس 1997، إذ خصص له قرضا قدره 89 مليون دولار، ووجه هذا القرض لخلق مناصب شغل في القطاع الزراعي.

خامسا: دور مجموعة البنك العالمي في دعم مسار الإصلاح الاقتصادي في الجزائر:

انضمت الجزائر إلى البنك الدولي للإنشاء و التعمير و إلى المؤسسة الدولية للتنمية، بتاريخ 26 سبتمبر 1963، و في 23 سبتمبر من عام 1990، أصبحت عضوا في مؤسسة التمويل الدولية، أما انضمامها إلى الوكالة الدولية لضمان الاستثمار فكان في 4 جوان 1996، و في 12 من مارس سنة 1996، انضمت إلى المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار. [1]

سنحاول فيما يلي إبراز دور البنك الدولي للإنشاء والتعمير في دعم مسار الإصلاح الاقتصادي في الجزائر، وهذا بدراسة برنامج التعديل الهيكلي المدعم من البنك، فضلا عن اتفاق القرض بين الحكومة الجزائرية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير الخاص بتعجيل عملية خوصصة المؤسسات العمومية.

اتفاق برنامج التعديل الهيكلي مع البنك الدولي لسنة 1996 [2]

طبقت الجزائر العديد من برامج التثبيت الهيكلي المدعمة من صندوق النقد الدولي، وعززت هذه البرامج بعقد اتفاق آخر ،خاص بالتعديل الهيكلي مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير في سنة 1996 لدعم واستكمال مسار التصحيح الهيكلي سمحت الاتفاقيات التي عقدتها الجزائر مع صندوق النقد الدولي باسترجاع التوازنات الاقتصادية الكلية،وتحقيق الشروط الضرورية لاستعادة النمو الاقتصادي، ومن أجل دعم وتقوية هذه التوازنات وافق مجلس إدارة البنك الدولي للإنشاء والتعمير في شهر فيفري 1996 على وضع إستراتيجية تعاون مع الحكومة الجزائرية لاستكمال جهود التصحيح الهيكلي، والتحول الاقتصادي.

وتجسيدا لهذه الإستراتيجية، وافق البنك في 25 أفريل 1996 على تقديم قرض للحكومة بمبلغ 300 مليون دولار لتمويل برنامج التعديل الهيكلي، الذي حدد تاريخ نهايته في 30 أفريل 1998 .

1-أهداف برنامج التعديل الهيكلي لسنة 1996

تتلخص أهداف البرنامج فيما يلي:

-دعم جهود التصحيح الهيكلي والتحول الاقتصادي الذي شرعت الجزائر في تطبيقه منذ نهاية الثمانينات.

-ترقية القطاع الخاص ومحاولة إعطائه دورا نشيطا في عملية التنمية الاقتصادية.

1: عن الموقع الرسمي للبنك الدولي، https://www.albankaldawli.org

2: برباص الطاهر, أثر تدخل المؤسسات الدولية النقدية في الاقتصاد – حالة الجزائر- مرجع سابق، ص 163-164.

-دعم الإصلاحات الهيكلية، وخاصة قطاعي الفلاحة والمالية، فضلا عن ترقية القطاعات ذات الأولوية، مثل قطاع السكن، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2- الجوانب الاقتصادية للبرنامج: قدم البنك الدولي من خلال البرنامج، قرضا لتلبية احتياجات ظرفية في مجال التمويل الخارجي، نظرا لإمكانية حشد القرض واستخدامه في عملية إنعاش نشاط المؤسسات الإنتاجية التي تعاني من مشكل تموين ,نتج عن عدم قدرتها على استيراد المواد الأولية الوسيطة الضرورية للسير العادي لعملية الإنتاج. و بذلك استخدم جزءا من القرض لاستيراد هذه المواد، ويمكن أن تتم عملية الاستيراد من أي بلد عضو في البنك الدولي. كما يمكن استيراد كل المواد والمنتجات ,ما عدا بعض المنتجات الخاصة، مثل المشروبات الكحولية، والتبغ، والمفاعلات النووية، كما يستثنى البرنامج استيراد المنتجات الكمالية كالذهب، والأحجار الكريمة...الخ.

3-الجوانب المالية للبرنامج: حدد مبلغ القرض ب 300 مليون دولار أمريكي، كما حددت مدته ب 17 سنة، مع فترة تأجيل مدتها 5سنوات، أما سعر الفائدة المطبق فحدده البنك ب 7.5 %، ويمكن لهذا الأخير مراجعته كل ستة أشهر، كما يحتسب البنك عمولة على المبالغ التي لم تصرف من القرض، نسبتها 0.75 % سنويا، وقد تم تخفيضها بالنسبة لسنة الحصول على القرض إلى نسبة 0.25 %.

وكان بإمكان البنك المركزي الجزائري حشد مجمل المبلغ للحصة الأولى 150 مليون دولار بمجرد دخول الاتفاق حيز التنفيذ، ولقد تم فتح خمسة حسابات إيداع لدى بنك الجزائر معنونة بعملات مختلفة (دولار أمريكي، جنيه إسترليني، فرنك فرنسي، ين ياباني ومارك ألماني).

4- الجوانب النقدية للبرنامج: عنون القرض بعملات مختلفة مساوية لـ 300 مليون دولار أمريكي، مع العلم انه يمكن سحب الأموال بالعملات الخمس المحددة بطلب من بنك الجزائر، وهذا حسب أصل المنتجات المستوردة في إطار إنجاز البرنامج .وتعتبر الدولة الجزائرية بمثابة الطرف المقترض، وبذلك تتكفل الخزينة العامة بعملية تسديد القرض.

5- الجوانب السياسية للبرنامج: اقتصر دور البنك الدولي في الجزائر حتى سنة 1989 على تمويل المشاريع، واعتبارا من هذه السنة أصبح البنك يهتم بالتحولات الاقتصادية الجارية في الجزائر، بحيث قدم قرضا لدعم هذه الإصلاحات الاقتصادية.

ويعتبر برنامج التعديل الهيكلي لسنة 1996 ، تكملة للإستراتيجية التي رسمها البنك منذ سنة 1989 والمتعلقة بدعم مسار الإصلاح الاقتصادي في الجزائر، ولقد وفر هذا البرنامج موارد مالية وجهت لتخفيف الضغط على ميزان المدفوعات، ولجلب دعم الممولين الآخرين، إضافة إلى كل هذا يهدف البرنامج إلى إنعاش الجهاز الإنتاجي، وبالتالي امتصاص البطالة، وهي كلها عوامل إيجابية تساهم في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية.

اتفاقية القرض لدعم مسار الخوصصة: [1] تمت المصادقة في 22 جويلية 1995 على قانون الخوصصة للمؤسسات العمومية من طرف الحكومة عن طريق المجلس الانتقالي آنذاك، وصدر القانون رقم95- 22 المؤرخ في 26أوت1995 لتحديد إطار الخوصصة و في شهر أفريل سنة 2000 سطرت الخطوط العريضة لمشروع التعاون فيما بين البنك الدولي للإنشاء والتعمير والحكومة الجزائرية، في مجال خوصصة المؤسسات العمومية، وفي 26 جوان من نفس السنة صادق مجلس إدارة البنك الدولي على قرض بقيمة 05 مليون دولار لتمويل مشروع متعلق بخوصصة المؤسسات العمومية، وقدرت التكلفة الإجمالية لهذا المشروع ب5.5 مليون دولار، ويتمثل الهدف من هذا المشروع في مساعدة الحكومة الجزائرية على إدارة التأخر الذي عرفته عملية الخوصصة، وذلك بإيجاد آليات فعالة لتسريع هذه العملية، لاسيما عن طريق:

-مساعدة وزارة المساهمة وتنسيق الإصلاحات على اكتساب الخبرات اللازمة في مجال الخوصصة، وهذا بتمويل دراسات يقوم بإعدادها خبراء ومتخصصون لخوصصة المؤسسات العمومية.

-تقديم الدعم اللازم للمجلس الوطني للخوصصة من أجل الحصول على المشورة، والاستفادة من الخبرات التي سبق وأن نجحت في عملية الخوصصة، وهذا بالتعاون مع مكاتب دراسات أجنبية، وحوالي عشرين بنك أعمال. ونفهم من هذا كله أن برنامج الخوصصة الذي طبق بالتعاون مع البنك الدولي، يهدف إلى التخلص نهائيا من القطاع العام، علما أن هذا القطاع لا يزال ينشط حتى في البلدان ذات الاقتصاديات الليبرالية.

إن تعميم عملية الخوصصة ,بالرغم من وجود مؤسسات عمومية حققت ولا زالت تحقق نتائج مرضية، يدل على أن الهدف من الخوصصة لا يتمثل في تحسين أداء المؤسسات العمومية التي عرفت تعثرا في أدائها فحسب، وإنما هناك أهداف إيديولوجية بحتة كثيرا ما سعى البنك لتحقيقها ,وهي تكريس الليبرالية في العالم، وسيطرة الرأسمال الخاص.

منذ عام 2010، ارتكز إطار الشراكة الإستراتيجية بين البنك الدولي والجزائر على الخدمات الاستشارية (الخدمات الاستشارية مستردة التكاليف)التي تُقدَّم استجابةً لطلبات مساندة تحقيق الأولويات الإنمائية. [2]

1: برباص الطاهر, أثر تدخل المؤسسات الدولية النقدية في الاقتصاد – حالة الجزائر- مرجع سابق، ص 171.

2: التقرير السنوي للبنك الدولي 2017

المحور الرابع: المنظمة العالمية للتجارة

(OMC)

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية التي سبقتها ظاهرة الكساد العالمي في الثلاثينيات زاد تأزم الأوضاع الاقتصادية على مستوى العالم، ونتج عنه إتباع سياسات حمائية شديدة التقييد من قبل العديد من دول العالم، مما أدى بدوره إلى انكماش حركة التجارة الخارجية وتضاؤل حجمها، وباستمرار هذه الأوضاع أدركت مجموعة كبيرة من الدول أن تلك القيود لها تأثيرات سلبية على الاقتصاد مما دفع البعض منها إلى تركيز الجهود الدولية نحو إصلاح النظام الاقتصادي الدولي بجوانبه الثلاث، النقدي، المالي والتجاري، لذلك تم التوقيع على اتفاقية بريتون وودز في عام 1944، والتي بمقتضاها أنشأ مؤسستين اقتصاديتين دوليتين. الأولى تتمثل في صندوق النقد الدولي الذي يتولى إدارة السياسات النقدية الدولية، تحقيق استقرار في أسعار الصرف، معالجة الإختلالات الطارئة في موازين مدفوعات الدول الأعضاء عن طريق توفير رصيد مالي دولي في متناولها، أما الثانية فتتمثل في البنك الدولي للإنشاء والتعمير مهمته تولي إدارة السياسات المالية الدولية، المساهمة في إعادة تعمير بلدان الدول الأعضاء، وتوفير الأموال اللازمة لإقامة مشاريع استثمارية بالإضافة إلى السعي لإدخال اقتصاديات الدول النامية التبادل عمليات تنظم للتجارة دولية منظمة إقامة من لابد كان البناء لهذا واستكمالا.حر اقتصادي نظام في بينها الحر فيما التجاري.

أولا: الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية General Agreement of Tarifs and Trade

لقد أصبح العالم بحاجة إلى من ينظم العمليات التجارية العالمية، بعد استكمال إنشاء المؤسستين الدوليتين لإعادة تنظيم المبادلات النقدية والمالية (صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإنشاء و التعمير) وعلى هذا الأساس جاءت فكرة إنشاء منظمة التجارة في عام 1947 الصادرة عن ميثاق هافانا Havana Charter ، لإ أن هذه المبادرة لم تلق استحساناً ولا تأييداً من طرف الدول الصناعية، ومن ثم باءت المنظمة لتنظيم التجارة العالمية بالفشل، فدعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى مؤتمر دولي في جنيف عام 1947 للمداولة حول التجارة الدولية، وفي هذا المؤتمر تم التوقيع على الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة **GATT** ، التي اشتملت على المبادئ والأسس والقواعد التي تحكم النظام التجاري العالمي الجديد لمرحلة بعد الحرب ولقد شارك في توقيع هذه الاتفاقية 23 دولة. وقد دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ ابتداء من 01/01/1948.

1-تعريف الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة GATT [1]

تعتبر اتفاقية **GATT** من المنظور **الاصطلاحي**، ناتج جمع الأحرف اللاتينية الأولى للاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة. ومن المنظور **الاقتصادي**، فهي اتفاقية دولية متعددة الأطراف لتبادل المزايا التفضيلية بين الدول الأعضاء الناتجة عن تحرير التجارة الدولية من القيود الجمركية والتي يطلق عليها القيود التعريفية والقيود الكمية التي يطلق عليها القيود غير التعريفية، وبالتالي فإن **GATT** كانت تمثل محاولة من الدول الأعضاء للعودة إلى سياسات حرية التجارة الدولية ومن منطلق أن التجارة الدولية هي محرك للنمو. أما من المنظور **القانوني**، تعتبر **GATT**معاهدة دولية تنظم التجارة الدولية بين الدول التي كانت تقبل الانضمام إليها والتي كانت 23 دولة عند التوقيع عليها عام 1947 ووصلت إلى 117 دولة في أوائل 1994، عند انتهاء العمل بسكرتارية **الجات GATT** مع التوقيع على إنشاء **منظمة التجارة العالمية OMC** بدلاً عنها بمراكش بالمغرب. ومن المنظور **المؤسسي**، فقد تكونت سكرتارية **GATT** للإشراف على الجولات التي أقرت من الدول المتعاقدة عليها، حول التعريفات الجمركية والقواعد المنظمة للتجارة الدول.

2-مبادئ الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارةGATT [2]

اختارت الجات عدة مبادئ لتحكم مسيرتها نحو تحقيق أهدافها أهمها :

-مبدأ الدولة الأولى بالرعاية :هو المبدأ الرئيسي والقاعدة الأساسية التي تحكم نشاط الجات، في سعيها نحو تحقيق هدفها النهائي، المتمثل في إقامة نظام عالمي متعدد الأطراف للتجارة الدولية، فالمادة الأولى من الاتفاقية تقضي بضرورة منح كل طرف متعاقد فوراً بلا شرط أو قيد جميع المزايا والحقوق والإعفاءات، التي يمنحها لأي بلد آخر دون الحاجة إلى اتفاق جديد، ويقبل هذا الشرط عدداً من الاستثناءات المؤسسة على اعتبارات وحجج اقتصادية مقنعة، مثل الترتيبات الإقليمية لتحرير التجارة الخارجية بين مجموعة من الدول المنتمية جغرافياً إلى إقليم اقتصادي مُعَيَّن ، ولما كانت هذه الترتيبات تهدف إلى تحرير التجارة الخارجية على أساس إقليمي كخطوة أولية، ولرغبة **GATT** في تشجيع الدول السائرة للنمو على تحرير تجارتها البينية يتم إعفاؤها من شرط التجاور الجغرافي الذي تلتزم به الدول الصناعية المتقدمة فقط، حين تقرر إقامة صورة أو أخرى من صور التكتلات الاقتصادية الإقليمية، فهذه الدول لها أن تُقِيم فيما بينها اتفاقيات تفضيلية ومناطق حرة واتحادات جمركية لا تقع في نطاق إقليم جغرافي معين ، ولا تلتزم بتطبيق شرط الدولة الأولى بالرعاية.

1: عن الموقع الإلكتروني، https://political-encyclopedia.org/dictionary

2: عبيدة سليمة، مسار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 8، ماي 2013 ، جامعة سعد دحلب البليدة، ص325

- **مبدأ التخفيضات الجمركية :**و التي تأخذ صورتين :

-*التخفيضات الجمركية المباشرة*: من خلال المفاوضات التي تدور في إطار الجات أو نتيجة للمفاوضات التي تتم بين أي الدول أطراف التعاقد الأولى.

-*أما الصورة غير المباشرة*: للتخفيضات الجمركية فتتحقق من خلال النص في الاتفاقات التجارية على تطبيق شرط الدولة الأولى بالرعاية، ويأخذ مبدأ التخفيضات الجمركية المتبادلة طريقه إلى التنفيذ عن طريق مطالبة كل دولة عضو في **GATT**، بإعداد قائمتين رئيستين هما:

القائمة الأولى :وتتضمن المنتجات التي يرغب العضو في التوسع في تصديرها إلى العالم الخارجي. ويطلب نتيجة لذلك من الأطراف المتعاقدة تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة عليها عند دخول أسواق هذه الدول. و هي بذلك

تستثنى تطبيق شرط الدولة الأولى بالرعاية .

القائمة الثانية :فتتكون من السلع التي يكون العضو مستعداً لإجراء تخفيضات جمركية عليها.

- **مبدأ الشفافية :**يتجه هذا المبدأ إلى إقرار قاعدة أساسية، تتلخص في تفضيل الرسوم الجمركية الصريحة، دون الحواجز الجمركية وإذا لزم الأمر الالتجاء إلى فرض قيود تجارية حمائية. حيث أنَّه في حالة إتباع الإجراءات الحمائية للضرورة القصوى؛ فإنَّ اللجوء إلى الرسوم الجمركية يكون أخف الضررين.

- **مبدأ المفاوضات التجارية :**ويقضي هذا المبدأ بضرورة اللجوء إلى المفاوضات التجارية كوسيلة لدعم النظام التجاري العالمي وفقاً لقاعدة تعدد الأطراف المتعاقدة وهي القاعدة التي يتم من خلالها توسيع دائرة هذه المفاوضات الثنائية في العلاقات التجارية الدولية.

- **مبدأ المعاملة التفضيلية في العلاقات التجارية بين الشمال والجنوب:**يُعتبر هذا الأمر مستحدثاً في الإطار التجاري الدولي الذي تُنَظمَه **الجات** ومضمون هذا المبدأ أن يتكفل النظام التجاري الدولي الذي أقامته بتقديم معاملة تجارية تفضيلية للدول النامية، تهدف هذه المعاملة إلى فتح أسواق الدول الصناعية المتقدمة، أمام منتجات الدول النامية، وبالتالي زيادة حصيلتها من الصرف الأجنبي اللازم لتمويل برامج التنمية الاقتصادية بها.

3- أهداف الجات:GATT، يمكن تلخيص أهدافها فيما يلي :

- رفع مستوى المعيشة للدول الأعضاء.

- السعي نحو تحقيق مستويات التوظيف الكامل للدول الأعضاء.
- تنشيط الطلب الفعال، رفع مستوى الدخل القومي الحقيقي.
- الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية العالمية.
- تشجيع حركة الإنتاج و رؤوس الأموال والاستثمارات.
- سهولة الوصول للأسواق ومصادر المواد الأولية.
- خفض الحواجز الكمية والجمركية لزيادة حجم التجارة الدولية.
- إقرار المفاوضات كأساس لحل المنازعات المتعلقة بالتجارة الدولية.

4- جولات الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارةGATT [1]

يمكن تقسيم جولات **الجات إلى عدة فترات** من تاريخ التوصل إلى الإطار العام لإتفافية الجات الأصلية عام 1947 وحتى التوقيع على الوثيقة النهائية لجولة الأوروجواي عام 1994 إلى ثلاث فترات على النحو التالي:

الفترة الأولى: 1947-1971: خلال هذه الفترة تم عقد خمس جولات للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، في إطار السعي نحو المزيد من إزالة الحواجز الجمركية أمام التجارة الدولية، كان من أهمها:

-جولة جنيف 1947 :شاركت فيها 23 دولة، وكانت ناجحة مقارنة بالجولات الأربعة التي تلتها، حيث تم الاتفاق على تخفيض الرسوم الجمركية على عدد كبير من السلع الداخلة في التجارة، وتضمنت نتائج المفاوضات التنازل عن الرسوم الجمركية بما يقارب 20 %من حجم التجارة العالمية.

-جولة آنسي Annecy في فرنسا 1949 :و تعتبر من الناحية العلمية أول جولة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في إطار اتفاقية الجات.

-جولة توركاي في إنجلترا 1950-1951 :و قد شاركت في هذه الجولة 38 دولة، وقد دارت في نفس الإطار للجولات السابقة وهو السعي لتحقيق المزيد من التنازلات في ضرائب الاستيراد.

1: برياح مريامة، الآثار المنتظرة من انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة ماجستير، تخصص علوم اقتصادية، جامعة وهران 1، 2017-2018، ص ص 25-26-27.

-جولة جنيف 1954-1957 :شاركت فيها 26 دولة.

-جولة ديلون 1960-1961 :في جنيف، وبلغ عدد الدول المشاركة فيها 26 دولة.

الفترة الثانية:1972-1989 : تشمل هذه الفترة في سياقها الزمني جولتين من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، وهي تبدأ مع نهاية أعمال الجولة الخامسة، و استمرت حتى نهاية الجولة السابعة إلى ما قبل جولة أورجواي التاريخية.

-جولة كنيدي 1964-1967 :عقدت هذه الجولة بجنيف بدعوى من الرئيس الأمريكي السابق "جون كينيدي" عام 1962، في رسالة عرضها على الكونغرس والتي تقدم على إثرها منح الرئيس الأمريكي سلطة إجراء المفاوضات التجارية لتوسيع نطاق التجارة عن طريق منحة صلاحية خفض التعريفات الجمركية بمقدار 50% على جميع السلع.

-جولة طوكيو 1973-1979 :لقد شاركت في هذه الجولة 102 دولة وكان الموضوع الأساسي الذي تناولته هو القيود الغير الجمركية، حيث لوحظ أنَّه على الرغم من أنَّ الرسوم الجمركية بدأت في الانخفاض على السلع المصنعة، إلا أنَّ القيود الغير جمركية بدأت في التزايد، مما تسبب في إلغاء بعض المزايا التي تحققت من التخفيض الذي تم في الرسوم الجمركية، إلى جانب موضوع القيود الغير الكمية، فإنَّ جولة طوكيو تناولت أيضا، موضوع تخفيض الرسوم الجمركية، وهو القاسم المشترك في جميع الجولات.

الفترة الثالثة: 1979-1993: في هذه الفترة شهدت أعمال الجولة الثامنة والأخيرة قبل نشوء منظمة التجارة العالمية،و هي جولة لأورجواي، ويمكن تقسيمها إلى مرحلتين:

-جولة أورجواي 1976-1991 تعد جولة الأورجواي الجولة الثامنة من جولات الجات، إلا أنهَّا كانت أكثر الجولات تعقيداً وتأزماً، وقد تأخرت أربع سنوات حيث كان من المقرر أن تنطلق في 1982 ولكنها لم تبدأ إلا في 20 سبتمبر 1986 وتعد هذه الجولة أكثر طموحاً وأوسع نطاقاً، من سابقاتها نظراً لامتدادها لقطاعات جديدة لم تكن مشمولة في الجولات السابقة، وقد جاءت هذه الدورة في ظروف اقتصادية حاسمة كما أنها سعت لرسم معالم القرن الواحد والعشرين، وكان الهدف من هذه الجولة تحقيق بعض الأهداف الأساسية التالية :

-تخفيض القيود الغير جمركية.

-تحرير تجارة الخدمات بالإضافة إلى التجارة السلعية.

-تخفيض القيود على الواردات من المنتجات الزراعية.

ولقد تعرضت موضوعات تجارة الخدمات والزراعة والملكية الفكرية لمناقشات حادة، خاصة موضوع حماية الملكية الفكرية، حيث أنَّ الولايات المتحدة الأمريكية قد نجحت في إدراج هذا الموضوع في المناقشات على مستوى **الجاتGATT** ، وذلك لأنها المتضرر الرئيسي من غياب أي تنظيم دولي لحقوق الملكية الفكرية .ومن ناحية أخرى، فإنَّ تخفيض القيود على الواردات من المنتجات الزراعية كانت غاية في الصعوبة، لأنَّ أغلب دول العالم تستخدم العديد من السياسات ودعم القطاع الزراعي بها، سواء كان ذلك في صورة دعم سعري، أو دعم للتصدير، أو حصص كمية على الواردات... الأمر الذي تسبب في تشوه هيكل أسعار تلك المنتجات، ولقد كان الإتحاد الأوروبي من أشد المعارضين لأي إلغاء للقيود على الواردات من المنتجات الزراعية، أو إلغاء الدعم المقدم للمنتجين الزراعيين، وهكذا انتهت الأربع سنوات الأولى من جولة الأورجواي 1987-1990 دون التوصل إلى اتفاق يتعلق بالتجارة الخارجية.

-جولة أورجواي الثانية 1991-1994 :لقد بدأت المفاوضات مرة أخرى بغرض الوصول إلى حل وسط بين الولايات المتحدة الأمريكية من ناحية والإتحاد الأوروبي من ناحية أخرى، حول دعم المنتجات الزراعية، ولقد انتقدت الولايات المتحدة الأمريكية ذلك بتأييد من أعضاء الجات بعض البرامج الأوروبية التي تساند المنتجين الزراعيين، وفي نفس الوقت تؤثر سلبا على التجارة الدولية بصفة عامة وتجارة الولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة، ولقد هددت الولايات المتحدة الأمريكية بفرض رسوم جمركية قدرها 20% على إيراداتها من الإتحاد الأوروبي في حدود ما قيمة 300مليون دولار .

و لقد ساعد هذا التهديد على استئناف المفاوضات مرة أخرى في مجال الزراعة، ولقد تم الاتفاق حول نقطة الخلاف السابقة، حيث تعهد الإتحاد الأوروبي بتخفيض لدعم البذور الزراعية بنسبة 37% من القيمة، و 21% من الكمية، و ذلك خلال 7 سنوات. و في عام 1993 عقد وزراء التجارة لكل من الإتحاد الأوروبي و كذا اليابان و أمريكا اجتماعا تم الاتفاق فيه على دراسة كل المشاكل المعلقة في جولة أورجواي ، وقد تم بالفعل حل هذه المشكلات ليتم توقيع الاتفاق النهائي في مراكش في المغرب في أفريل عام 1994.

أبرز نتائج جولة أورجواي الثانية: [1]

* قيام منظمة التجارة العالمية كمؤسسة دولية تشرف على تطبيق اتفاقيات الجات، وتضع الأسس للتعاون بينها

1: الموقع الالكتروني، https://political-encyclopedia.org/dictionary

وبين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بهدف تنسيق السياسات التجارية والمالية والاقتصادية للدول الأعضاء.

* تحسين ودعم المنظومة القانونية بشأن الإجراءات المعيقة للتجارة.

* المزيد من التفصيل والوضوح في الأحكام في القواعد والإجراءات المرتبطة بتحرير التجارة سواء في الاتفاقية الرئيسية، أو الاتفاقيات الفرعية، وخصوصا بالنسبة للمشاكل التي كانت غامضة ومثيرة للتأويلات العديدة وإساءة الاستخدام في السابق.

* إيجاد نظام متكامل لتسوية المنازعات التجارية، وإقامة نظام لمواجهة السياسات التجارية للدول الأعضاء.

*تعزيز خطوات تحرير التجارة من خلال المزيد من تخفيض الرسوم الجمر كية وإزالة الحواجز غير الجمركية عليها، وتوسيع نطاق الجات ليشتمل تحرير السلع الزراعية والمنتوجات والملابس، وتجارة الخدمات، والجوانب التجارية المتعلقة بالاستثمار وحقوق الملكية الفكرية.

* التأكيد على التزام دول العالم المتقدمة بالمعاملة التفضيلية للدول النامية، بصفة عامة والأقل نمواً على وجه الخصوص.

* ألزمت نتائج جولة أورجواي الدول الصناعية المتقدمة بتقديم العون المالي والفني إلى الدول النامية، لتمكينها من الاستجابة للمتطلبات الإدارية والفنية، بغرض الوفاء بالتزاماتها إزاء تطبيق الاتفاقية الجديدة.

* إعطاء الفرصة للدول النامية والأقل نمواً للمزيد من المشاركة في النظام التجاري العالمي الجديد، وذلك من خلال الوزن المتساوي لأصوات الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، بغض النظر عن أوزانهم التجارية والاقتصادية بصورة عامة.

ثانيا: المنظمة العالمية للتجارة Organisation de Commerce Mondial

يرجع إنشاء المنظمة العالمية للتجارة إلى النجاح الذي أحرزته جولة أوروغواي، حيث تم التوقيع على هذه المنظمة في مراكش بالمغرب عام 1994 ، ومع بداية عملها في 01 /1995/01 فقد تحولت اتفاقية ألغات من مجرد اتفاق متعدد الأطراف إلى منظمة عالمية تنظم عمليات تحرير التجارة الدولية.

1- المنظمة العالمية للتجارة (التعريف و الأهداف)

أ-تعريف المنظمة: تعرف بأنها منظمة دولية تعمل على حرية التجارة العالمية من خلال انتقال السلع والخدمات والأشخاص بين الدول، وما يترتب على ذلك من آثار اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وبيئية وحماية الملكية الفكرية. [1]

كما أنها، منظمة اقتصادية عالمية النشاط ذات شخصية قانونية مستقلة، وتعمل ضمن منظومة النظام الاقتصادي العالمي الجديد، على إدارة وإقامة دعائم النظام التجاري الدولي وتقويته في مجال تحرير التجارة الدولية، وزيادة التبادل الدولي والنشاط الاقتصادي العالمي، وتقف على قدم المساواة مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، في رسم وتوجيه السياسات الاقتصادية الدولية المؤثرة على الأطراف المختلفة في العالم، للوصول إلى إدارة أكثر كفاءة وأفضل للنظام الاقتصادي العالمي. [2]

وقد أنشأت منظمة التجارة العالمية لتحل محل ألغات بعد توقيع الاتفاقية الموقعة في مراكش1994 بعد انتهاء جولة أوروغواي، وتشمل المنظمة وقت إنشاءها في أول جانفي1995 حوالي 110 دولة منهم 85 دولة نامية.

ب -أهداف المنظمة العالمية للتجارة

تسعى المنظمة العالمية للتجارة لتحقيق هدف أساسي يتمثل في تحرير التجارة الدولية، أي تطبيق نظام حرية التجارة الدولية، بالإضافة إلى جملة من الأهداف، نوجزها في النقاط التالية:

- **إيجاد فرص للمفاوضات التجارية :**و ذلك من خلال جمع الدول الأعضاء من أجل بحث مختلف الأمور التجارية، و هي بذلك تمنحهم فرصة للقاءات دائمة، مما يسمح للدول بطرح انشغالاتها والتفاوض حول ما المتعلقة بالتجارة.

-تحقيق التنمية :تسعى المنظمة العالمية للتجارة إلى رفع مستوى المعيشة للدول الأعضاء والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية لجميع الدول، وخاصة الدول النامية التي تزيد نسبة عدد أعضائها في المنظمة عن 75 % من مجموع الدول الأعضاء، بحيث تمنح لهذه الدول معاملة تفضيلية خاصة، فتمنحها مساعدات تقنية والتزامات أقل تشددا من غيرها، وتعفى الدول الأقل نموا من بعض أحكام اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

-حل المنازعات بين الدول الأعضاء :كان لابد من إيجاد وسيلة لفض المنازعات بين الدول الأعضاء التي قد تنشأ بسبب الاختلاف حول تفسير أحكام واتفاقيات جولة أوروغواي، فكان إنشاء منظمة التجارة العالمية، بمثابة آلية لحل هذه المشاكل.

1: بن عيسى شافية، آثار و تحديات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي الجزائري، مذكرة ماجستير ، تخصص مالية و نقود، جامعة الجزائر 3، 2010-2011، ص 20.

2: بلعة جويدة، دراسة تحليلية للمنظمة العالمية للتجارة و تداعياتها على الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، الجزائر، 2014-2015، ص 26.

-إيجاد آلية تواصل بين الدول الأعضاء :تلعب الشفافية دورا مهما في تسهيل المعاملات التجارية بين الدول، خاصة مع تعدد التشريعات وتنوع القطاعات التجارية والابتكارات.

تقوية الاقتصاد العالمي :وذلك من خلال تحرير التجارة من جميع القيود، وتسهيل الوصول إلى الأسواق العالمية.

2- مبادئ المنظمة العالمية للتجارة [1]

مبدأ الدولة الأولى بالرعاية: ويعني أنه في حالة وجود معاهدة بين طرفين، وقام أحد الطرفين بإبرام اتفاقية مع طرف ثالث تتضمن معاملة أفضل من تلك الموجودة في المعاهدة الأولى، فإن جميع الأطراف سيستفيدون من المعاملة الأفضل التي تم تقريرها للغير، أي أنه سوف ينتقل من الثنائية إلى التعددية، ويستثنى من ذلك الدول الداخلة في ترتيبات تجارية إقليمية.

مبدأ المعاملة الوطنية: ورد هذا المبدأ في المادة الثالثة من اتفاقية الغات، ويقصد به أنه يجب على كل الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة أن تطبق على كل المنتجات المستوردة من الدول الأعضاء الأخرى نفس المعاملة السارية والمطبقة على منتجاتها الوطنية المماثلة فيما يتعلق بالرسوم والتنظيمات وهذا بالنسبة للضرائب المحلية فلا ينطبق هذا على السلع المستوردة إلا بعد دخولها للسوق المحلي حيث أن فرض الرسوم الجمركية عليها لا يعد خرقا لهذا المبدأ.

مبدأ الشفافية: يعني أنه ينبغي على كل الدول الأعضاء إزالة كل القيود والعوائق والحواجز التي من شأنها أن تحد من حرية تدفق حركة التجارة الدولية، والسماح فقط باستعمال التعريفات الجمركية كوسيلة لحماية السلع الوطنية بصفة مؤقتة وتدريجية، و الشفافية تعني أن تكون القوانين والشروط التي تنظم أي نشاط واضحة تماما لدى الجهة المعنية بها في المنظمة، أي ضرورة اعتراف الأعضاء بأعمال الكشف والإفصاح عن القرارات الحكومية المتعلقة بالتجارة والتي لها صلة باقتصاديات الدول الأعضاء أو بالنظام التجاري متعدد الأطراف.

مبدأ المعاملة التفضيلية للدول النامية: كذلك ركزت عليه الاتفاقية من أجل الزيادة المستمرة لصادرات الدول النامية وزيادة مشاركتها في التجارة الدولية وإعطائها المزيد من الحرية في الوصول إلى الأسواق أي هو مبدأ يكفل معاملة تجارية تفضيلية للدول النامية كأساس للإستراتيجية الدولية للتنمية الاقتصادية، ويهدف إلى فتح أسواق الدول المتقدمة أمام منتجات الدول النامية لزيادة عوائدها المالية الضرورية لتحقيق التنمية.

مبدأ التبادلية ينطوي هذا المبدأ على المزايا المتبادلة لتحقيق خفض كبير في الرسوم الجمركية، بمعنى أن أي إلغاء أو خفض للرسوم لدولة عضو، لا بد أن يقابله إلغاء أو خفض للرسوم للدول الأخرى والذي يعتمد بدوره على تنمية الصادرات ويجعل من الانفتاح على الواردات تنازلا ضروريا لسير النظام.

1: عبود زرقين و تواتية الطاهر، آثار و انعكاسات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مجلة العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،العدد 2013/10، الجزائر، ص ص 150-151.

3-الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية: منظمة التجارة العالمية منظمة دولية تعنى بتنظيم التجارة بين الدول الأعضاء، وتشكل منتدى للمفاوضات متعددة الأطراف. وقد أنيط بها بشكل أساسي مهمة تطبيق اتفاقية أورغواي. ومن أهم لجانها وهياكلها التنفيذية :[1]

1. **المؤتمر الوزاري:** يتألف المؤتمر الوزاري من وزراء التجارة للدول الأعضاء بمنظمة التجارة العالمية ويعتبر رأس السلطة في المنظمة. ويجتمع المؤتمر الوزاري مرة كل عامين على الأقل. وقد انعقد المؤتمر الوزاري الأول في ديسمبر 1996 في سنغافورة، وانعقد المؤتمر الوزاري الثاني في جنيف في ماي 1998، والثالث في سياتل بالولايات المتحدة الأميركية في ديسمبر 1999، ومن المقرر انعقاد المؤتمر الوزاري الرابع في الدوحة عاصمة قطر في نوفمبر 2001.
2. **الأمانة العامة:** تتكون من المدير العام للمنظمة وموظفين يتمتعون بالاستقلال عن الدول التي ينتمون إليها.
3. **المجلس العام:** يضم ممثلين عن الدول الأعضاء في المنظمة، يجتمع مرة واحدة على الأقل شهريا، وله عدة وظائف منها تلك التي يسندها له المؤتمر الوزاري، كما أنه جهاز لفض المنازعات التجارية، وفحص السياسات التجارية .وتخضع له جميع المجالس الرئيسية واللجان الفرعية ومجموعات العمل.
4. **المجالس الرئيسية:** وتتكون من :

أ-مجلس تجارة السلع: ويحتوي على عدة لجان، منها اللجنة الزراعية ولجنة الإجراءات الوقائية ولجنة مراقبة المنسوجات ولجنة الممارسات ضد الإغراق وهو تكدس السلع في سوق إحدى الدول الأعضاء نتيجة تخفيض أو إلغاء التعرفة الجمركية.

ب- مجلس تجارة الخدمات: ويشرف على عدة مجموعات منها مجموعة المفاوضات حول الاتصالات ولجنة تجارة الخدمات المصرفية.

ج- مجلس حقوق الملكية الفكرية: ويهتم ببحث القضايا المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية ذات العلاقة بالتجارة.

1: عن الموقع الإلكتروني، https://ar.wikipedia.org/wiki

5-اللجان الفرعية: وهي أربع لجان :[1]

- لجنة التجارة والبيئة: وتعنى بدراسة تأثير التجارة على البيئة.
- لجنة التجارة والتنمية: التي تهتم بالعالم الثالث وبالأخص الدول الأقل نموا.
- لجنة القيود المفروضة لأهداف ترتبط بميزان المدفوعات: وتقدم الاستشارات بالقيود التي ترد على التجارة لأهداف ترتبط بميزان المدفوعات.
- لجنة الميزانية والمالية والإدارة: وتشرف على المسائل الداخلية للمنظمة. وقد بلغت مساهمات الأعضاء عام 2000 حوالي 74 مليون دولار أميركي، ويتناسب حجم إسهام كل عضو مع أهمية تجارته الخارجية، فتبلغ حصة الولايات المتحدة الأميركية 15.7% من ميزانية المنظمة، بينما تبلغ مساهمة الدول الإسلامية 5.5% من ميزانية المنظمة، دفعت ماليزيا وتركيا والإمارات العربية المتحدة أكثر من ثلثي هذه النسبة.

6- مجموعات العمل: وتختص بدراسة الترشيحات لعضوية المنظمة، إضافة إلى مجموعة العلاقة بين التجارة والاستثمار والمجموعة المختصة بسياسة المنافسة.

رابعا: مسار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

1-إجراءات الانضمام : كانت الجزائر عضوا ملاحظا في الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية منذ سنة1987 تاريخ تقديم الطلب للانضمام، و مباشرة مفاوضاتها للانضمام إلى GATT ، و تم تشكيل مجموعة العمل الخاصة بدراسة ملف الانضمام في 07 جوان 1987 ، و تعثرت المفاوضاتلعدَ ة أسباب أهمها، الصعوبات و التحولات التي عرفتها الجزائر في نهاية الثمانينات و بداية التسعينات .و في ختام جولة الأوروغواي بمراكش في 01 أفريل 1994 التي كانت من نتائجها ميلاد المنظمة العالمية للتجارة .طالبت الجزائر في 30 جانفي 1995 تحويل مجموعة العمل التي تشرف على المفاوضات من GATT إلى المنظمة العالمية للتجارة التي كانت من نتائج جولة الأوروغواي بمراكش في 01 أفريل 1994 و في سنة 1996 قدمت الجزائر لأولِ َ ة وثيقة أساسية تسمى مذكرة حول النظام الاقتصادي و التجاري في الجزائر التي تم إعدادها من طرف اللجنة الوزارية التي يشرف عليها وزير التجارة التي شكلت في 07نوفمبر1994 و تم المصادقة على مذكرة الانضمام من طرف الحكومة الجزائرية في نهاية ماي سنة 1996 ، و هي السنة التي تم فيها تقديم مذكرة الانضمام بصفة رسمية و التي نصت على سبعة محاور في 109 صفحات، وكانت تتمحور حول: [2]

1: https://ar.wikipedia.org/wiki، مرجع سابق.

2: قطافي السعيد، تحديات و آفاق انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، عن الموقع الالكتروني: https://www.enssea.dz/enssea/majalat

أ- شرح الخطوط العريضة للسياسة الاقتصادية بعد التحول من اقتصادمو جه إلى اقتصاد السوق.
ب- تقديم كل القوانين و التشريعات التي تحكم التجارة الخارجية بصفة مباشرة أو غير مباشرة و شرح دقيق للأحكام القانونية التي تضمن تطبيقها.
ج -تقديم شرح و توضيح لتجارة السلع .
د- تقديم و شرح النظام الحالي في مجال تجارة الخدمات و حقوق الملكية الفكرية .

بعد طلب الانضمام و تقديم مذكرة الانضمام، باشرت الجزائر المفاوضات مع الدول الأعضاء و هي مفاوضات متعددة الأطراف يتم خلالها طرح مجموعة من الأسئلة الكتابية و الشفوية على الجزائر تتمحور حول نظام الأسعار، ميزان المدفوعات، التعريفة الجمركية، الإعانات المقدمة لقطاع الزراعة، الإعفاءات، الإجراءات التعويضية، تنظيمات التصدير، المقاييس الصحية، الإحصائيات المتعلقة بالتجارة الخارجية .و المرحلة الثانية من المفاوضات ثنائية الأطراف تم التفاوض من أجل تحرير تجارة السلع و الخدمات و التفاوض يتم على أساس كل عضو على حدا لقد قطعت الجزائر منذ أن بدأت المفاوضات سنة 1996 أشواطا شاقة من المفاوضات وكانت الجولة الرابعة عشر، التي تمت في 31 مارس 2014، آخر جولة مفاوضات تم تسجيلها وعرضت خلالها مختلف الوثائق بشأن الأسئلة التي وجهت للجزائر ومخططات العمل التشريعية. ولم يتم تحديد تاريخ جولات مفاوضات أخرى منذ ذلك الحين. و قد أكد أستاذ التجارة الدولية في جامعة هارفارد الأمريكية، كريغ فان غراستك، أن انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية لن يكون ممكنا قبل 2022، معتبرا أن هذا التاريخ يعد أكثر "عقلانية" لإتمام مسار الانضمام،بالرغم من الأزمة التي تمر بها المنظمة حاليا، فإن الخبير الأمريكي عبر ّ عن اقتناعه بضرورة إتمام هذا المسار، مع التشديد على ضرورة التشاور مع كافة الفاعلين المعنيين على المستوى الوطني، وكذا الاستفادة من تجارب الدول الأخرى، لاسيما تلك التي انضمت مؤخرا من أجل تحديد المصالح الواجب الدفاع عنها و«الخطوط الحمراء" التي لا ينبغي تجاوزها.[1]

2-التحديات التي تواجه الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة:

تواجه الجزائر تحديات كبيرة على مستوى جميع القطاعات بسبب المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري و عدم نجاعة جميع الإصلاحات التي باشرتها الجزائر و تسعى جاهدة للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة و من أهم هذه التحديات: [2]

1: حنان حيمر في حوار مع أستاذ التجارة الدولية بهارفارد كريغ فان غراستك ، انضمام الجزائر لمنظمة التجارة لن يكون قبل 2022، عن الموقع الإلكتروني: https://www.el-massa.com/dz/news، تاريخ الاطلاع: 21\02\2021

2: قطافي السعيد، تحديات و آفاق انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، عن الموقع الالكتروني: https://www.enssea.dz/enssea/majalat

-إن تأخر انطلاق المفاوضات الثانية إلى غاية 2002 رجع إلى الشروط التعجيزية التي فرضتها المفاوضات المتعددة الأطراف و التي يصعب تصنيفها في ظل الظروف الاقتصادية التي تعيشها.

-بعد جولة من المفاوضات التي بين الجزائر و ممثلي المنظمة العالمية للتجارة في 09 أفريل 2001 تلقت الجزائر انتقادات حادة من طرف رئيس المنظمة آنذاك السيد" : مايك مور و قد تعثرت تلك المفاوضات بالرغم من أن الجزائر قد أجابت على كل الملاحظات المقدمة من قبل شركائها التجاريين آنذاك .

-من خلال نتائج هذه الجولة نلاحظ أن الجزائر لم ترقى بعد في تلك المرحلة إلى المعايير و المقاييس الدولية التي تعتمدها المنظمة العالمية للتجارة.

-غياب أي إستراتيجية تفاوضية واضحة على المدى القصير و المتوسط و الارتكاز على نفس النمط من المفاوضات التي جرت مع الاتحاد الأوروبي.

- عدم تقديم المفاوض من الدول الأعضاء للمفاوض الجزائري صلاحيات كبيرة مع تركيز النقاش حول الأمور السياسية أكثر من الجانب الاقتصادي، أي عدم تبني المنطق في المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة التي تتضمن بعدا تجاريا و اقتصاديا.

-عدم تحديد أي رزنامة و برنامج واضح و عدم دقة المعطيات المقدمة لاسيما الإحصائية. كما أن تغيير الحكومات أفقد مصداقية الملف الجزائري نتيجة عدم الاستقرار المؤسساتي.

أمَا العراقيل الاقتصادية فتمثلت خاصة في:

-بطء تجسيد الإصلاحات و التعهدات المقدمة ، مما قلل من وزن الملف الجزائري.

-عدم الإسراع في وضع سياسة تقارب بين الأوضاع السائدة في الأسواق المحلية و تلك السائدة في الأسواق الدولية.

-بطء إصلاحات القطاع المالي و الخدمات بصفة عامة فالبنوك مثلا تعتمد على تشريعات يميزها التحفظ خاصة تمويل المشاريع الاقتصادية و دعم المؤسسات الإنتاجية.

-البيروقراطية التي تعد أحد العوائق الأساسية في وجه المستثمرين الذين يترددون في الإقبال على الاستثمار في الجزائر ككثرة الوثائق المطلوبة لملفات الاستثمار و المدة الطويلة بالمقارنة مع الإجراءات المعتمدة في باقي الدول.

3-الفرص المتاحة للجزائر في حالة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

أمام الجزائر فرص عديدة في حالة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة مما يستوجب على الدولة القيامبعدَة تدابير و وضع واضحة المعالم و الأهداف تتماشى و متطلبات الاندماج في الاقتصاد العالمي وفق القواعد المنصوص عليها في اتفاقية إنشاء المنظمة العالمية للتجارة. و هذا لتفادي الآثار السلبية التي تنجم على هذا الانضمام خاصة إذا علمنا أن حجم الصادرات الجزائرية خارج المحروقات مازال ضعيفا.

أما الفرص المتاحة أمام الجزائر في ترقية القطاع الصناعي فيمكن تلخيصها في:

- إنّ دخول المؤسسات الاقتصادية الجزائرية مجال المنافسة الحرة يستوجب دعمها و إعطاءها الإمكانيات اللازمة للبقاء في السوق و هذا باستعمالها لمعايير جديدة تمكنها من منافسة منتوجات الدول الأخرى.
- تأهيل المؤسسات الجزائرية و العمل على حصولها على شهادة المطابقة للمواصفات الدولية" ISO " حتى تتمكن من منافسة المؤسسات الدول الأعضاء.
- ستعمل بعض المؤسسات الجزائرية للدخول إلى أسواق الدول الأعضاء بكل جدية نتيجة العمل على حث المؤسسات الخاصة و العمومية على إنشاء شراكة مع المؤسسات الأجنبية للدول المتطورة قصد الاستفادة من خبراتها في مختلف المجالات.
- يمكن هذا الانضمام المؤسسات إلى إعادة النظر في الاهتمام بالجانب البحث و التطوير.
- الاهتمام بالعنصر البشري و السعي إلى ترقيته و تكوينه و جعله العامل الحاسم في خلق ميزة تنافسية للمؤسسات الجزائرية، كما هو الحال في بعض الدول مثل الصين و تركيا....
- تطوير القطاع المصرفي في الجزائر نتيجة لدخوله المنافسة مع باقي الدول الأعضاء، و هذا يمكنه من إزالة كل مظاهر البيروقراطية و العوائق التي تضعها المؤسسات المصرفية أمام المستثمرين.
- كما يمنح الانضمام لقطاع السياحة فرصة للنهوض بهذا القطاع باستعمال الاستثمار في المجال السياحي و هذا للموقع الخاص و الإمكانيات الهائلة التي تزخر بها الجزائر في هذا المجال.
- فتح الأسواق الأجنبية للمنتوجات الزراعية محليا و كذلك دخول سلعا لدول الأعضاء بالمنظمة إلى السوق الجزائرية و هذا ما يجعل المنتجين مجبرين على تطوير و تحسين منتجاتهم حتى يتمكنوا من منافسة هذه المنتجات سواء في السوق الداخلية أو الخارجية.
- يسمح الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة بجلب استثمارات أجنبية في الجانب الفلاحي و بالتالي انتقال التكنولوجيا الجديدة في المجال الزراعي و خاصة الزراعة الصحراوية التي تتوفر على كل ظروف نجاحها.

و يسمح الإنفاق كذلك بالاستفادة من أحكام المنظمة التي تسمح باستمرار الدعم الزراعي، الذي يضع تحت ما يسمى بالصندوق الأخضر و يشمل مجالات عديدة من الري و البحوث في مجال الفلاحة و مكافحة الأمراض التي تصيب المنتجات الفلاحية.

فهرس المحتويات:

المقدمة.....01

المحور الأول: مدخل إلى العولمة.....03

أولا: مفهوم العولمة.....03.

ثانيا: التطور التاريخي لظاهرة العولمة.....05

ثالثا: خصائص العولمة.....08

رابعا: أبعاد و أهداف العولمة.....10

خامسا: آثار العولمة على دول العالم الثالث.....18

1- العالم الثالث التعريف و الخصائص.....18

2-الآثار المترتبة عن العولمة بالنسبة لدول العالم الثالث.....20

المحور الثاني: صندوق النقد الدولي و علاقته بالجزائر.....27

أولا: صندوق النقد الدولي(النشأة، التعريف، الأدوار و المسئوليات).....27

1-تداعيات إنشاء صندوق النقد الدولي.....27

2-البيان المشترك لخبراء الاقتصاد و المال و توقيع اتفاق الصندوق.....30

3-الأدوار الرئيسية لصندوق النقد الدولي و أهدافه.....33

ثانيا: الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي.....41

1-توزيع الأدوار و المسئوليات.....42

2-صانعو القرار في صندوق النقد الدولي.....43

ثالثا: علاقة الصندوق بالدول النامية.....47

1-مفهوم الإصلاح الاقتصادي.....49

2-برامج صندوق النقد و تحديات الدول النامية.....50

3-أهداف و غايات برامج الصندوق.....51

رابعا: علاقة الجزائر بصندوق النقد الدولي.....53

1-برامج الاستقرار الاقتصادي.....53

2- برنامج التثبيت الاقتصادي الأول من 1989/05/31 إلى 1990/05/30 54

3- برنامج التثبيت الاقتصادي الثاني من 1991/06/03 إلى 1992/03/30 55

4- برنامج التثبيت الاقتصادي الثالث من أفريل 1995 إلى مارس 1995.....59

خامسا: أهم الإجراءات التي اتخذتها الجزائر ضمن برنامج التعديل الهيكلي.....62

المحور الثالث: البنك الدولي للإنشاء و التعمير و علاقته بالجزائر.....77

أولا: البنك الدولي، التعريف و الأهداف.....77

ثانيا: الهيكل التنظيمي للبنك و موارده.....79

1-الهيكل التنظيمي.....79

2-موارد البنك.....81

ثالثا: مجموعة البنك الدولي.....83

1-البنك الدولي للإنشاء و التعمير.....83

2-المؤسسة الدولية للتنمية.....83

3-مؤسسة التمويل الدولية.....84

4-المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار.....85

5-الوكالة الوطنية لضمان الاستثمار.....86

رابعا: تدخل مجموعة البنك الدولي في تمويل التنمية و دعم مسار الإصلاح الاقتصادي في الجزائر.....87

1-المشاريع التي مولتها المجموعة في الجزائر.....87

2-دور المجموعة في دعم مسار الإصلاح الاقتصادي في الجزائر.....88

-اتفاق برنامج التعديل الهيكلي لسنة 1996.....88

-أهداف برنامج التعديل الهيكلي لسنة 1996.....88

-اتفاقية القرض لدعم مسار الخوصصة.....90

المحور الرابع: المنظمة العالمية للتجارة.....91

أولا: الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية.....91

1-تعريف الاتفاقية.....92

2-مبادئ الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية.....92

3-أهداف الاتفاقية.....93

4-جولات الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية.....94

ثانيا: المنظمة العالمية للتجارة.....97

1-المنظمة العالمية للتجارة، التعريف و الأهداف.....98

2-مبادئ المنظمة العالمية للتجارة.....99

3- الهيكل التنظيمي للمنظمة.....100

ثالثا: مسار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.....101

1-إجراءات الانضمام.....101

2-التحديات التي تواجه الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.....102

3-الفرص المتاحة للجزائر في حالة الانضمام.....103

الفهرس.....105

قائمة المراجع.....110

قائمة المراجع

المراجع العربية

1-عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية (منظماتها، شركاتها، تداعياتها)، الدار الجامعية، مصر، 2006.

2-صلاح ياسين محمد الحديثي و معتز خالد عبد العزيز، التأثيرات السلبية و الإيجابية للعولمة في القضايا الاجتماعية و الثقافية و السياسية و الاقتصادية، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، المجلد 11، العدد 1 .

3- هند خلف كمال الدين، انعكاسات العولمة على استراتيجيات الإنتاج، مذكرة ماجستير، الأكاديمية العربية للعلوم و التكنولوجيا و النقل البحري، مصر، 2016-2017..

4- ياسين صاقع، العولمة و أثرها على الأنشطة التسويقية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة مؤسسة الجرارات الفلاحية، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة 2، 2013-2014

5- عبد الله بن الحسين الموجان، العولمة الاقتصادية من منظور إسلامي الطبعة 1، مركز الكون، الكويت ، 2004

6- ناصح بن ناصح المرزوقي البقمي، سياسات منظمات العولمة الاقتصادية في ضوء الشريعة الإسلامية، مجلة البيان، العدد 238، الموقع الإلكتروني، www .islamport.com

7- تاريخ الاطلاع، 2020/12/23.

8- ديانا أيمن راشد حاج حمد، أثر العولمة الثقافية على مواطني الضفة الغربية، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2011-2012

9- بعيطيش يوسف، تحديات و رهانات الدول النامية في ظل العولمة، مجلة العلوم القانونية و السياسية ، المجلد 10، العدد 1، أفريل 2019

10- عبد الهادي الرفاعي و آخرون، العولمة و بعض الآثار الاجتماعية و الاقتصادية الناجمة عنها، مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 27، العدد 1، 2005.

11- خالد سعد زغلول حلمي، مثلث قيادة الاقتصاد العالمي، دراسة قانونية و اقتصادية، جامعة الكويت، الكويت 2002

12- بن عيسى شافية، آثار و تحديات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي الجزائري، مذكرة ماجستير ، تخصص مالية و نقود، جامعة الجزائر 3، 2010-2011.

13- بلعة جويدة، دراسة تحليلية للمنظمة العالمية للتجارة و تداعياتها على الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، الجزائر، 2014-2015.

14- :بوخرص عبد الحفيظ و زواق الحواس، دراسة تحليلية لتجربة الإصلاح الاقتصادي في تركيا، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، العدد 2018/5
15- راتول محمد، التعديل الهيكلي و مدى معالجته للاختلال الخارجي- التجربة الجزائرية-، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 1999-2000
16- أحمد النجار، الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية حالة مصر- المغرب- اليمن، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، سوريا.
17- بلقاسم العباس، التصحيح الهيكلي، دورية جسر التنمية، العدد 31، جويلية 2004، السنة الثالثة
18- طارق سامي حنا خوري، دور صندوق النقد الدولي في التأثير على القرارات السياسية و الاقتصادية للدولة حالة الأردن(1989-2017)، رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الأوسط، 2017-2018،
19- كربالي بغداد، الإبداع في المنتج على مستوى المؤسسات الجزائرية، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة وهران، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير و العلوم التجارية 2004/2003
20- بلمقدم مصطفى و أبوشعور راضية، تقييم أداء المنظومة المصرفية الجزائرية، مطبوعة ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية، واقع و تحديات، 14-15 ديسمبر 2004 جامعة حسيبة بن بوعلي شلف الجزائر
21- مدني بن شهرة، سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر و المؤسسات المالية الدولية،دار هومة، الجزائر ، 2008
22- السعدي رجال، المديونية الخارجية للجزائر على أبواب الألفية الثالثة، مجلة الاقتصاد و المجتمع، بدون سنة نشر
23- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية – ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2004
24- برباص الطاهر، أثر تدخل المؤسسات الدولية النقدية في الاقتصاد – حالة الجزائر- مذكرة ماجستير، تخصص مالية و نقود، جامعة بسكرة، 2008-2009
25- عبيدات ياسين، تقييم دور مجموعة البنك الدولي في تمويل التنمية المستدامة في البلدان منخفضة الدخل- حالة منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، مذكرة ، ماجستير، تخصص الاقتصاد الدولي للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف، 2011-2012،
26- عبيدة سليمة، مسار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 8، ماي 2013 ، جامعة سعد دحلب البليدة

27- بریاح مریامة، الآثار المنتظرة من انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة ماجستير، تخصص علوم اقتصادية، جامعة وهران 1، 2017-2018،

27- بن عيسى شافية، آثار و تحديات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي الجزائري، مذكرة ماجستير ، تخصص مالية و نقود، جامعة الجزائر 3، 2010-2011.

28- بلعة جويدة، دراسة تحليلية للمنظمة العالمية للتجارة و تداعياتها على الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، الجزائر، 2014-2015

29- عبود زرقين و تواتية الطاهر، آثار و انعكاسات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مجلة العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،العدد 2013/10، الجزائر.

المراجع الأجنبية:

30-JEAN-YVES HAUWART et LOIC VENDIER, La mondialisation économiques origines et conséquences ,les publications de OCDE ,2012.

31-DAVID BOLDUC et ANTOINE AYOUB , La mondialisation et ses effets , revue de la littérature, novembre 2000,canada

32-ISABELLE SCHLUEP COMPO , qu'est que la mondialisation et comment s'est-elle développée, la vie économique, revue de politique économiques, octobre 2010,.

33- AIT MOKHTAR OMAR, la mondialisation caractéristique et impact, revue Septembre 2013 académique des sciences sociales et humaines,

34: NAR GUEYE , le développement durable et la mondialisation, thèse de doctorat en science politique , université Jean moulin Lyon 3 , 2009-2010, .

35- Mokhtar KELADI, La mondialisation: une nouvelle stratégie : d'accumulation, Les cahiers du CREAD, Algérie N° 55, 1er Trimestre 2001

36- Ahmed BOUYAGOUB, l'économie Algérienne et le programme d'ajustement structurel, N°21 Printemps 1997, http://confluences ifrance.com/confluences/motscles/francais/ Algérie

37-Ahmed BOUYAGOUB, Entreprise publique structurel et privatisation, Les cahiers du CREAD, Algérie 2001, N° 57

38- Abderrahmane LELLOU, La formation des salaires en Algérie entre l'économie administrée et l'ajustement structurel, Revue Algérienne d'économie et gestion N° 2, mai 1998, Université d'Oran

39- Rabah ABDOUN, Un bilan du programme de stabilisation économique en Algérie (1994-1998), Les cahiers du CREAD N° 46/47 4ème Trimestre 1998 et 1er Trimestre 1999

المواقع الإلكترونية:

40- تاريخ العولمة، عن الموقع الإلكتروني http://wikipedia.org ، تاريخ الاطلاع ، 2020/12/21.

41- العالم الثالث، عن الموقع الإلكتروني ، https://ar.wikipedia.org/، تاريخ الاطلاع: 2020/12/25

42- GERARD CHALIAND, third world definitions and descriptions, www.thirdworldtraveler.com, date de lecture, 25/12/2020.

43-الموقع الرسمي لصندوق النقد الدولي، https://www.imf.org/en/Publications

44-التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2019https://www.imf.org/en/Publications :

45-المادة الرابعة من القسم الثالث، الرقابة على أنظمة الصرف، إنشاء صندوق النقد الدولي www.imf.org/external/pubs/ft/aa/index/pdf

46-الموقع الرسمي لوزارة الإعلام اللبنانية. http//:www.ministry.info.gov

47-صندوق النقد الدولي،الصندوق و الحوكمة السليمة ، صحيفة وقائع، تاريخ الإطلاع 2020/12/31، عن الموقع الإلكترونيhttp://www.imf.org/external/arabic/np/exr/facts/gova.htm

48-محمد شريف منير، صندوق النقد الولي و الدول النامية الوصفة العلاجية برامج إجبارية ، عن الموقع الإلكترونيhttps://www.researchgate.net/publication ،

49- الإصلاح الاقتصادي، عن الموقع الإلكتروني www.bibalex.org/arf/document/fix.co

50-الموقع الرسمي للبنك https://www.albankaldawli.org/ar/about/leadership/governors :

51- https://icsid.worldbank.org/About/ICSID الموقع الرسمي للمركز

52_ https://www.ifc.org/wps/wcm/connect/multilingual_ext_content/ifc_external_corporate الموقع الرسمي للمؤسسة

53 - رائد عبد الخالق العبيدي و خالد احمد المشهداني، ، إدارة المؤسسات المالية والمصرفية، كتاب عن الموقع الإلكتروني: https://almerja.com/reading.php

54- عن الموقع الإلكتروني، https://political-encyclopedia.org/dictionary.

55-حنان حيمر في حوار مع أستاذ التجارة الدولية بهارفارد كريغ فان غراستك ، انضمام الجزائر لمنظمة التجارة لن يكون قبل 2022، عن الموقع الإلكتروني: https://www.el-massa.com/dz/news ، تاريخ الاطلاع: 21\02\2021
56- قطافي السعيد، تحديات و آفاق انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، عن الموقع الالكتروني: https://www.enssea.dz/enssea/majalat

57-https://ar.wikipedia.org/wiki

التقارير و المراسيم:

58- القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 يتعلق بالنقد و القرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16 الصادر في 18 أفريل 1990

59 -المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي لجنة التقييم، تقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الأول لسنة 1998ن نوفمبر 1998 ، الدورة الثانية عشر

60-المرسوم التنفيذي رقم 90-145 المؤرخ فى 22ماى 1990، يتضمن تطبيق المادة 125 من القانون رقم 89-26، المؤرخ في 31 ديسمبر 1989 و المتضمن قانون المالية لسنة 1990، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد21 الصادرة بتاريخ 23 ماي 1990.

61-المرسوم التنفيذي رقم 91-169 المؤرخ في 28 ماي 1991 المتضمن تنظيم المعاملات الخاصة القيم المنقولة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد26 الصادرة بتاريخ01 جويلية 1991

62- التقرير حول الآثار الاقتصادية و الاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي ، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الدورة العامة الثانية عشر، نوفمبر 1998
63- المديونية الخارجية لبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط، عائق أمام التنمية الأورو متوسطية، تقرير المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، الجزائر، الدورة العامة الخامسة عشر، ماي 2000

64- التقرير السنوي للبنك الدولي، 2017.